

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

دورية - علمية - محكمة

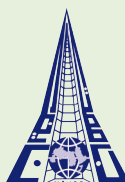
في هذا العدد

- المسؤولية المدنية والجنائية للمعلم بين
الشريعة والنظام د. محمد نصر محمد القطري
- دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من
خلال تقنية النانو د. عمر عبدالمجيد مصبح
- الخصائص السيكومترية لاختبار ترير الألماني
للضغوط النفسية المزمدة د. إسماعيل محمد طنجور
- إسهام الأسرة في تحقيق الأمن الفكري (رؤية
تربوية إسلامية) د. خالد محمد قليوبي
- تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم
السيبرانية د. علي بن عبده أبو حميدي
- شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم
لدى طلاب الجامعة (تويتر نموذجاً) د. محمد قاسم أسعد الردفاني
- فهد بن علي الطيار

السنة

٣٠

المجلد ٣٠ العدد ٦١ صفر ١٤٣٦ هـ تصدر عن
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
ردمد: ١٢٤١ - ١٣١٩



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث - المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - المجلد ٣٠ - العدد ٦١ - صفر ١٤٣٦ هـ - ديسمبر ٢٠١٤ م

ARAB JOURNAL FOR SECURITY STUDIES & TRAINING

Periodic - Academic - Standard

In This Issue

- Civil and criminal liability for the teacher between law and order Dr. Mohammed Nasser M. Al-Qatari
- The Role of Blood stains in the discovery and Proof of Crime through nano technology Dr. Omar AbdelMadjid Mosbeh
- Psychometric Characteristics of German Tier Inventory for Chronic Stress (TICS): Saudi Version Dr. Ismail Tanjour and Dr. Khalid Mohammed Qalyoub
- The contribution of family towards achieving intellectual security: an educational and islamic vision Dr. Ali Ben Abdou Abu Hamidi
- Police investigations in confronting the challenges of cybernetic crimes Dr. Mohammad Kassem Assad Alradfani
- Social networks "twitter" and its impact on values of university students: applied study on king saud university students Dr. Fahed Ben Ali Al-Tayar

Year
30

Volume 30 . No. 61. Decmber 2014. Published by:
Naif Arab University for Security Sciences - Riyadh
ISSN 1241 - 1319

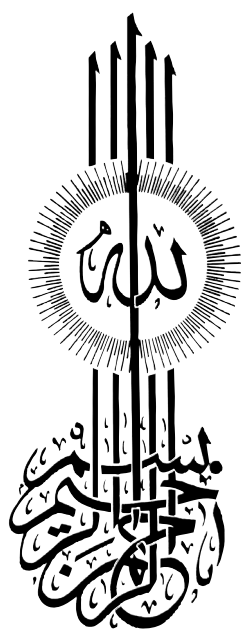


موضوعات العدد القادم المقترحة

- ١ - الأمن النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدى قوات الأمن الوطني الفلسطيني في منطقة بيت لحم د. ناهدة العرجا ، أ.د. تيسير عبد الله
- ٢ - العوامل الديموغرافية وعلاقتها بأنواع المخالفات المرورية ... إبراهيم بن هلال العنزي
- ٣ - مهارات الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين المتعاملين مع ضحايا الأفكار المتطرفة بالمجتمع السعودي حنان عبيد راشد المسعود
- ٤ - الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الإلكتروني من التزوير ممدوح رشيد مشرف العنزي
- ٥ - مكافحة الجرائم الإرهابية الموجهة ضد أمن وسلامة الطيران المدني... حسني موسى رضوان
- ٦ - تقدير الكادميوم والسيلينيوم في دم المدخنين والمدخنين السلبيين وغير المدخنين بواسطة جهاز طيف الامتصاص الذري مع القرن ... د. حاتم عبد المنعم أحمد
- ٧ - المنهج النبوي في إدارة الأزمات: صحيفة قريش لمقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب نموذجًا د. عمر أحمد المصطفى حياتي

Topics of the Next Issue

1. Psychological security and its relationship to national belonging of the Palestinian National Security Forces in the Bethlehem area D. Nahda Alarja, Prof. Tayssir Abdullah.
2. Demographic factors and their relationship to the traffic violations ... Ibrahim bin Hilal Al Anzi
3. Skills of Professional practice of social workers with the victims of extremist ideas in Saudi society ... Dr.Hanan Obaid Rashid Almasood.
4. Legal protection for electronic payment card from fraud ... Mamdouh Rashid Musharraf Alanzi.
5. Combat terrorist crimes against the security and safety of civil aviation ... Husni Mousa Radwan.
6. Estimate of cadmium and selenium in the blood of smokers , passive smokers and non-smokers by atomic absorption spectroscopy with a furnace graffiti ... Dr. Hatem Abdel Monaim Ahmed
7. Prophetic approach in crisis management :The case of the Quraish Sahifa for boycotting Bani Hashim and Bani Abdul Muttalib ... Dr. Omar Ahmed Mustafa.



حقوق الطبع محفوظة

○ تعبر الآراء الواردة في المجلة عن أصحابها
وليس بالضرورة عن رأي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

المجلد العربي للدراسات الأمنية والتدريب

دورية علمية محكمة تصدر ثلاثة أعداد في السنة عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
تعنى بنشر البحوث في العلوم الجنائية والاجتماعية والنفسية والإستراتيجية والإدارية والتشريعية
ذات العلاقة بالأمن بمفهومه الشامل

المشرف العام

د. جمعان رشيد بن رقوش
رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

رئيس التحرير

أ.د. عبدالحفيظ سعيد مقدم

مدير التحرير

د. محمد فضل عبدالعزيز المراد

سكرتير التحرير

محمد شكري هاشم مهني

المجلد الثلاثون العدد الحادي والستون

صفر ١٤٣٦ هـ (ديسمبر ٢٠١٤ م)

هيئة التحرير

أ.د. عباس أبو شامة عبدالمحمود	أ.د. عامر خضير الكبيسي
أ.د. محمد عبد الله ولد محمدن	أ.د. جلال الدين محمد صالح
أ.د. أحمد عبدالعزيز الأصفر	أ.د. خالد إبراهيم الكردي
أ.د. عبد الرحمن بن محمد عسيري	د. فيصل أحمد حسن عبدالفتاح
د. محمد بن عبدالله العمار	د. عبدالعزيز محمد أحمد بن حسين

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبدالرحمن بن أحمد هيجان	أ.د. عبدالباقي دفع الله
اللواء أ.د. علي حسن الشرفي	أ.د. عبدالرحمن سليمان عزي
أ.د. صالح بوبشيش	أ.د. ماهر محمد أبو هلال
أ.د. عبد الرزاق محمد بركات	أ.د. محمود حسين وردات
د. زكريا محمد عبدالله القاق	اللواء د. عبدالله يوسف المال

قواعد النشر

أولاً: تعنى المجلة بنشر البحوث والدراسات الأصيلة التي تتعلق بـ:

١. التخصصات الأمنية والتخصصات الاجتماعية والنفسية والتربوية والإدارية والاقتصادية والإستراتيجية والتشريعية ذات العلاقة بمفهوم الأمن الشامل.
٢. المراجعات النقدية للكتب العربية والأجنبية ذات العلاقة بالأمن الشامل.
٣. التقارير العلمية عن اللقاءات العلمية والدورات التدريبية والرسائل العلمية ذات العلاقة بالأمن الشامل.

ثانياً: شروط النشر:

١. عدم تعارض المادة العلمية مع العقيدة الإسلامية.
٢. مراعاة سلامة اللغة وصحة الأسلوب.
٣. مراعاة الدقة في استعمال علامات الترقيم.
٤. ضرورة اتساق عنوان البحث مع محتواه.
٥. أن يكون البحث أصيلاً، ولم يسبق نشره أو إرساله للنشر من قبل جهات أخرى. وألا يكون مستلاً من كتاب أو رسالة علمية.
٦. ألا يزيد عدد صفحات البحث على ثلاثين صفحة (٨٠٠٠ كلمة)، بما في ذلك المراجع والملاحق، وألا تزيد مراجعات الكتب والتقارير العلمية على خمس صفحات.
٧. ألا يزيد ملخص البحث على ٢٠٠ كلمة والكلمات المفتاحية عن ٦ كلمات.
٨. أن تكتب البحوث باللغة العربية باستخدام خط Simplified Arabic بحجم ١٤ وبهوامش حجم الواحد منها ٥٤, ٢ سم على الجهات الأربعة، وترك مسافة مزدوجة بين السطور.
٩. أن تكتب البحوث باللغة الإنجليزية باستخدام خط Time New Romans بحجم ١٢ وبهوامش حجم الواحد ٥٤, ٢ سم على الجهات الأربع، وترك مسافة مزدوجة بين السطور.
١٠. أن يرفق بالبحث أدوات البحث المستخدمة إن وجدت.

ثالثاً: متطلبات المضمون

١. أن يتضمن البحث ملخصين أحدهما بالعربية والآخر بالأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية).

٢. أن يملأ استمارة المعلومات الشخصية في نظام باحث.

٣. إذا كان البحث دراسة أمبيريقية (تطبيقية) يجب أن تتضمن مسودة البحث الأجزاء التالية:

- أ- مقدمة: وتتضمن طرح المشكلة مع الخلفية النظرية والدراسات السابقة مندمجة فيها.
- ب- تساؤلات الدراسة وأهدافها/ أو فرضياتها.
- ج- أهمية الدراسة ومحدداتها وتعريف المفاهيم.
- د- إجراءات الدراسة: وتتضمن (المجتمع والعينة، وأدوات جمع البيانات، وشروط الصدق والثبات، وطريقة تحليل البيانات).
- هـ- النتائج: وتشمل نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها.
- و- المناقشة: وتتضمن تفسير النتائج والتعليق عليها وتقييمها بما يتوافق مع الدراسات السابقة.

ز- المراجع

ح- الملاحق: وتتضمن أدوات الدراسة.

٤. إذا كان البحث دراسة نظرية، يجب أن تتضمن المسودة الأجزاء التالية:

- أ- مقدمة: وتتضمن طرح المشكلة وطريقة معالجتها.
- ب- تلخيص الدراسات السابقة عن الموضوع.
- ج- استعراض عناصر الموضوع بما يتضمنه من خصائص وعلاقات وتناقضات وثغرات، وأوجه الاتساق.
- د- اقتراح الخطوة أو الخطوات لحل المشكلة.
- هـ- الخاتمة: وتتضمن ملخصاً للأفكار الأساسية مع التعليق والاستنتاجات المناسبة، وقد تتضمن توصيات ومقترحات.
- و- قائمة المراجع.

رابعاً: متطلبات التوثيق

- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA):
١. مراعاة ذكر رقم الآية واسم السورة عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، وذكر المصدر وبيانات النشر عند الاستشهاد بالأحاديث النبوية.
 ٢. يشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم العائلي للمؤلف، ثم سنة النشر بين قوسين في حال الإشارة المباشرة مثلاً: أشار أحمد (٢٠١٣). وفي حال الإشارة غير المباشرة يذكر اسم المؤلف وسنة النشر بين قوسين مثلاً: (أحمد، ٢٠٠٣). وفي حال الاقتباس يذكر رقم الصفحة أو أرقام الصفحات بين قوسين (أحمد، ٢٠١٣: ٢٦).
 ٣. ترتيب المراجع في نهاية البحث ترتيباً هجائياً كما يلي:
 - أ) إذا كان المرجع كتاباً: الاسم العائلي للمؤلف، الاسم الأول (سنة النشر) عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر.
 - ب) إذا كان المرجع بحثاً من مجلة: الاسم العائلي، الاسم الأول، (سنة النشر) عنوان البحث، اسم المجلة، العدد، الصفحات، مكان صدور المجلة.
 - ت) إذا كان المرجع من مؤتمر أو ندوة كما يلي: الاسم العائلي، الاسم الأول (سنة الانعقاد)، عنوان الورقة، عنوان المؤتمر أو الندوة، مكان الانعقاد وتاريخه.
 - ث) إذا كان المرجع من أحد مواقع الإنترنت كما يلي: الاسم العائلي، الاسم الأول، عنوان المقالة/ البحث، موقع الإنترنت، تاريخ الاطلاع عليه.
 ٤. عند ورود مصطلحات أجنبية في متن البحث تكتب بحروف عربية ولا تينية بين قوسين ويذكر المصطلح كاملاً عند وروده أول مرة.

خامساً: متطلبات تسليم البحث:

١. يرفع الباحث نسخة إلكترونية من بحثه مكتوبة على برنامج Windows Microsoft Word عبر نظام باحث على الموقع الإلكتروني <http://baheth.nauss.edu.sa>
٢. يتم إشعار الباحث بوصول بحثه، ويتم إشعاره بنتيجة التحكيم لإجراء التعديلات ثم يتم إشعاره بإجازة النشر أو الاعتذار عن عدم النشر عبر نفس النظام مع رسالة على جواله.

٣. يرفق الباحث خطاباً موجهاً لرئيس التحرير يطلب فيه نشر البحث في المجلة مع ذكر تاريخ إنجازهِ.

٤. يقدم الباحث إقراراً خطياً بأن بحثه لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر في أي دورية أخرى.

٥. تقديم سيرة ذاتية مختصرة بالباحث لا تزيد على صفحة واحدة، مع توضيح العنوان كاملاً (صندوق البريد، الفاكس والهاتف، والبريد الإلكتروني).

سادساً: متطلبات التحكيم والنشر:

١. تقوم هيئة التحرير بتقييم أولي للبحوث والدراسات للنظر في مدى صلاحيتها للتحكيم

٢. ترسل البحوث والدراسات المستوفية للشروط الأساسية إلى محكمين اثنين، حيث يكتب كل محكم تقريراً عن مدى صلاحيتها للنشر.

٣. إذا اختلف المحكمان، يرسل البحث لمحكم ثالث للترجيح، ويعدّ حكمه نهائياً.

٤. هيئة التحرير الحق في رفض أي تحكيم إذا رأت فيه عدم الجدوية، ومن ثمة عدم إجازة البحث للنشر.

٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

٦. في حال قبول البحث للنشر تؤول حقوق النشر للجامعة، ولا يجوز نشره في أي منفذ آخر ورقياً أو إلكترونياً.

٧. في حال عدم قبول البحث للنشر، فإن المجلة غير ملزمة برده إلى صاحبه، ويكتفى بإشعاره بعدم إجازته للنشر.

٨. يزود الباحث بنسختين من العدد الذي تم نشر بحثه فيه وعشرين مستلة من بحثه، وتصرف له مكافأة مالية بعد النشر.

المحتويات

- المسؤولية الجنائية والمدنية للمعلم بين الشريعة والنظام (دراسة تطبيقية على دور المعلم في تحقيق الأمن والأمان العلمي والتربوي ... د. محمد نصر محمد القطري ٣
- دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو... د. عمر عبدالمجيد ٤١
- مصبح
- الخصائص السيكومترية لاختبار ترير الألماني للضغوط النفسية المزمنة ٧٩
- د. إسماعيل محمد طنحور؛ د. خالد محمد قليوبي
- إسهام الأسرة في تحقيق الأمن الفكري (رؤية تربوية إسلامية) ١١٧
- د. علي بن عبده أبو حميدي
- تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية ١٥٧
- د. محمد قاسم أسعد الردفاني
- شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة «تويتر نموذجاً»
- د. فهد بن علي الطيار ١٩٣
- عرض كتاب: برنامج تدريبي للأمن الأسري: تأهيل وتدريب الفتيات بالمهارات
- الحياتية المطلوبة تأليف : د. حنان راشد عبيد المسعود ٢٥٥
- مراجعة: د. عبدالناصر عباس عبدالهادي
- تقرير عن الندوة العلمية: العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية ٢٣٣
- في الوطن العربي أ. د. عبدالرحمن بن إبراهيم الشاعر

المسؤولية الجنائية والمدنية للمعلم بين الشريعة والنظام

دراسة تطبيقية على دور المعلم في تحقيق الأمن والأمان العلمي والتربوي

DOI: 10.12816/0007962

د. محمد نصر محمد القطري (*)

الملخص

دراسة المسؤولية المدنية والتأديبية والجنائية عن أخطاء المهنيين من بين
إن الموضوعات المهمة، في القانون الجنائي والمدني بشكل عام، وبخاصة
مسؤولية المعلم، لمسؤوليته في بناء أجيال جديدة، ولما تحمله مهنته من
مبادئ يجدر بكل باحث معرفة محتواها والتطرق إلى أحكامها، فكل تطور يصيبها يكون
جديراً بالدراسة، إذا ما أسبغ عليها المنظم من فن صياغته، وأحاطها بقوة ملزمة، ومنها
ما يتعلق بالتزام المعلم بأداء مهمته على أكمل وجه، دون طرح آراء أو معلومات مغلوبة
تؤدي إلى العبث بالفكر الخاص بطلابه، وهي محور قد يكون من الصعب الرقابة عليه،
فضلاً عن العبث في النسق الفكري للطلاب بما يؤثر سلباً على مستقبلهم.
الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية والمدنية للمعلم - الرقابة - الأمن العلمي والتربوي -
دور المعلم - مسؤولية المعلم في الشريعة - تأديب الطلاب.

elkatry001@hotmail.com (*)

ورد إلى المجلة بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١٢م وقبل بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م.

Criminal responsibility of the teacher-Civil liability for the teacher-

Security and Scientific in Education -The role of the teacher-The
responsibility of the teacher in the Sharia

Civil and criminal liability for the teacher between law and order

An Empirical Study on the role of the teacher in achieving security
and safety scientific and educational

Occupies study civil liability and disciplinary and criminal errors
professionals forefront among subjects of law in general, and civil law
in particular, and in particular the responsibility of the teacher, that
poses a fulcrum to build new generations, and to afford the principles
worth every researcher to go into the content and addressed provisions,
all development infects be worthy of study, as may arise from this
development ideas worth finding shall be a noticeable impact what
preceded it, of responsibility developed topics that crystallize in some
form of legal principles can become in the ranks of the rules or legal texts
if bestowed upon organizer of the art formulation, and shrouded strongly
bound from him, including what the commitment of the teacher to address
information that were expressed in textbooks, without offering opinions
or false information leading to the absurd thought your his students, a hub
may be difficult to proof to it leads to absurd in intellectual format for
students including a negative impact on students, and the use of physical
discipline adversely affect materially and morally to the students.

Keywords: Civil and Criminal Liability of the Teacher; Control; Sci-
entific and Educational Security; Role of the Teacher; Teacher
responsibility in Sharia; Students Disciplinary.

أولاً: موضوع البحث

تحتل دراسة المسؤولية المدنية والتأديبية والجنائية عن أخطاء أرباب المهن مرتبة الصدارة بين موضوعات القوانين بصفة عامة، والقانون المدني بصفة خاصة وبخاصة مسؤولية المعلم، ولا غرابة في ذلك لما تشكّله من نقطة ارتكاز لبناء أجيال جديدة، ولما تحمله من مبادئ يجدر بكل باحث الخوض في محتواها والتطرق إلى أحكامها، فكل تطور يصيبها يكون جديرًا بالدراسة، إذ من الجائز أن تنشأ من ذلك التطور أفكار تستحق البحث فيكون لها أبلغ الأثر عما سبقتها من موضوعات المسؤولية المستحدثة تتبلور في بعض منها بصيغة مبادئ قانونية يمكن أن تصبح في مصاف القواعد أو النصوص القانونية إذا ما أسبغ عليها المنظم من فن صياغته، وأحاطها بقوة ملزمة من عنده، ومنها ما يتعلق بالتزام المعلم بتناول المعلومات التي تناولتها الكتب المدرسية، دون طرح آراء أو معلومات مغلوطة تؤدي إلى العبث بالفكر الخاص بطلابه، وهي محور قد يكون صعب الإثبات إلا أنه يؤدي إلى العبث في النسق الفكري للطلاب بما يؤثر سلباً على الطلاب، كما أن استخدام التأديب الجسدي يؤثر سلباً مادياً ومعنوياً على الطلاب. (سلامة، ٢٠٠٧م)

وإذا كانت القوانين قد وضعت قاعدة عامة للسلوك ولم تفرّق بين الأشخاص المسؤولين بالتزامهم بدفع التعويض بحسب مهنهم أو صناعتهم، إلا أن الأضرار التي تسببها قد نحت بالباحثين إلى تخصيص دراسات محددة متعلقة بمهنة معينة، مبينة خصائصها وطبيعتها وأحكامها، كما أن القضاء دأب في أحكامه إلى إعطاء حلول، قد تكون مغلبة فيها مصلحة المضرور، في حالات معينة - ومغايرة في أحيان كثيرة - وبحسب مهنة الشخص الذي اقترف الخطأ الموجب للتعويض، لذلك فقد يكون لزاماً أن تنال موضوعات المسؤولية المدنية لأرباب المهن أو الحرف تلك العناية وذلك الاهتمام خصوصاً أن ما أصاب المجتمعات من تطور في مجال الصناعة والأدب والفن وغير ذلك أدى وبنفس الوقت إلى الاهتمام بالضرر المعنوي (قاسم، ١٩٧٩م).

ولقد عنت هذه الدراسة بتلك الجوانب من حياة الإنسان التي يلجأ فيها إلى من يعلم أبناءه، لتعيين المسؤولية المدنية للمعلم في ضوء التطورات الحديثة. (البلع، ١٤١٧هـ؛ داود، ١٤١٧هـ، هيكل، ١٩٩٣م)

ثانياً: أهمية البحث

يهتم البحث بدراسة موضوع المسؤولية المدنية للمعلم، وتبرز أهمية هذا البحث من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، فمن الناحية الاجتماعية يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة نظراً لارتباطه بجانب مهم من حياة الإنسان وهم فلذة الأكل - الأبناء - حيث تجب حمايتهم من خلال ما يملكه القانون من وسائل ومن بينها تقرير مسؤولية المعلم إذا كان عمله من شأنه أن يلحق الضرر بالطلاب جسدياً أو فكرياً أو ماساً بكرامتهم.

ومن الناحية القانونية وهي التي تهمنّا، فإن أهمية دراسة هذا الموضوع تتمثل بالنقاط الآتية:

١ - لم تحظ المسؤولية المدنية للمعلم بدراسة وافية من قبل رجال الفقه مثلما حظيت به مسؤولية المهنيين وأرباب الحرف الأخرى، فلم يتناولها الفقه المدني في البلاد التي تم تنظيم القانون المدني بها، أو يتعرض لها بالبحث والدراسة سواء على صعيد المؤلفات أم في مجال البحوث، إلا أن الأمر يتطلب بحث المسؤولية المدنية للمعلم وبيان طبيعتها وأركانها إضافة إلى أحكامها المتمثلة بالتعويض الذي تحكم به المحكمة من جراء الإيذاء البدني للطلاب، كما هو مطبق في الدول الأوروبية.. إلخ. (الأبشيهي، ١٤٠٧هـ، ابن جماعة، ١٣٠١هـ، ابن سعد، ١٣٠١هـ).

٢ - رغم ما يطرحه هذا الموضوع من مشاكل عملية، فليس في نصوص القانون المدني في النظم المقارنة ما يواجه المسؤولية المدنية للمعلم بنصوص خاصة أو مستقلة، وهذا أمر ظاهر، ذلك لأن القوانين المدنية تضع قواعد عامة دون أن تعنى بمهنة الشخص أو انتمائه النقابي، إلا أن ذلك لم يمنع من أطر لائحية أو تنظيمية لتنظيم مهنة التعليم، والصادرة في وثيقة التعليم عام ١٤١٦هـ وما تتضمنه نصوصها من أحكام لم تتضمن نصوصاً تتعلق بأطر المسؤولية المدنية للمعلم.

٣ - موقف القضاء إزاء هذه المسؤولية، فليس هناك أحكام قضائية تتناول هذه المسؤولية وبيان طبيعتها القانونية، والأحكام القليلة التي عثرنا عليها إنما تتعلق بوقائع تمت من أرباب مهن أخرى لجرائم تتطابق في طبيعتها، وكانت أبرزها في الشق الجنائي،

أما القضاء المدني فلم يبرز عندنا بصورة واضحة في بسط الحماية القانونية المدنية، فالجوء إلى المحاكم المدنية يبدو أنه أمر نادر الوقوع، إذ غالباً ما يُكتفى بتوجيه التنبيه أو الإنذار الموجه من النقابة أو من جهات معينة أخرى إذا خالف المعلم أحكام القوانين المنظمة للمهنة (الراوي، ٢٠٠١م؛ رفعت، ١٩٨٤م، الزوبعي والكناني، ١٩٨١م) ولذلك فقد كانت أحكام بعض المحاكم العربية والأجنبية بمثابة الومضات التي تحدد طبيعة هذه المسؤولية ونطاقها وأحكامها.

ثالثاً: منهج وخطة البحث

اتبعت المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي النقدي لبيان أهداف التأديب وماهية المسؤولية في المبحث الأول، ثم تعرضت لطبيعة المسؤولية وأساس المسؤولية في المبحث الثاني، ثم لماهية الرقابة وموجبات المسؤولية (الضمان) في المبحث الثالث.

المبحث الأول: أهداف التأديب في الشريعة الإسلامية والنظام

نعني بالمسؤولية بوجه عام، حالة الشخص الذي ارتكب أمراً يستوجب المؤاخظة (الجرجاني، ٢٠٠٢م، عكوش، ١٩٥٧م، العبودي، ١٩٧٩م)، فإذا كان هذا الأمر مخالفاً لقواعد الأخلاق كانت مسؤولية الشخص أدبية يترتب عليها جزاء أدبي أو ديني، أما إذا كان الأمر مخالفاً لقواعد قانونية كانت مسؤولية الشخص تستوجب جزاءً قانونياً إما يتمثل في التعويض (الجزاء المدني) أو التأديب أو الجزاء الجنائي (بدر، ١٩٩٠م).

المطلب الأول: أهداف التأديب في الشريعة الإسلامية

وقد قرر أهل العلم أن ما من حكم في الإسلام إلا وفيه مصلحة للناس (أبوزهرة، ١٩٩٨م)، وباستقراء سيرة النبي ﷺ نجد أنه ﷺ قد استعمل أسلوب التأديب بين أصحابه رضوان الله عليهم ويتجلى هذا الفعل منه ﷺ كما في حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَةِ عَلَى

الصَّدَقَةَ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِي لِي. قَالَ: فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يَهْدَى لَهُ أَم لَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيَعَّرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطِيهِ - اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ ثَلَاثًا (البخاري، ١٩٧٩م، ح/ ٢٥٩٧) وفي ضوء ذلك يمكننا القول بأن التأديب - سواء تأديب الطالب أو المدرس - في الشريعة الإسلامية شرع لغايات وأهداف سامية عالية تتجلى فيما يلي:

أولاً: الحرص على المصلحة العامة، وحماية الفضيلة على مستوى الفرد والجماعة (أبو زهرة، ١٩٩٨م) وما من عقوبة مقررة في الشريعة الإسلامية إلا والمصلحة ملازمة لها، قال ابن القيم (ابن القيم، ٢٠٠٩م، الطرق الحكمية، ١٣٧/٢): فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم، ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن الرحمة إلى ضدها، ومن المصلحة إلى المفسدة، ومن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيه زوراً بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ. (ابن القيم الجوزية، ١٩٩١، أعلام الموقعين، ٦/٥٦).

ثانياً: إنذار الناس كافة عن طريق التهديد بالعقاب (الملط، ١٩٧٦م) قال القرافي في أنوار البروق في أنواع الفروق، أما الزواجر فإن معظمها على العصاة زجراً لهم عن المعصية، وزجراً لمن يقدم بعدهم على المعصية (القرافي، د. ت، أنوار البروق في أنواع الفروق، ٣٣٩/٢).

ثالثاً: علاج الظاهرة السلبية الكامنة في أي شخص والعمل على استئصالها، قال العزبن عبد السلام: لما علم سبحانه أن في عباده من لا يزجره الوعيد ولا يردعه التهديد بالعذاب الشديد شرع العقوبات العاجلة كالحدود والتعزيرات والقصاص زجراً عن ارتكاب أسباب هذه العقوبات (عبد السلام، ١٩٩٧م، القواعد الصغرى ١٢١/١؛ السعيد، ٢٠١١م).

المطلب الثاني: أهداف التأديب في النظام

إيماناً من النظم المختلفة بضرورة التأديب وأهميته في كل جماعة عامة، وفي المجال الوظيفي خاصة، قال البعض: (إن التأديب جزء لا يتجزأ من نظام الوظيفة العامة) (مراد، ١٩٩٨م) ولذا فإن النظم المختلفة عامة والنظام السعودي خاصة قد قررت التأديب؛ لأجل أهداف وغايات عديدة تتجلى في الأمور التالية:

أولاً: ضمان وتأكيد مبدأ حسن سير مرفق التعليم بانتظام واطّراد (مراد، ١٩٩٨م).

ثانياً: تقويم وإصلاح السلوك غير السوي للموظف المخل بعمله، وتنمية روح الإخلاص في العمل، ودعم القيم الإنسانية في العمل والإنتاج، والإسهام في تكوين الوعي لدى المعلم بأن السلوك القويم هو أساس النجاح.

ثالثاً: مواجهة السلوك المنحرف المتفشي في المجال الوظيفي عن طريق تقرير إجراءات وقائية وعقابية ضد المخل بالالتزام الوظيفي واتخاذ كافة الإجراءات والوسائل في سبيل إقامة دعائم النظام في مجال الوظيفة العامة والمحافظة عليها وحمايته من أي إخلال به.

رابعاً: التنسيق والتقارب بين الأنشطة الفردية، بهدف إقامة وتحقيق نظام من العدالة والطمأنينة في الوظيفة العامة يستند إلى الروابط المشروعة والمتكافئة لأعضائها.

خامساً: الضغط على إرادة المعلمين حتى يمثلوا لأوامر النظام ونواحيه.

سادساً: ردع الآخرين، وذلك بجعل الجزاء عبرة لسائر الموظفين (المعلمين)، لصرفهم عن تقليد المخالف (السنيدي، ٢٠٠٣م).

المبحث الثاني: طبيعة وأساس المسؤولية

نعني بإسناد المسؤولية في الشريعة الإسلامية زجر من تتحقق نسبة الفعل إليه، يوقعه المخول له شرعاً؛ لغرض مشروع بقدر ما يتحقق به المقصود، وكل ذلك ناشئ عن قوله ﷺ (ألا كلّم راع وكلّ مسؤول عن رعيته) (البخاري، ١٩٧٩م، ح ٤٩٠٤)،

قال القرافي: الجزاء والتأديب يتبع المفسد وقد لا يصحبها العصيان في كثير من الصور كتأديب الصبيان والبهائم والمجانين، استصلاحاً لهم (القرافي، د. ت، أنوار البروق في أنواع الفروق، ١٥٧/٨).

فولي الأمر مخولٌ بتوقيع الجزاء أو بتأديب من يستحق التأديب وفقاً لضوابط شرعية مقررّة، والأب مخولٌ شرعاً بتأديب ولده والمعلم مخولٌ له تأديب طلابه، والزوج مخولٌ أيضاً بتأديب زوجته، وصاحب الصلاحية في الأجهزة الحكومية مخولٌ بتأديب مرؤوسيه.

المطلب الأول: طبيعة المسؤولية

أولاً: طبيعة المسؤولية في الشريعة الإسلامية

إن طبيعة التأديب تتكيف حسب طبيعة العمل الذي يقوم به المعلم الذي يعد أميناً على المصلحة العامة، وناثباً عن الأهل في تعليم الطلاب طبقاً للتخصص المنوط به، وقد كان لفقهاء الشريعة الإسلامية السبق في تكييف هذه الإنابة أو العلاقة بين المعلم وبين من ولاه هذه الوظيفة، أو بين الأهل الذين أوكلوا له تعليم أبنائهم لذا نجد العلماء قد قسموا الأعمال المنوطة بالمعلم أو الموظف إلى قسمين:

القسم الأول: أعمال تصح الإجارة عليها، وهي الأعمال التي لا تتصل بالقربات (الآبادي، ٢٠٠٥م، المعجم الوسيط ٣٥٤/٣٥٦)، ولا تفتقر إلى النية ككتابة الدواوين، وتنفيذ العقوبات، وجباية الأموال، وتعليم الأبناء، فالقائم بهذه الأعمال يعد أجيراً خاصاً (ابن عابدين (ب)، ١٩٩٧م، رد المحتار على الدار المختار، ٣٥٤/٥) قال الكاساني في بدائع الصنائع: إذا استأجر الإمام رجلاً ليقول المرتدين والأسرى لم تجز عند أصحابنا، وإن استأجره لقطع اليد جاز، ولا فرق بينهما عندي، والإجارة جائزة فيهما (الكاساني، ٢٠٠٣م).

القسم الثاني: أعمال لا تصح الإجارة عليها، وهي الأعمال التي تتصل بالقربات، وتفتقر إلى النية، قال في الاختيار لتعليل المختار (ابن مودود، ١٩٣٧م، الاختيار لتعليل المختار، ٦٢/٢) ولا تجوز الإجارة على الطاعات كالحج والأذان والإمامة وتعليم القرآن والفقه، لما روي عن عثمان بن أبي العاص أنه قال: آخر ما عهد إلي رسول الله

﴿وَلَا تَتَّخِذْ مَوَدَّةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ أَجْرًا ۚ وَلَا لِيَسْخَبُوا عَلَيْكُمْ﴾ (النجم).
﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم).

هذا هو رأي الصحابة رضوان الله عليهم، ولكن أرى أن أخذ أجر الأذان في هذا العصر هو لقيام أشخاص بالأذان وهو أجر على الاحتباس لهذا العمل.

وقد شرع التعزير وفوض ولي الأمر بإقامته، فله أن يعاقب على كل مخالفة لم يرد نص شرعي من كتاب أو سنة في تحديدها وهو مأمور بالعدل والأمانة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء) ومقيد بضوابط شرعية مانعة له من الجور، وكافية في ردع الجاني، ووعظ الغير، وحماية المصالح، واحترام النظام العام (أبوزهرة، ١٩٩٨م).

ثانيا: طبيعة المسؤولية في النظام

اختلف الرأي في شأن تكييف طبيعة الجزاء المدني أو التأديب، وذلك تبعاً لما ثار من خلاف حول طبيعة العلاقة بين المعلم العام وبين الدولة وبين المعلم ونقابة المعلمين في بعض الأنظمة أو بين المعلم ورب العمل في المدارس الأهلية التي ينتمي إليها ويسعى لمصلحتها.

وسوف نبين آراء القانونيين في تحديد هذه العلاقة لتتمكن من معرفة الطبيعة النظامية؛ حيث تنحصر آراء القانونيين فيما يلي من حيث الجملة:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين المعلم ودولته علاقة تعاقدية وهذا يعني أن العقد هو الأساس الذي تستند إليه سلطة التأديب في ممارستها لوظيفتها العقابية، وقد اختلف أصحاب هذا الاتجاه في تكييف هذا العقد (الظاهر، ١٩٩٧م)، فمنهم من يرى أنه عقد من عقود القانون العام حيث يرى أنصار هذا الاتجاه إرجاع العلاقة بين الموظف وبين الدولة إلى عقد من عقود القانون العام، وبذلك يكون العقد قابلاً للتعديل من جانب الدولة كلما رئي ذلك، ومنهم من يرى أن الموظف في علاقته بالدولة في مركز تعاقدية يختلف نوع هذا العقد باختلاف نوع العمل المطلوب أدائه، فيكون عقد إجارة أشخاص إذا كان الموظف يقوم بأعمال مادية، وعقد وكالة إذا كان العمل عملاً قانونياً.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المعلم أو الموظف في علاقته بالدولة في مركز تنظيمي يستمد حقوقه وواجباته مباشرة من نصوص اللوائح والقوانين المنظمة للوظيفة العامة أو الخاصة.

ونتيجة لذلك فإن السلطة التأديبية للدولة على المعلم أو الموظف تستند إلى مركزه، باعتباره مركزاً تنظيمياً، يفرض عليه التزامات عديدة، لهذا تعد العقوبة التأديبية أو الجزاء المدني هي إحدى وسائل الزجر أو الردع، لتحقيق أهدافها، وضمان احترام القواعد القانونية، وانتظام الجهاز الإداري والسير المنتظم والفعال للمرفق العام بصفة عامة، ولمرفق التعليم بصفة خاصة (الطماوي، ٢٠٠٩م).

وفي ضوء ذلك يتضح أن التأديب ذو طبيعة تنظيمية باعتباره مرتبطاً بالوظيفة التي تعد مصدر المركز القانوني للموظف العام، ومرتبطاً أيضاً بالموظف الذي هو معني بالقيام بالواجبات الوظيفية، وعدم الإخلال بها إيجاباً أو سلباً.

الاتجاه الثالث: المسؤولية المدنية (الضمان): هو التعدي بمخالفة الأحكام الشرعية العامة القاضية بوجوب عدم التعرض للغير في ماله وبدنه وسائر حقوقه الأخرى، وهو يقابل مصطلح المسؤولية التقصيرية Torts، في التفكير القانوني.

وبذلك فضمان العدوان يعني: شغل الذمة بحق مالي للغير جبراً للضرر الناشئ عن التعدي بمخالفة القواعد الشرعية العامة القاضية بحرمة مال المسلم ودمه وعرضه وسائر حقوقه، مما لا يرجع إلى واجب الوفاء بالعقود (التفتازاني، ١٩٠٠م، التوضيح في شرح التنقيح ٧٣٦/٢).

والعدوان الموجب للضمان في الشريعة هو الفعل الضار الذي لا تجيزه الشريعة ولا تأذن فيه، ويستند هذا التعريف إلى مفهوم القاعدة الفقهية: الجواز الشرعي ينافي الضمان (مجلة الأحكام العدلية، م ٩١) ولذا لو حفر إنسان بئراً في ملكه فسقط فيه حيوان لغيره أو إنسان لم يجب على الحافر ضمان، لأنه مأذون في هذا الحفر شرعاً، وكذلك لو حفر بئراً في ملكه فنصب به ماء بئر جاره لم يضمن، لأنه مأذون في الانتفاع بملكه، ويلتحق به إذن المالك غيره بالتصرف في ملكه، كأن يأمره بذبح شاته لم يكن للأمر المطالبة بالضمان،

لاستناد الذبح إلى إذن من له حق الإذن شرعاً وهو المالك، أما لو أذن له بذبح شاة غيره فذبحها كان متعدياً، ووجب الضمان، لفساد الإذن من جهة أنه لا حق للإذن فيه.

وقد يعرف العدوان بأنه سلوك مسلك مخالف لما ألزم به الشارع، سواء بترك الواجب أو بفعل المحرم، كما لو امتنع المعلم عن تعليم تلاميذه أو قام بإيذائهم إيذاءً بدنياً، وينتفي الضمان لذلك إذ صدر الفعل على وفاق الواجب شرعاً، فالقاعدة أن «الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به»، فلو سرى قطع القاضي إلى النفس، وكذا إذا مات المعزر، وكذا إذا سرى القصد إلى النفس ولم يجاوز المعتاد، فلا ضمان لوجوبه بالعقد، وضمن له عزر زوجته فماتت، ومنه المرور في الطريق العام مقيد بها، ومنه ضرب الأب ابنه أو الإمام أو الوصي أو المعلم تأديباً لكونه مباحاً، ومحله في الضرب المعتاد، أما غيره فموجب للضمان في الكل (ابن نجيم، ١٩٦٨م، الأشباه والنظائر، ص ٢٨٣).

وإنما يجب الضمان بترك الواجب أو بفعل الحرام، فمن الضمان بترك الواجب تضمين الممتنع عن تقديم الطعام للمضطر حتى مات (ابن مفلح، ١٩٧٩م، المبدع في شرح المقنع ٨/ ٣٣٩، ص ٣٤٠)، لمخالفته ما وجب عليه من تقديم الطعام للمضطر. ومنه أن على الناقل الضمان فيما لو دخل الماء إلى سفينة وأفسد أمتعة الركاب، إن كان دخول الماء بسبب يمكن التحرز عنه بإصلاح السفينة وحفظها، لأنه هو الواجب عليه وقد تعدى بتركه، ولو ارتفع الموج ضمن الملاح ما يغرق من أمتعة الركاب وما يلحقهم من ضرر، لأنه خالف الواجب (البغدادى، ١٩٩٩م، مجمع الضمانات، ص ٤٩)، أو لو أهمل المعلم واجب الرقابة، بما ترتب عليه جرح أو إيذاء لأحد طلابه.

وكما يكون التعدي بترك الواجب فإنه ينشأ بارتكاب فعل محرم في أصله، كأن يوقف دابته في الطريق العام، أو يغصب مال غيره، أو يتلفه بالمباشرة أو التسبب، كأن يقوم المعلم بإهماله في أداء واجبه المهني.

المطلب الثاني: أساس المسؤولية عن التأديب

رغم تمتع الإدارة بامتيازات السلطة التي يعترف القانون الإداري بها، فإنها مقيدة بقواعد هذا القانون الذي يضع لها الحدود، وتضع الدولة في سبيل التزام منسوبيها

بأهدافها، لوضع ضوابط تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سير تلك المرافق، وسنعرض فيما يلي لأسس المسؤولية التأديبية في الشريعة والنظام.

أولاً: أساس المسؤولية في الشريعة

إن أساس المنهيات عند فقهاء الشريعة الإسلامية هو ما يتوقع فيه اعتداء على الضروريات الخمس المتمثلة في الدين، والعقل، والنفس، والنسل، والمال، أو ما يتوقع فيه اعتداء على مصلحة من مصالح المسلمين وحاجاتهم (أبو زهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٣). وتتفاوت العقوبات بتفاوت مقدار الاعتداء وأثره، لذا نجد أن المنهيات متفاوتة تفاوتاً بيناً، ومتنوعة تنوعاً كبيراً، حيث قسمها البعض إلى جناية، وجنحة، ومخالفات، وعدّ الأعمال التي يقع على الكافة ضررها مخالفات، كإقامة أبنية أو نحوها في الطريق العام يصعب المرور معه وهذا يتقرر أن إخلال الموظف بواجبه الوظيفي سواء أكان بفعل المحذور أم بالامتناع عن الواجب يعد مخالفة، اعتداء على مصلحة عامة، ومنها امتناع المعلم عن أداء دوره التعليمي، يستحق بموجبها العقوبة التعزيرية الرادعة له (عامر، ١٩٩٠م، ص ٢١٩).

ثانياً: أساس المسؤولية التأديبية في النظام

إن أساس المسؤولية التأديبية هو الخطأ الوظيفي، وهو يعني الإخلال بالواجبات الوظيفية إيجاباً أو سلباً (الملط، ١٩٦٧) ما يؤدي إلى اضطراب حسن سير وانتظام المرفق العام، ويعد هذا الأساس عند القانونيين معياراً مرناً ومتطوراً بما يتناسب مع ظروف النشاط الإداري، ويساير ضوابط السلوك الإداري، وهذا يعني منح سلطة التأديب سلطة تقديرية لتقدير تصرفات موظفيها، ولكن هذه السلطة التقديرية الممنوحة للجهة التأديبية ليست سلطة مطلقة، لخضوعها لمبدأ الشرعية الذي يتولاه القضاء بالتحقيق في تكييف الوقائع وتقديرها (الظاهر، ١٩٩٧م).

وهو ما تبني عليه نظرية التعويض عن الأعمال غير المشروعة المعروفة بالمسؤولية التقصيرية في الفقه الغربي، أي المطالبة بالتعويض من جراء العمل غير المشروع. فوجوده توجد المسؤولية وبعدمه أو تخلفه تنعدم المسؤولية أو يتخلف وجودها ومن ثم ينعدم التعويض أو تنتفي الغاية من وراء القضاء به (مرسي، ١٩٥٥م).

وقد قرر المنظم المصري في المادة ١٧٣ القانون المدني «تنتقل الرقابة على القاصر إلى معلمه في المدرسة...».

وتبني نظريات القانون الحديثة أساس المطالبة بالتعويض على فكري (الخطأ) أو (الضرر)، وفكرة (الخطأ) كأساس للمسؤولية التقصيرية كانت بكر الأفكار وأولها ثم تطورت وتعرجت بتطور الحضارة الإنسانية وازدهار الصناعة إلى خطأ واجب الإثبات ثم إلى خطأ مفروض قابل لإثبات العكس إلى أن وصلت في بعض تطبيقاتها إلى الخطأ المفروض غير القابل لإثبات العكس، ونتيجة لتقدم الصناعات وكثرة الاختراعات ووفرة المنتجات والخدمات تصدعت فكرة الخطأ لأن تكون أساساً لأي مسؤولية ناشئة بسببها وإن كان بريقها لا يزال لامعاً وواضحاً لحد الآن رغم دعوات البعض إلى تأسيس المسؤولية التقصيرية على عنصر الضرر وحده (طه، ١٩٨٤م) كما ظهر هناك تنوع في نظرية المخاطر، فظهرت نظرية المخاطر وتحمل التبعة في القانون الخاص ونظرية التضامن القومي في التعويض عن الأضرار في القانون العام.

المعيار الذي يتم على أساسه تقدير الخطأ كقاعدة عامة

هناك اتجاهان لعلماء القانون في تحديد المعيار العام لمعرفة الخطأ الوظيفي الصادر عن الموظف العام:

الاتجاه الأول: يأخذ بالمعيار الشخصي الذي يعني تقدير السلوك الصادر عن المعلم أو الموظف في ظروف معينة على أساس السلوك المألوف للشخص ذاته، فمتى كان هذا السلوك موضع الاتهام أقل دقة وعناية مما اعتاده في مثل هذه الظروف عد ذلك إخلالاً منه بواجبه الوظيفي.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العبرة بالمعيار الموضوعي (القباني، ١٩٨٨م) القائم على أسس موضوعية، والذي يعني قياس سلوك الموظف، موضع الاتهام من الناحية الإدارية، بالسلوك المألوف من الموظف العادي، أي الموظف الذي يلتزم في تصرفاته الوظيفية بالقدر الوسط من الدقة والحيلة.

وقد ضمنت بعض القوانين حق تأديب الأبناء، كما تم إيراد حق التأديب كسبب من أسباب الإباحة لتعليم الأولاد القصر (محمود، ٢٠٠٢م)، وقد نص المنظم في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م في المادة ٦٠ من قانون العقوبات المصري، لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة.

شروط تأديب الأولاد للإعفاء من المسؤولية الجنائية

لممارسة الحق في تأديب الأولاد القصر شروط متعددة يجب مراعاتها عند ممارسة هذا الحق، وهذه الشروط إما أن ترجع إلى من له حق التأديب أو الخاضع للتأديب أو وسائل التأديب وغاياته، وتتناول هذه الشروط فيما يأتي:

أولاً: لمن يباح حق التأديب

إباحة تأديب الأولاد القصر حق مقرر للأب كونه الولي الشرعي على النفس، حيث أقرت الشريعة الإسلامية هذا الحق للأب ومن ثم لولي النفس أيّاً كان مثل الجد والأخ والعم، وتقرر الشريعة هذا الحق كذلك للوصي كونه يقوم على شؤون الصغير ويتولى الإشراف عليه ورقابته، كما ويثبت هذا الحق أيضاً للمعلم سواء أكان معلم حرفة أم مدرساً بشرط إذن الأب أو الولي أو الوصي (حسني، ١٩٩٨م)، ذلك لأنه يؤدبه نيابة عن الأب لمصلحة الصبي، ولما كان الولي قد يغيب وقت التعليم فإنه من المصلحة أن يكون الحق للمعلم (عودة، ٢٠٠٨م؛ عبد اللاه، ١٩٩٥م).

هذا وقد يوسع القانون الوضعي من نطاق هذا الحق فيضيف إلى من ذكرتهم الشريعة الإسلامية أشخاصاً آخرين، فيسعهم تبعاً لذلك الاحتجاج بالقانون الوضعي لإباحة أفعالهم، ومصدر هذا التوسع يرجع إلى تحديد من لهم حق الرقابة على من هم في حاجة إليها بسبب قصرهم، فالارتباط وثيق بين الرقابة والتأديب، وعلى ذلك فإن القانون إذا ما قرر لشخص الرقابة على صغير فمعنى ذلك أنه يخوله أيضاً تأديبه ما لم ينف ذلك صراحة (سلامة، ١٩٩٨م)، وقد انفردت الشريعة الإسلامية بإعطاء حق تأديب الصغار لعامة المسلمين إذا لم يوجد من يقوم بتأديبهم، وذلك على أساس قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولذا فكل من رأى صغيراً على منكر فله الحق في منعه تأديباً له.

ومن الجدير بالذكر أن منح حق التأديب للمعلم على تلاميذه لا يعطيه حق ضربهم، فإذا ما ضرب المعلم تلاميذه كان معتدياً ووجبت معاقبته تبعاً لذلك، وفي ذلك تذهب محكمة النقض المصرية في حكم لها بأن: (حق التأديب للمدرس لا يعطيه حق ضرب التلميذ) (نقض جلسة ٢ / ٤ / ١٩٨١؛ فودة، ١٩٩٧).

ثانياً : من يمارس عليه حق التأديب

ذكر المنظم العربي أن من يمارس عليه التأديب هم الأولاد القصر، ويراد بهم كل من كان خاضعاً للولاية على النفس، فإذا ما انقضت هذه السن انقضت الولاية بدورها ولم يعد لحق التأديب محل، ويمكن القول أن الذي يمارس في مواجهته حق التأديب هو الصبي المميز (عبد الله، ١٩٩٥ م)، وقد اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد سن التمييز، فقبل بمعيارين أحدهما موضوعي زمني والآخر شخصي، فمن قال بالمعيار الموضوعي حدده بإكمال السابعة ودخول الثامنة (الزلي، ٢٠٠٥ م)، ومنهم من قال إنه الدخول بالسابعة لأن الرسول ﷺ أمر الأولياء أن يأمرُوا أولادهم بالصلاة في السنة السابعة، بقوله عليه الصلاة والسلام: ((مروا صبيانكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع)) (الشوكاني، ١٩٩٣ م، ج ١، رواه أحمد وأبو داود ص ٣٤٨)، ولكن التمييز هو أن يصير الصبي بحالة يفرق فيها بين الخير والشر، والنافع والضار، فالتمييز ليس له وقت محدد، فقد يأتي مبكراً وقد يكون متأخراً، ويعرف بآثاره التي تبدو في تصرفات الصغير (عبد الله، ١٩٩٥ م).

وتنتهي مرحلة التمييز بالبلوغ، وهو أيضاً إما أن يكون بالعلامة أو بالسن، وعلامات البلوغ عند الأنثى الحيض والاحتلام والحبل، وعند الذكر الاحتلام والإحبال، أما من حيث السن فقد اختلف في تقديره، فقدر الإمام أبو حنيفة في المشهور عنه بثماني عشرة سنة للفتى وسبع عشرة سنة للأنثى، أما الجمهور فقدره بخمس عشرة سنة لكليهما، وعلى العموم فإن الصغير إذا بلغ سواء بالعلامات أم بالسن ترفع عنه الولاية على النفس (حسني، ١٩٩٨ م)، هذا ومن الجدير بالذكر أن قانون رعاية الأحداث قد حدد سن البلوغ بإتمام سن الثامنة عشرة.

ثالثاً: وسائل التأديب

وسيلة التأديب قد تكون قولاً أو فعلاً، أما القول فيراد به التأديب والتعنيف، ولا جدال في جواز اللجوء إليه، لأنه إذا كان التأديب بالضرب جائزاً تعين إجازة ما دونه من وسائل، فالموعظة تبدأ بالرفق واللين وتندرج حتى تصل إلى التعنيف والتهديد، إضافة لذلك أعطي الحق لولي الأمر أو من له حق التأديب ضرب الصغير، غير أن هذا الضرب يجب أن يكون غير مبرح، وهو ما لا يكسر عظماً ولا يترك أثراً وأن لا يوقع على الأماكن الحساسة أو القتالة في الجسم وأن يتم فيه اجتناب الوجه، كما في كل المواضع وأن الفقهاء اشترطوا أن يتم الضرب باليد لا بالعصا أو السوط، هذا فضلاً عن ذلك فإنه تجب مراعاة حالة الصغير من القوة أو الضعف فالضرب قد يكون بسيطاً لبعض الصغار بينما يكون شديداً على آخرين لضعفهم أو نحالة جسمهم، وهنا تدخل السلطة التقديرية للقاضي في تحديد مدى جسامته الضرب ومقدار دخوله في نطاق حق التأديب، وله أن يسترشد بالشروط التي وضعها الفقهاء كونها قرائن (شويش، ١٩٩٧م)، بل إن التأديب يجوز أن يكون عن طريق تقييد الحرية كونه وسيلة لمنع الصغير من إتيان سلوك غير قويم، بشرط أن يكون تقييد الحرية على نحو لا يصيب الصغير بأذى بدني، فيجوز أن يتخذ صورة إقفال الأبواب أو وضع حارس، فإذا لم يكن ذلك ممكناً جاز وضع قيد في قدميه، شرط أن يراعي في هذه الحالة أن لا يكون من شأن هذا القيد تعذيب أو منع من الحركة أو إيلام للبدن (حسني، ١٩٩٨م)، وفي ذلك تذهب محكمة النقض المصرية إلى أن: ((وضع المتهم قيداً حديدياً في رجلي ابنته عند غيابه ملاحظاً في ذلك ألا يمنعها عن الحركة بداخل المنزل وألا يؤلم بدنها لا تجاوز فيه لحدود حق التأديب المخول له قانوناً)) (نقض جلسة ١٩٤٣/١/٤م؛ عزمي، ١٩٩٧م)، أما إذا أدى هذا التقييد إلى إحداث مرض ما فهنا يقع فعله تحت طائلة قانون العقوبات، وفي ذلك ذهبت محكمة النقض المصرية بقولها: ((إذا ربط والد ابنته بحبل ربطاً محكماً في عضديها أحدث عندها غرغريناً سبب وفاتها فهذا تعذيب شنيع يقع تحت طائلة قانون العقوبات)) (نقض جلسة ١٩٣٣/٦/٥م).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليمات الموجهة للمدارس والمعاهد تمنع استخدام الضرب على أي مخالفة يأتيها التلميذ، وبذلك تكون هذه التعليمات قيداً على حق التأديب كما ورد في الشريعة الإسلامية (شويش، ١٩٩٧م).

رابعاً: الغاية من التأديب

تأديب الصغار سواء في الشريعة الإسلامية أو في القانون الوضعي إنما هو مقرر لغاية معينة هي إصلاح حالهم وتهذيبهم وتعليمهم ومن ثم لا يعد سبباً مبيحاً لضرب الصغار بقصد الانتقام أو لحثهم على ارتكاب المعصية فهنا يعد العمل غير مشروع، ومن ثم فإن استعمال حق تأديب الصغار يجب أن يكون متفقاً مع الغاية المستهدفة وإلا عدَّ صاحبه متعسفاً في استعماله لحقه (الحديثي، ١٩٩٦م).

مسؤولية المعلم التعليمية

لا شك أن المطلوب في التعلم والتعليم، صدق النية ونبل المقصد والإخلاص في القول والعمل، كما في الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ - (الترمذي، ٢٠٠٨م، الدعوات رقم الحديث ٣٥٣٦) فتصور أنك إذا مت وانتقلت من عالم الدنيا إلى عالم الآخرة لا يبقى لك إلا هذه الأشياء السالفة الذكر في الحديث، فالصدقة الجارية من بناء مسجد وتسييل مياه... الخ. وقد أشار معلم الإنسانية وهادياً إلى طرق الرشاد، كما في الحديث: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا عَابِدٌ وَالْآخَرُ عَالِمٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَضَّلَ الْعَالِمَ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةِ فِي جُحْرِهَا وَحَتَّى الْحُوتِ لِيُصَلُّوا عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَمَّارَ الْحُسَيْنِ بْنَ حُرَيْثٍ الْخَزَاعِي يَقُولُ سَمِعْتُ الْفَضِيلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ عَالِمٌ عَامِلٌ مُعَلِّمٌ يُدْعَى كَبِيرًا فِي مَلَكَوَتِ السَّمَوَاتِ (الترمذي، ٢٠٠٨م، العلم رقم الحديث ٢٦٠٩).

والعلم الذي ينتفع به كتعليم مشيئته أو كتاب ألفته أو شريط سجلته أو نحو ذلك مما يتعلق بنشر العلم، ومثل هذا السلوك الولد الصالح الداعي لك، فالولد ينقسم إلى قسمين: إما صالح أو فاسد فإن كان فاسداً فإنك لا تستفيد منه لا حول ولا قوة، وإن كان صالحاً فإنه من الذخر الذي يبقى لك بعد موتك. ومن هنا تأتي التربية الإسلامية المبنية كذلك على العلم.

مسؤولية المعلم عن تنمية شخصية الطفل

فالولد الصالح في الغالب إذا ربي تربية إسلامية، منطلقة من كتاب الله، مبنية على أسس وعلى طرق وعلى أشياء واضحة، فإنه بإذن الله هذا الولد ينفع والديه في حياتهما وبعد مماتهما قال الحق تبارك وتعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهِ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿١٥﴾ أولئك الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴿١٦﴾ (الأحقاف) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابِي هُرَيْرَةَ وَمُعَاوِيَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (الترمذي، ٢٠٠٨م، العلم، ٢٥٦٩).

فهذا دليل على فضل التفقه في دين الله سبحانه وتعالى، أي بعبارة أدق على فضل العلم والمعرفة وعلى ضرورة أنه يوجد في الأمة الإسلامية معلمون يوجهون الناس ويفقهونهم، سواء أكان في المدارس أم في المساجد، أم حتى في الصحاري ونحو ذلك ما روي: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) أي ما ورثناه صدقة وإنما ورثنا العلم، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر. فهذا كذلك فيه إشادة من الرسول ﷺ بأهل العلم الذين يرثون الأنبياء والرسول. وموضوعات فضل العلماء والحث على طلب العلم واسعة ومتعددة، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلِبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَوَضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمَقْلَدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالذَّهَبِ)) (سنن ابن ماجه، ٢٠١٠م، المقدمة، ص ٢٢٠) وَأَنْ أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ رَجَاءَ بْنِ حَيَّوَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَمِيلٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ إِنِّي أَتَيْتُكَ مِنَ الْمَدِينَةِ مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَمَا جَاءَ بِكَ تِجَارَةً قَالَ لَا قَالَ وَلَا جَاءَ بِكَ غَيْرُهُ قَالَ لَا قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ

طُرُقِ الْجَنَّةِ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا رِضًا لَطَالِبِ الْعِلْمِ وَإِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْخَيْتَانِ فِي الْمَاءِ وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ إِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحِطَّةٍ أَوْ بِحِطِّ وَافِرٍ)) (الترمذي، ٢٠٠٨م، كتاب العلم، رقم الحديث ٨) فهذه الأمور كلها حوافز للنفوس على بذل الجهد والنشاط لمواصلة طلب العلم، وتحقيق الشرف الكامل، والدرجة العالية من الحكمة ونور البصيرة، وأثر عن ابن عباس (العلم يزيد الشريف شرفاً)، فالرسل عليهم الصلاة والسلام إذا ورثوا أو ماتوا عن قرش أو قرشين فإنما هي صدقة لا تنتقل إلى من بعدهم، وإنما إرثهم الحقيقي العلم فمن أخذ بهذا العلم وجناه فقد أخذ بحظ وافر ويرجى له خير في الدنيا والآخرة بإذن الله تبارك وتعالى، فإذا أحسنت النية - يا أخي المسلم - وأخلصتها لله سبحانه وتعالى وجئت لهذه المدرسة أو غيرها من مدارس المسلمين أو لأي مسجد من مساجد المسلمين، وقصدت وجه الله وأن تنفع نفسك وأن تنفع غيرك من أبناء المسلمين والأمة الإسلامية، فإن الملائكة لتضع أجنحتها لك رضاء بما تصنع، وهذا الحديث السابق ثابت عن الرسول ﷺ مما يدل على فضل العلم وفضل المعلمين وفضل التدريس والمدرسين .

مسؤولية المعلم عن تنمية الأمان والأمن

استثمار حواس المتعلم من خلال استخدام الوسائط التعليمية السمعية، والسمعية البصرية، فالله سبحانه وتعالى خلق للإنسان خمس حواس عدها علماء التربية المسلمون مصادر للتعلم وأشاروا إلى ضرورة توظيفها بالقدر الممكن (إخوان الصفا، ١٩٩٥، ج ٥، ص ١٩) استجابة لقوله - تعالى - ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) (المؤمنون) وقوله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (٤) (العلق) وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) (النحل).

وقد أوضح المودودي فضل تضافر هذه الحواس في الحصول على المعرفة حيث يرى أن تضافرها يتيح المعرفة التي من الله بها على عباده (ريان، ٢٠٠٢م)، ويقول إخوان

الصفاء «تتال صور المعلومات من طرق ثلاث إحداها طريق، والأخرى طريق البرهان، والأخيرة طريق الفكر والرؤية» (إخوان الصفا، ١٩٩٥م، ج ٥، ص ٢٦٩) وقال إخوان الصفا «واعلم يا أخي بأن نسبة المعلومات التي يدركها الإنسان بالحواس الخمس بالإضافة إلى ما ينتج عنها في أوائل العقول كثيرة كنسبة الحروف المعجمة بالإضافة إلى ما يترتب عنها من الأسماء، واعلم أن المعلومات تحصل في نفوس العقلاء باستقرار الأمور المحسوسة شيئاً بعد شيء» (إخوان الصفا، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٣٩٩)، كذلك أكدوا على أن التعلم «يتم مباشرة عن طريق الحواس من خلال المباشرة والممارسة والمخالطة والإحاطة والمعرفة عن طريق البرهان الذي يضطر العقول إلى الإقرارية من غير إحاطة ولا مباشرة»، كما أكد اتجاه في الفقه (إخوان الصفا، ١٩٩٥م، ج ٥، ص ٣١٦) «على ضرورة استخدام الأمثلة والوسائل التي تقرب المعنى وتجسد الفكرة واستند في ذلك إلى حديث الرسول ﷺ الذي رواه ابن مسعود حيث قال: «خط لنا رسول الله ﷺ خطاً مربعاً وخط وسطه، وخط خطوطاً هكذا إلى جنب الخط وخط خارجاً فقال أتدرون ما هذا؟ قلنا الله ورسوله أعلم، قال: هذا الإنسان للخط الذي في الوسط وهذا الأجل محيط به وهذه الأعراض للخطوط تنهشه، إن أخطأه هذا نهشه هذا وذاك الأمل للخط الخارج» (الكيلاني وعمرسان، ١٩٨٨م، ص ١٥١).

كذلك أكد ابن خلدون على استثمار الحواس واستخدام الوسائل الإيضاحية ومنها الأمثلة الحسية (الأنسي وزميله، ١٩٩٩م) كربط التعليم بيئة المتعلمين من خلال إعطاء الأمثلة والاكتشاف والملاحظة وإثارة تفكير المتعلم وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (يونس)، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر) وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾ (العنكبوت)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (الزمر)، وقوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (آل عمران)، وهذا ما يؤكد كفاءة علماء التربية المسلمون من حيث إثارة المتعلم وتحفيزه للتفكير، ودعا ابن مسكويه إلى ترك المتعلم يتعلم من خلال تفاعله مع البيئة

الطبيعية، لأن هذا التفاعل من وجهة نظره يؤدي إلى اكتساب المتعلم خبرات عميقة وطويلة الأثر، ما يتيح مجالاً للمتعلم للاحتفاظ بها لمدة أطول» (الأنسي وزميله، ١٩٩٩م) كذلك دعا ابن جماعة المعلم إلى تصوير المسائل وتمثيلها بقوله «ويبدأ بتصوير المسائل ثم يوضحها وذكر الدلائل لمن لم يتأهل، ويقتصر على تصوير المسألة وتمثيلها لمن لم يتأهل لفهم مآخذها ودليلها» (ابن جماعة، ١٣٥٤هـ، ص ٥٢).

وأكد ابن طفيل على ضرورة ترك المتعلم ليتعلم من خلال تفاعله مع البيئة الطبيعية المحيطة، لأن تفاعل المتعلم مع البيئة سيؤدي إلى اكتسابه لخبرات عميقة طويلة الأثر (الأنسي وزميله، ١٩٩٩م)، كما دعا إخوان الصفا أيضاً إلى ربط التعليم بالبيئة، وهذا أيضاً ما أخذه بعين الاعتبار ابن خلدون في كتابه «مقدمة ابن خلدون» عن إرشاد وتوجيه المتعلم لكيفية الدراسة، وتشجيعه وتحفيزه على ذلك ومساعدته في حل المشكلات التي تواجهه.

وتؤكد التربية الإسلامية بهذا الصدد ضرورة أن يكون المعلم أميناً في توجيه طلابه وإرشادهم عملاً بقول الرسول ﷺ «من أفتى بغير علم كان إثمه على ما أفتاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد خان» وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال «صنفان من أمتي إذا صلحا صلحت الأمة السلطان والعلماء» (القرطبي، ١٩٩٩م، ص ١٩٩) وكذلك حث الإمام الزرنوجي على ضرورة استئناس المتعلم برأي أستاذه في اختيار العلم الذي يرغب فيه بقوله: «ينبغي لطالب العلم ألا يختار نوع العلم بنفسه بل يفوض أمره إلى الأستاذ» (الزرنوجي، ١٩٨٥م، ص ٥٤)، ويقول ابن جماعة «على المعلم أن يرغب المتعلم في التعليم ويشجعه حيث قال: «أن يرغب في التعلم وطلبه وأن يحب لطالبه كما يحب لنفسه» (ابن جماعة، ١٣٥٤هـ، ص ٤٨) وقال أيضاً «إذا خاف الشيخ ضجره أو صاه بالرفق بنفسه وذكره بقول رسول الله ﷺ «إن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى» (ابن جماعة، ١٣٥٤هـ، ص ٥٥)، كذلك أكد المارودي على أن من آداب العالم نصح المتعلمين والرفق بهم وتسهيل السبيل عليهم وبذل المجهود في رفدهم ومعونتهم» (المارودي، ١٩٧٣م)، وقال من آداب المعلمين «أن لا يمنعوا طالباً ولا ينفروا راعباً ولا يؤسوا متعلماً لما في ذلك من قطع الرغبة فيهم» (ابن جماعة، ١٣٥٤هـ،

ص ٩٣)، وركز على هذا الأمر الخطيب البغدادي وابن جماعة الذي أورد قائلاً «أن لا يدع من نصح المتعلم شيئاً وذلك بأن يمنعه من التصدي لرتبة قبل استحقاقها والتشاغل بعلم خفي قبل الفراغ من الجلي» كما أكد على ترغيب الطلبة في التحصيل وأن يهون عليهم «(ابن جماعة، ١٣٥٤هـ، ص ١١٦)، أما القاسبي فيرى أن المعلم ينبغي أن يعالج مشاكل الطلاب السلوكية إن وجدت بالتقويم أو العزل (القاسبي، ١٩٩٠م، ص ١٠٤)، وهذا أيضاً ما أكدته الإمام الغزالي في كتابه أحياء علوم الدين من أن من واجبات المعلم تقديم النصح والإرشاد لطلابه (الغزالي، ١٩٩٩م، ١/ ٥٥).

المبحث الثالث: ماهية الرقابة وموجبات المسؤولية (الضمان)

الرقابة لها تعاريف متعددة فمن التعاريف ما هو واسع المفهوم ومنها ما هو مقتصر على مفهوم ضيق، سوف نشير إلى بعض هذه التعاريف، بعض المختصين يعرف الرقابة (الأزهري، ١٩٩٣م) على أنها (هي اكتشاف ما إذا كان كل شيء تم ويتم وفقاً للخطط التعليمية الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ السارية، وأنها تهدف إلى الوقوف على نواحي الضعف والأخطاء ومن ثم العمل على علاجها ومنع تكرارها، وأن الرقابة تكون على كل شيء) (عامر، ١٩٥٦م؛ السنهوري، ١٩٦٤م؛ شنب، ١٩٧٦م، الجمعة، ١٩٧٢م؛ البيه، ١٩٩٠م؛ حجازي، ١٩٥٤م؛ مرقس، ١٩٨٨م).

في حين يقول البعض الآخر إن الرقابة هي الوظيفة الرابعة من وظائف الإدارة «التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة» والرقابة هي عبارة عن عملية تقييم النشاط التعليمي الفعلي ومقارنتها بالنشاط الإداري المخطط وبعد ذلك يتم تحديد مواطن القصور بطريقة وصفية أو كمية من أجل اتخاذ اللازم لمعالجة الانحرافات (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ٢٠٠٣م، ص ٩٣).

قسم آخر من المختصين (منصور، ١٩٩٠م) يعتقد أن مفهوم الرقابة التعليمية في المنظمات يتمثل بثلاثة اتجاهات فكرية، الفكر الكلاسيكي والذي تعني الرقابة عنده عبارة عن تفتيش أو تهديد للمخالفين من العاملين والأفراد عند ارتكابهم لأي خرق للتعليمات أو الخروج عليها، أما الاتجاه الثاني فهو مفهوم المدرسة السلوكية والذي يعد الرقابة هي

عبارة عن عملية التأثير في سلوك الأفراد نحو تحقيق النتائج المرجوة، أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه العملي أو التطبيقي والذي يركز على النواحي التطبيقية للرقابة وذلك من خلال وضع المعايير، وقياس الأداء ومقارنته بالمتحقق الفعلي، ومن ثم تصحيح الفرق بين النتائج الفعلية والخطط الموضوعة.

المطلب الأول: المفهوم العام للرقابة

إن مفهوم الرقابة أصبح أكثر اتساعاً وإن الأدوات الكلاسيكية غير قادرة على القيام بدور فاعل في الحياة العملية، فالقوائم المالية مثلاً لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة للإدارة، لذا فإن أغلب المختصين يتجهون إلى أن أفضل أداة للقيام بعملية تقويم الأداء هي عن طريق تحليل الأداء، وفي أواخر القرن المنصرم تبلور مفهوم الرقابة على الأداء، والذي ذهب بعض المختصين (الساطي، ١٩٨٩م؛ الرحيلي ١٩٩٨م) إلى اعتبار أن الرقابة على الأداء تمثل مدى معرفة قدرة الإدارة على القيام بأفضل استخدام للموارد وتقديم أفضل منفعة وهذا الدور يتأتى عن طريق تحليل البدائل وإيجاد أفضل بديل، لذا فإن الرقابة على الأداء تحقق هدفين رئيسيين هما (عمر، ١٩٩١م) أهداف وظيفية وأهداف استراتيجية، ولكن ما يعنينا بالرقابة هو رقابة المعلم على تلاميذه للحفاظ عليهم، ولكننا نرى أنه لا تنفصل المراجعة لأداء المعلم لمسؤولياته التعليمية من قبله أولاً ثم من الإدارة المدرسية، فهما صنوان لا مناص من ارتباطهما.

المطلب الثاني: أركان المسؤولية

أركان المسؤولية (الضمان) (عامر، ١٩٥٦م): هي أجزاءه التي لا وجود للمسؤولية بدونها، ولا يتحقق الضمان إلا إذا تحققت هذه الأمور، وتلك الأركان - الأمور - هي: الخطأ أو التعدي والضرر والإفشاء - علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

أولاً: الخطأ أو التعدي

التعدي في اللغة: التجاوز، وفي الاصطلاح هو: مجاوزة ما ينبغي أن يقتصر عليه

شرعاً أو عرفاً أو عادةً (الرازي، ١٣٠٨هـ) وضابط التعدي هو مخالفة ما حده الشرع أو العرف.

ويشمل التعدي: المجاوزة والتقصير، والإهمال، وقلة الاحتراز، كما يشتمل العمد والخطأ (البغدادى، ١٣٠٨هـ، ص ٤٠).

وتتعدد الأفعال الموجبة للضمان من قبل المعلم تنوعاً يستعصي حصره، إلا أن هذه الأفعال جميعها تشترك في كونها أفعالاً غير مشروعة أو أخطاء أو تعديات، وتتنوع التقسيمات الواردة في هذا الصدد بتنوع الأهداف والأسس التي تقوم عليها، وتنقسم هذه الأفعال - بالنظر لنية الفاعل (المعلم) وقصده - إلى أخطاء عمدية وإلى أخطاء تقصيرية ترجع إلى الإهمال.

ويجري تقسيم الأخطاء غير العمدية في الفقه الإسلامي إلى نوعين: أولهما الخطأ، والثاني ما جرى مجراه، ويفرقهما أن الفعل في الخطأ مقصود لفاعله وإن لم يقصد النتيجة التي تتولد عن هذا الفعل، على حين أن كلاً من الفعل ونتيجته غير مقصودين للفاعل فيما جرى مجرى الخطأ. ويعرف الشراح الخطأ العمدي بأنه الفعل الذي يتجه إليه قصد فاعله مع تقديره لما يترتب عليه من نتائج، شريطة ألا يحفز إلى هذا الفعل حافز من ضرورة أو منفعة أو توجيه السلطات المختصة (عامر، ١٩٥٦م).

ويجب النظر إلى طبيعة الأفعال الموجبة للضمان لاستخلاص سماتها المميزة لها، ومعانيها الدالة عليها، ويتبين من النظر إلى هذه الأفعال أنها أفعال غير مشروعة تخالف مآذون الشرع، إما بترك واجب أو ارتكاب فعل محرم أو بالتقصير في النظر المأمور به شرعاً في فعل المباحات.

والقاعدة الفقهية: «أن الرضا بالشيء رضا بما يتولد عنه» (السيوطي، ١٩٧٩م، ص ١٤١) ومع ذلك فإن التعمد وقصد الإضرار من الأسباب التي قد توجب المسؤولية، ولكن هل يشترط توقع الضرر لقيام المسؤولية؟ وما معنى رفع الخطأ والنسيان في الشريعة مع وجوب الضمان بهما؟. وإذا كان تعريف الخطأ أو التعدي بأنه السلوك على خلاف مآذون الشارع لا يفصح عن مضمونه فإن تحري الإجابة عن هذه الأسئلة من شأنه أن

يسر صياغة معيار عام لضبط ما يوجب الضمان وما لا يوجبه.

ثانياً: التعمد والقصد Intention

لا يشترط تعمد الفعل والضرر أو تعمد الفعل وحده دون الضرر لإيجاب الضمان، إذ الحكم بالضمان من قبيل خطاب الوضع الذي يترتب عليه سببه، وهو ارتكاب فعل لم يأذن به الشارع، لكونه على خلاف الواجب، أو لحرمة لما صحبه من إهمال وتقصير في النظر بالمأمور به شرعاً.

وبهذا فإن سبب الحكم بالضمان هو وقوع حادثة مادية - من فعل أو ترك - عدّها الشارع من قبيل الخطأ أو العدوان الموجب للضمان، دون نظر إلى قصد الفاعل أو نيته أو الباعث Motive الدافع له على ارتكاب هذا الفعل، وبهذا فإن معيار التعدي لا يتعلق بالقصد أو النية أو الباعث، وإنما يتعلق بالفعل ذاته، وما فيه من مخالفة لما ألزم به الشارع، وهو بهذا الاعتبار معيار موضوعي لا ذاتي، ويتضح هذا بالأمثلة التالية:

- المدرس الذي يعرض تلاميذه لأنشطة أو ألعاب محفوفة بالمخاطر، أو الذي يكون أحد تلاميذه مثيراً للشغب، بما يستتبع رقابة أفضل، فلا يتحوط لعمله.
- رمي سهم إلى هدف أثناء الوجود في فناء المدرسة فأصاب إنساناً كان واقفاً ضمن الرامي سواء قصد بالإصابة أو لم يقصد (البغدادى، ١٣٠٨ هـ، ص ١٦٥)، ولو أصابه بمقذوف ناري فكذلك.
- ولو مال طالب على زميل إلى جواره أو وقع عليه، ضمن على الرغم من انتفاء قصده لإهماله وعدم تحرزه (البغدادى، ١٣٠٨ هـ، ص ١٦١).

ويختلف الخطأ الموجب للضمان عن الخطأ الموجب للمسؤولية الجنائية، وعن الخطأ الخلقي الذي يترتب عليه الإثم، فالطالب الذي مال على زميله لم يخطئ من الناحية الخلقية ولا يآثم بانقلابه أو وقوعه برغم أن الضمان واجب عليه.

ويتعلق بعدم اشتراط القصد والنية لوجوب الضمان الإجماع على وجوب الضمان بتعدي الصبي والمجنون والناسي والنائم والغافل، بناءً على كون الحكم بالضمان من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (الغزالي، ١٩٩٣ م، المستصفى، ١/٨٤).

ثالثاً: الإدراك والتمييز

لا يشترط الفقهاء تمييز المتسبب في الضرر أو إدراكه لوجوب الضمان، فالصبي إذا كان مميزاً أو غير مميز يجب الضمان بفعله، وكذا المعتوه والمجنون، لأن المقصود هو المال، وأداؤه يحتمل النيابة (مرقس، ١٩٧١م)، بأن يقوم عنه السولي بذلك، والنظر في الفقه الإسلامي إلى التعدي باعتباره واقعة مادية أنتجت الضرر فيتحمله المتعدي جبراً لهذا الضرر ورفعاً له، ولا يشترط لأهلية الضمان، أهلية الوجوب وإن بدا من بعض الأمثلة الفقهية اشتراط أهلية التملك لوجوب الضمان في الذمة، ولذا يجب على الصبي ومن في حكمه أهلية التملك، بخلاف الرقيق الذي ليست له أهلية التملك، فإن مسؤوليته المالية في رقبته (البغدادى، ١٣٠٨هـ).

ومن هنا فإنه لا خلاف بين الفقهاء على ضمان الصغير والمجنون وما يتسبب فيه فعلهما من إضرار بالغير، وإنه يتحمل هذا الواجب في ذمته، لأهليته للضمان، ويؤديه عنه وليه، باعتباره نائباً عنه في أداء الواجبات التي يشترط العقل والتمييز لأدائها، والخلاف فيما إذا كان الصغير أو المجنون معسراً، فمذهب الجمهور الإنظار بالأداء إلى حين ميسرة، كما هو الحال في الوفاء بالحقوق الأخرى.

رابعاً: توقع الضرر

لا يشترط توقع الضرر لإيجاب الضمان في الفقه الإسلامي، لما تقدم من أن الضمان حكم وضعي يترتب على سببه وهو التعدي، وهذا واضح في التعدي بالمباشرة من جهة أن على الفاعل أن يتوقع النتائج المحتملة لفعله، ويفترض في الفقه لذلك أن الرضا بالفعل رضا بما يتولد عنه هذا الفعل، أما في التعدي بالتسبب فإنه لا يشترط توقع الضرر للحكم بالضمان، غير أن توقع الضرر من فعل ما والإقدام على الفعل الذي يسببه من شأنه إيجاب الضمان في أحوال خاصة. وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

- يعد مخطئاً ذلك المعلم الذي لا يأخذ على سبيل الاحتياط بالإجراءات الوقائية التي تؤمن أدائه لواجب الرقابة بطريقة فعالة، كالمعلم الذي لا يجلس في مكان يعد الأكثر ملاءمة بحيث يمكنه من منع حدوث حوادث مدرسية (بدر، ١٩٩٣م).

- رجل أراد أن يحرق حصائد أرضه فأوقد النار في حصائده فذهبت النار إلى أرض جاره فأحرق زرع لا يضمن، إلا أن يعلم أنه لو أحرق حصائده تتعدى النار إلى زرع جاره، لأنه إذا علم كان قاصداً إحراق زرع الغير. قالوا: إن كان زرع غيره يبعد عن حصائده التي أحرقها، وكان يأمن أن يحترق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره إلا شرارة أو شرارتان، فحملت الريح ناره من أرضه إلى أرض جاره فانحرق زرع الجار، فإذا كان أرض جاره قريبة من أرضه بأن كان الزرعان ملتصقين أو قريبين من الالتصاق على وجه أن ناره تصل إلى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار (البغدادى، ١٣٠٨هـ، ص ١٦١).

وفي هذه الأحوال إنما يضمن الموقد للنار ما أحرقته من زرع جاره ومتاعه إذا توقع انتقال النار وإتلافها لمال الغير، لأنه بتوقعه هذا وإشعاله النار في أرضه يعد قاصداً إحراق مال الغير ومتاعه فيجب عليه ضمان ما قصده. وكذلك يجب الضمان إذا لم يتوقع ما كان يجب عليه أن يتوقعه. وهذا هو المقصود ببيانه من افتراض التصاق أرض الجار بأرض الموقد للنار على وجه أن ناره تصل إلى زرع غيره، لأنه كان على الموقد للنار في هذه الحال أن يتوقع انتقال النار، فإذا لم يتوقع المرء ما يجب على الإنسان العادي أن يتوقعه وجب عليه الضمان لإهماله.

خامساً: مخالفة الإذن

لا يشترط الإدراك والتمييز والنية وتوقع الضرر في الفاعل لاعتبار الفعل من التعدي الموجب للضمان. وإنما يعد الفعل من التعدي الموجب للضمان بالنظر إلى الأوصاف الموضوعية للفعل نفسه وكونه:

١- إما على خلاف الطلب الجازم للشرع كارتكاب محرم أو ترك واجب.

٢- وإما على خلاف المعتاد من التبصر والتحوط في فعل المباحات.

ومن الواضح أن الفعل الموافق لمطلوب الشارع على سبيل الوجوب أو التحريم لا ينشئ الضمان، ولذلك تنص القاعدة الفقهية على أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة، فلو اضطر معلم إلى ضرب تلميذ رآه ممسكاً بآلة حادة سيهوي بها على رأس تلميذه، فلو قضى القاضي بالقتل أو الضرب أو القطع وفقاً لما تقضي به الأدلة الشرعية لم يجب عليه ضمان،

ولو أذن لطبيب في إجراء جراحة له فأجرها الطبيب على الوجه المعتاد ووفقا لما توجه به رسوم المهنة وأصولها لم يجب عليه الضمان (البغدادى، ١٣٠٨هـ، ص ٤٨).

أما الفعل المخالف لما أوجبه الشارع أو حرمه فإنه يوجب ضمان ما يترتب عليه من ضرر، من ذلك أن من يتلف مال غيره أو يأخذه بغير حق يعد متعديا ويجب عليه الضمان، ومن يترك إنقاذ مال غيره المعرض للخطر، وهو قادر على ذلك، وجب عليه الضمان، لتركه ما وجب عليه من صون مال أخيه المسلم، والرقابة التي يتولاها المعلم يجب أن تكون رقابة مستمرة من قبل المعلم حيث إنه في إحدى القضايا المساوية، تمت مساءلة الدولة في فرنسا بوصفها حالة المعلم في دعوى المسؤولية، ذلك أن أحد التلاميذ الفاسدين التمس من معلمه أن يخرج في الممر وبعد قليل وجد هذا التلميذ معلقا في «درازين الدرج» بواسطة قطعة قماش شائنا نفسه (بدر، ١٩٩٣م، ص ٢٥٣).

وإذا كان ترك الواجب أو ارتكاب المحرم مما يوجب الضمان بذاته فإن الفعل المباح شرعاً لا يوجب الضمان إلا إذا اشتمل على مخالفة ما يوجبه الشارع من التبصر والتحوط. وهذا هو ما تفيد به قاعدة «الجواز الشرعي ينافي الضمان» (مجلة الأحكام العدلية، م ٩١) وقاعدة «تقييد المباح بوصف السلامة» (ابن نجيم، ١٩٩٣م، ص ٢٨٩).

سادسا: مجاوزة المعتاد

الخطأ أو التعدي الموجب للضمان هو سلوك مسلك مخالف لما ألزم به الشارع، سواء بترك الواجب أو ارتكاب المحرم، أو بعدم التحوط والتبصر في أداء المباحات، ولا إشكال في ضبط الخطأ أو التعدي بترك واجب أو فعل محرم، لأن مرجعه هو الأحكام الشرعية، وإنما الإشكال في ضبط مدى التحوط الواجب في ممارسة المباحات، لاختلافه من موقف إلى آخر باختلاف الظروف والعوامل التي ينبغي اعتبارها للحكم بالتقصير والإهمال.

وقد أحال الفقهاء ضبط ما أوجبه الشارع من تحوط وتبصر إلى أعراف الناس وعاداتهم في التعامل والسلوك بناء على ما تقضي به قواعد إعمال العرف، ويعني ذلك أن مخالفة العرف وما اعتاد الناس وألفوه في استعمال الحقوق - وفي أداء الواجبات كذلك - حيث ينسب الفاعل إلى الخطأ أو التقصير الذي يوجب الضمان، وبذلك فإن ضابط الخطأ

هو مخالفة الحكم الشرعي في ترك الواجب وفعل المحرم أو مخالفة المعتاد في فعل المباحات. ويستند معيار مخالفة المعتاد إلى ما أوجبه الشارع من تحوط وتبصر، منعاً للإضرار بما منعه الشارع وحماه من مصالح، وهذا هو معنى تقييد فعل المباح بوصف السلامة في منصوص القاعدة الفقهية، وتخصيص الوصف المقيد بتلك الأضرار التي يمكن التحرز عنها، وتفريعاً على ذلك المعلم الذي يترك تلاميذه، وينشغل عنهم، أو يعين تلميذاً للقيام بالرقابة على زملائه، والأم تضمن لو تركت ولدها الذي يحتاج إلى الحفظ والرعاية، ويضمن الزوج لو كانت زوجته مريضة، وتركها دون رعاية، أما إذا لم يقم على الزوج واجب الحفظ كما إذا تركت بيت الزوجية، أو كانت صحيحة وحدث لها شيء فإنه لا يضمن (البغدادى، ١٣٠٨ هـ، ص ١٦٥).

ويفيد معيار مجاوزة المألوف من الناحية العملية أنه لا يجب على المتضرر إثبات تعمد المخطئ أو عدم يقظته أو غفلته أثناء خطئه، وإنما يكفي إثبات مخالفة فعله لمألوف الناس وعاداتهم في أدائهم لمثل هذا الفعل، فرش الطريق على نحو أدى إلى الزلق وري الأرض على نحو أدى إلى تسرب الماء لأرض الجار وإفساد ما فيها مما يوجب الضمان بمجاوزة المألوف، لا باعتبار أن الفعل في ذاته خطأ أو محرم في الشريعة.

الخاتمة

نعني بمسؤولية المعلم المعبر عنها بالضمان في الفقه الإسلامي، أن المسؤولية المدنية والجنائية التي عني بإبرازها كثير من الباحثين في القوانين المقارنة، مستلهمين ذلك مما ورد في القوانين الغربية، وما علم هؤلاء أن اصطلاح المسؤولية هو من صميم اصطلاحات الإسلام، نطق به القرآن الكريم والسنة المطهرة، قبل أن نستورده من الخارج وننسئ به الأصول الإسلامية التي ينبثق عنها.

وقد خلصنا للنتائج التالية:

- أن الضمان في حقيقته بمثابة الأثر والنتيجة لثبوت المسؤولية، وهي نتيجة غير لازمة، إذ قد تثبت المسؤولية ولا يثبت الضمان، لوجود موانع تمنع من ذلك وهو

ما سبرته في هذا البحث تحت عنوان دفع المسؤولية المدنية، والذي أراه - من وجهة نظري - أن التعبير بالمسؤولية المدنية ألصق بهذا البحث من التعبير بالضمان، ولا مشاحة في الاصطلاح.

- يطلق الضمان على عدة معانٍ، والذي يدخل معنا منها في هذا البحث هو الاستعمال الثالث للضمان، وهو «شغل الذمة بحق مالي أو جب الشارع أداءه جبراً لضرر لحق بالغير».

- أن إيجاب المسؤولية عن فعل الغير وبصفة خاصة بالطلاب الذين يرتكبون أفعالاً غير مشروعة الذين يسأل عنهم الإنسان إما بسبب الإهمال أو التقصير في الرعاية، والقيام بالواجب الذي أناطه به الشرع أو النظام.

- أن إيجاب المسؤولية عن فعل الغير لا يتعارض مع مبدأ شخصية المسؤولية، لأن المسؤولية عن فعل الغير إنما هي في الضمان لا في الجنائيات. وهذه المسؤولية من جنس إيجاب الدية على العاقلة، والإحسان إلى المحتاجين، والنفقة على الأقارب المعوزين.

- وجوب ضمان أفعال الطالب أثناء وجوده في المدرسة وتحت إشراف المعلم أو الصبي والمجنون ومن في حكمهم إنما هو لتوافر أهلية الوجوب في حقهم، حيث إن الضمان من قبيل خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه العقل والبلوغ.

- لا بد في مسؤولية المدرسة (المتبوع) عن عمل المعلم (تابعه) أن يكون ذلك العمل ناتجاً بسبب تأدية التابع لأعمال الوظيفة التي أناطه بها المتبوع، ويكون منسوباً إليها.

- المسؤولية الموضوعية هي التي تقوم على ركن الضرر وحده، وتسمى المسؤولية المشددة والمطلقة، كمسؤولية عديم التمييز؛ لأن فعله لا يوصف بأنه خطأ.

- استتبط العلماء من القواعد الأصولية قواعد شتى تدور على المنع من الضرر، والخطأ الذي يؤدي إليه، بل ومنع الإهمال إذا كان سبباً في ضرر، كما يمنع التعدي الذي يترتب عليه الضرر من باب أولى، إضافة إلى أنه ينفي ويمنع أصل الضرر في حد ذاته.

- نفي الخطأ في المسؤولية المدنية لا يخرج عن إحدى خمس حالات، استعمال حق الدفاع الشرعي، وتنفيذ أمر الرئيس، وحالة الضرورة، واستعمال الحق، وإذن المالك ومن في حكمه.
- الضرر هو الركن الوحيد الذي لا يختلف في جميع أنواع المسؤولية، سواء الخطئية أو الموضوعية.
- لا بد في المسؤولية المدنية من المساس بحق مشروع للمضرور، بخلاف المسؤولية الجنائية فهي تقوم ولو لم يقع مساس بحق من حقوق الأفراد.
- الضرر المادي: هو المترتب على الإخلال بحق، أو مصلحة مالية للمضرور.
- الضرر الأدبي: هو المترتب على المساس بعاطفة المضرور وشعوره النفسي.
- انتقال الحق في التعويض عن الضرر الأدبي لا يكون إلا بإحدى طريقتين، إما الاتفاق بين المسؤول والمضرور، أو مطالبة المضرور بحقه في ذلك.
- يعبر عن رابطة السببية في الفقه الإسلامي بالإفضاء.

التوصيات:

- ضرورة وضع نظام لتحديد مسؤولية المعلم، وأن يتضمن النظام أحكاماً تفصيلية عن مسؤوليات المعلم، كما يتضمن التزاماً بضمان السلامة.
- أن الدروس التي يتلقاها الطالب في منزله من معلم (خاص) لا تنتقص من واجب المعلم في التزامه بالرقابة والإشراف، وهو ما نرى وجوب النص عليه.
- ضرورة أن يتضمن النظام مسؤولية المعلم في أي مؤسسة تعليمية، طالما لم يبلغ الطالب سن ١٨ سنة.
- ضرورة النص على أن مسؤولية كل من المعلم، والوالدين والمتمثل في الخطأ المفترض في الرقابة فقط، دون التعويل على سوء التربية، وأن يكون الأساس موضوعياً وليس شخصياً.
- أن يتضمن النظام إمكانية مقاضاة المعلم بوصفه حارساً، وما من شك في أن هذا

- تحقيق لمصلحة الضرور، لأن قرينة الخطأ قرينة قاطعة، بخلاف قرينة الخطأ في الرقابة فهي تعد قرينة بسيطة، يجوز دحضها.
- أن ينص النظام على مسؤولية الوالدين في حالة إخفائهم حقيقة سلوكيات أبنائهم، والتي قد يترتب عليها سلوكيات عدوانية تجاه أقرانهم.
- أن يتضمن النظام التزام المعلم بالتدريس، وفقاً للمنهج التعليمي المعتمد، أو في التربية، وتحديد المعيار في تقدير مثل هذه الأخطاء.
- أن يتضمن النظام مسؤولية المعلم عن عدم استخدام أساليب التعليم الفعال.
- أن يتضمن القانون الجنائي العقاب بما يتناسب مع الضرر الذي قد يقع على الطفل جراء العقاب الجسدي الواقع عليه مع مراعاة مسؤوليته في الرقابة.
- أن يتصدى علماء الاجتماع لمواجهة تلك المشاكل المجتمعية.
- تشديد العقوبة على أرباب المهن ومنهم المعلمون عند التقصير في أداء واجبهم نحو توعيتهم للأمان في مجتمعهم، وواجبهم نحو أوطانهم في التكاتف في تحقيق الأمن.

المصادر:

- آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز (المتوفى: ٨١٧هـ) (٢٠٠٥م). المعجم الوسيط، المحيط تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (١٩٨٧م). صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ط ٣، ١٩٨٧م، دار ابن كثير اليمامة، بيروت.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، (١٩٩٤م). سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- ابن حجر العسقلاني، (١٤٠٧هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ دار الريان للتراث، ط ٣.
- الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، (١٩٦٦م). دار المعرفة، بيروت، السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، (١٤٠٤هـ). دار الفكر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس، (١٩٨٣م). حلية الفقهاء، تحقيق د. عبد الله التركي، المتحدة للتوزيع، بيروت.
- الزحيلي، وهبة (١٩٧٠م). نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي، دار الفكر.
- الزركشي، (١٩٨٢م). المنشور في القواعد، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢.
- السيوطي، جلال الدين، (١٩٧٩م). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الفقه الشافعي، دار الكتب العلمية.
- الشوكاني، (١٩٧٣م). نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار، دار الجبل، بيروت.

- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، (١٤٠٧هـ). المهذب في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت.
- الصنعاني، عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- ابن عابدين، (١٩٧٩م). حاشية رد المحتار، دار الفكر.
- الغزالي، أبو حامد محمد، (١٩٤٧م). إحياء علوم الدين، ج ١، ٣، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- القاسبي، أبو الحسن، (١٩٩٠م). الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، تحقيق عبد الأمير شمس الدين، الموسوعة التربوية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
- ابن قدامة، (١٩٨٣م). المغني والشرح الكبير، مطبعة مكتبة الكليات الأزهرية، ط دار هجر. ط دار الكتب العربية، بيروت.
- القرطبي (١٩٣٣م). الجامع لأحكام القرآن والمشهور بتفسير القرطبي، دار الشعب.
- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد البر، (١٩٩٧م). جامع بيان العلم وفضله، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- ابن القيم الجوزية، (١٩٦٦م). أعلام الموقعين عن رب العالمين، طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الكيلاني، ماجد عرسان، (١٩٨٨م). أهداف التربية الإسلامية، ط ٢، المدينة المنورة: دار التراث.
- الماوردي، علي بن محمد، (١٩٧٣م). أدب الدين والدنيا، ط ٤، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- محمد عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، دار إحياء التراث، بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين.
- المعجم الوسيط، (٢٠٠٤م). مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط ٣.

ابن نجيم، (١٩٦٨ م). الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تعليق عبد العزيز محمد الوكيل، دار الحلبي.

النيسابوري، مسلم بن حجاج أبو الحسين القشيري، (١٩٥٥ م). صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

المؤلفات القانونية المتخصصة:

أحمد، عبد الخالق، (١٩٩٩ م). الوجيز في شرح قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات، ج ١، مصادر الالتزام، مطابع البيان التجارية، دبي.

إخوان الصفا، (١٩٩٥). رسائل إخوان الصفا، ج ١، ط ٢، تحقيق عارف تامر، بيروت، منشورات عويدات.

الأنسي وزميله، عبد الله علي وزميله، (١٩٩٩ م). مشاهير الفكر التربوي عبر التاريخ، ط ٣، مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

بدر، أسامة أحمد، (١٩٩٤ م). النظرية العامة لمسؤولية المعلم المدنية، دار الجامعة الجديدة. البعلي، عبد الحميد محمود، (١٤١٧ هـ). الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

البهي، سمير يوسف، (٢٠٠٧ م). قواعد المسؤولية التأديبية في ضوء أحكام المحكمة الإدارية العليا، دار الكتب القانونية.

ابن جماعة، بدر الدين، (١٣٥٤ هـ). تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، بيروت: دار الكتب العلمية.

الحربي، عبد اللطيف، (٢٠٠٩ م). ضمانات التأديب في الوظيفة العامة، دراسة تحليلية تأصيلية فقهية مقارنة بما استقر عليه القضاء السعودي، القاهرة، الدار الهندسية.

الحلو، ماجد راغب (١٩٩٤ م). القضاء الإداري، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية. ابن خلدون، عبد الرحمن، (١٩٩٨ م). المقدمة، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- قباني، بكر، (١٤٠٢هـ). الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- داود، حسن يوسف، (١٤١٧هـ). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- الزرنوجي، برهان الدين، (١٩٨٥م). تعليم المتعلم في طريق التعلم، تحقيق صلاح محمد الخيمي ونذير حمدان، دمشق: دار ابن كثير.
- سرور، أحمد فتحي، (١٩٩٣م). الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سلامة، مأمون محمد، (٢٠٠٧م). قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (١٩٩٠م). أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق عبد الأمير شمس الدين، الموسوعة التربوية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
- السندي، عبدالله، (١٩٩٠م). مبادئ الخدمة المدنية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مكتبة الشقري، الرياض.
- السيد، خليل هيكمل، (١٩٩٣م). الرقابة على المؤسسات العامة الإنتاجية والاستهلاكية، رسالة دكتوراه، منشأة المعارف.
- الطماوي، سليمان، (٢٠٠٩م). الوجيز في القانون الإداري، دار النهضة العربية.
- الطماوي، سليمان محمد، (١٩٩٥م). الجريمة التأديبية، دراسه مقارنة، دار الفكر العربي.
- طه، جبار صابر، (١٩٨٤م). إقامة المسؤولية المدنية عن العمل غير المشروع على عنصر الضرر (دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية)، العراق: منشورات جامعة صلاح الدين.
- العتوم، منصور، (١٩٨٤م). المسؤولية التأديبية للموظف العام، عمان، مطبعة الشرق.
- عامر، حسين، (١٩٥٦م). المسؤولية المدنية التقصيرية والعقدية، مطبعة مصر.

- عكوش، حسن، (١٩٥٧م). المسؤولية المدنية في القانون المدني الجديد، مكتبة القانون.
- عمار، عبد المحسن بن سيد ريان، (١٩٩٠م). مبادئ القانون الإداري السعودي المقارن.
- مراد، عبدالفتاح، (١٩٩٨م). المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة، دار النهضة العربية.
- مرقس، سليمان، (١٩٧١م). المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.
- الملط، محمد جودت، (١٩٧٦م). المسؤولية التأديبية للموظف العام، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
- أبو الوفا، أحمد، (١٩٩٩م). نظرية الضمان أو المسؤولية الدولية في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة.

المجلات والدوريات:

- أبو أسعد، محمد بن محمد شتا، (١٤١٣هـ). تعريف المسؤولية المدنية بوصفها جانباً من الضمان في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السادس.
- محمد، نصر، محمد، (٢٠١٢م). حدود مسؤولية الشخص المعنوي، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس.
- Calvert Robert(2006),to Restore American Democracy Political Education and the modern university, Roman and little Field Education, united state.
- Mundel Karsten(2003), examining the impact of university international programs on active citizenship, the case of students piratical participation in the Mexico Canada Rural development Exchange, University of Toronto Canada .
- Petesron Donna(2005),Pathways of influence in out of school time

Community University partnership to develop Ethics new directions for youth development.

Walker Joyce(2005), shaping Ethics Youth workers matter, new directions for youth development, Journal Articles Reports descriptive American.

دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو

DOI: 10.12816/0007963

د. عمر عبد المجيد مصباح (*)

كلية المدينة الجامعية بعجمان - قسم القانون - الإمارات العربية المتحدة

الملخص

هذا البحث على تناول دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو، من المعلوم أن التطور التقني والعلمي لا يُمكننا إدراك حدوده، فهو كل يوم يأتي علينا بجديد في مجال اكتشاف وإثبات

ينصب

الوقائع الجرمية، خاصة في مواجهة جرائم العصر، ونرى أن فاعلية تقنية النانو سيزداد الاعتماد عليها في المستقبل وترسخ أهميتها بازدياد التطور العلمي والتقني المستمر، فقد رأينا أهمية اعتماد سلطات التحقيق على هذه التقنية بإعادة بناء مسرح الجريمة بناءً على الآثار الخفية، وذلك بإعادة بناء الذرات والجزئيات للجريمة، ومن ثم إعادة بناء الدليل الجنائي، وما توصلت إليه من تطور علمي وتقني يجعلها تقوم بدور مهم في تحديد شخصية الجناة، وإسناد الواقعة الجرمية إليهم. لذلك رأينا أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية: أولها سيلقي أضواءً على ماهية وطبيعة بقع الدم، وسيكون من مطلين رئيسين: الأول: سيركز على ماهية ودلالة بقع الدم الجنائية والثاني: سيتناول ماهية تقنية النانو تكنولوجي وأهميتها في فحص وتحليل بقع الدم، أما المبحث الثاني فيخصص للحديث عن أثر تقنية النانو في فحص وتحليل بقع الدم ويتكون من ثلاثة مطالب: الأول: يبحث دور مجاهر تقنية النانو في فحص بقع الدم؛ والثاني: يتناول تقنية النانو في تحديد أعمار الجناة من خلال بقع الدم والثالث لدراسة تقنيات إعادة بناء مسرح الجريمة. أما المبحث الثالث والأخير فيتناول الحديث عن حجية بقع الدم. وتأتي التوصيات: إعداد الدراسات والبحوث ودعم مؤسسات البحث العلمي، وتطوير معامل فحص وتحليل الآثار المادية عن طريق تزويدها بأحدث الوسائل والأجهزة العلمية الحديثة والكوادر العلمية المؤهلة من خلال الدورات التدريبية المتخصصة الحديثة بشكل دوري ومستمر، والعمل على أن يكون ضمن إستراتيجيات السلطات المختصة إنشاء مختبرات ومعامل جنائية مزودة بأحدث التقنيات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: بقع الدم، إثبات، تحقيق شخصية المجرم، مسرح الجريمة، تقنية النانو.

musbih2003@yahoo.com (*)

ورد إلى المجلة بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٢م وقبل للنشر بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م.

Abstract

This research discusses blood stains in the discovery and proof of the crimes through Nanotechnology

It is well-known that the scientific and technological development has no boundaries. There are new discoveries every day in the techniques of discovering and proving criminal facts especially in fighting the crimes of the age. We believe that the efficiency of the Nanotechnology will be more dependable in the future and its importance will increase given the constant scientific and technological development. We have seen how important it is for investigation authorities to depend on this technology by rebuilding reconstructing the crime scene on basis of the hidden traces. That is achieved by reconstructing the molecules and particles of the crime and then restructuring the criminal evidence. The technological and scientific development of the Nanotechnology makes it vital in determining and convicting the suspects. We have decided to divide this research into three topics: the first will focus on the nature and significance of criminal blood stains. It consists of two main sub-divisions: the first will discuss the nature of nanotechnology and its importance in the examination and analysis of blood stains; the second will be dedicated to discuss the significance of nanotechnology in the examination and analysis of blood stains. It consists of three quests: the role of Nano technological stethoscopes in the examination of blood stains how nanotechnology is used to determine the ages of the suspects and Nanotechnology and re-construction of the crime scene. The third and last topic discusses the microscopes of blood stains. The recommendation is: conducting studies and research supporting the institutions of scientific research developing the laboratories of examination and analysis of physical traces by providing them with the latest scientific equipment as well as qualified manpower who regularly takes up-to-date specialized training courses. We also recommend that one of the authorities' strategies should be the establishment of criminal laboratories that are equipped with the latest technologies.

Key words: Blood Stains, Proof, Investigating Criminal Personality, Crime Scene, Nano Technology.

المقدمة

يتناول هذا البحث: «دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو»، فكلما تعددت وسائل وأساليب الجرائم من قتل أو سرقة أو اغتصاب... إلخ، تطورت وسائل الكشف عنها، ومن ثم إسنادها إلى مرتكبها، ولهذا نلاحظ تطور علوم الأدلة الجنائية مع تطور الجرائم؛ لذلك تتبنى التشريعات والقواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد بصورة تضمن عدم المساس بالحقوق؛ لذا يقتضي تضمين هذه التشريعات والقوانين أصولاً وإجراءات من أجل التوصل إلى حقيقة وقوع الجريمة وإسنادها لفاعلها، فمنح المشرع للقاضي الحرية ضمن وسائل قانونية كفيلة بذلك (عبر الإجراءات القانونية) وتعتبر البقع الدموية من القرائن المهمة في التحقيق والإثبات، إذ إنها المفتاح الأولي في حل الجرائم الأكثر غموضاً؛ لأن الدم قد يعلق على الأشياء والملابس، إذ يختلف البحث عن بقع الدم حسب ظروف كل قضية. فيُعد الدم من أصعب الأدلة التي يصعب إخفاؤها من مسرح الجريمة، فعادة ما تخلف جرائم القتل والاغتصاب والاعتداء آثار دماء وغير ذلك من سوائل الجسد التي يعمل الخبراء على تحليلها، فمن الصعب على الجاني أن يتحكم في انتشار الدم في منطقة جريمته، فعندما يضرب ضحيته بأي سلاح يتدفق الدم ويتشرب على مساحات مختلفة، ومهما حاول المجرم إخفاء وتنظيف تلك البقع فلا بد من ترك جزء قد يكون خيطاً يقود إليه لاحقاً، فنقطة دم واحدة تكفي الخبراء لتحليل الجريمة واستخلاص معلومات مهمة عن ملابس الجريمة، فخبير الأدلة الجنائية يجعل من بقعة الدم البسيطة وسوائل الجسم المختلفة في مسرح الجريمة دليلاً حاسماً إما على إدانة متهم أو إطلاق سراح بريء.

أهمية البحث

سعى الباحث إلى دراسة وبحث دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجريمة باستخدام تقنية النانو تكنولوجيا لعدة أسباب منها:

- ١ - التعرف على الدور الذي تقوم به تقنية النانو في المجال الجنائي، حيث نتناول هذه التقنية بكل تفاعل واهتمام، ومن ذلك التداعي والتفاعل نتعرف على مفاهيمها

ومجالاتها واستخداماتها في مجال القانون الجنائي وتقنية النانو والبحث العلمي وواقع النانو المستخدم في الكشف عن آثار بقاء الدم في الجرائم، وأهمية البحث العلمي في مجال تقنية النانو تكنولوجي؛ لذلك يأمل الباحث أن يتم تسليط الضوء على تقنية النانو بإجراء المزيد من البحوث والدراسات بالنظر لحداثة هذه التقنية ومدى الاستفادة منها في المجال الجنائي عامة، وتحقيق شخصية المشتبه به وإسناد الواقعة الجرمية إليه بشكل خاص، وحاجة العدالة الجنائية إلى توضيح بعض المفاهيم وما تُثيره من إشكاليات عملية.

٢ - التعرف على الدور الذي تقوم به بقاء الدم في إثبات الجريمة باستخدام تقنية النانو تكنولوجي، ومدى الأخذ بها لدى جهات التحقيق والقضاء، كذلك الإضافة العلمية التي يأمل الباحث أن تتحقق للباحثين والمختصين من خلال هذه الدراسة ليسهم وبشكل يتناسب مع أهمية الدور الذي تلعبه آثار بقاء الدم، إضافةً إلى محاولة التعرف على الضوابط القانونية والعلمية لتفادي الوقوع في الأخطاء، ومن ثم الدخول إلى تصور يسهم في كسب ثقة سلطات التحقيق والقضاء، ولاسيما أنها تسعى لإظهار الحقائق وتحقيق العدالة التي ينشدها المجتمع.

٣ - يعدُّ موضوع بقاء الدم في المجال الجنائي باستخدام تقنية النانو من الموضوعات التي لم تحظ باهتمام من قِبل الباحثين، فمجملة الأبحاث والدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع اقتصرَت على التعريف به، ثم عرضت الدم بصورة فنية وعلمية مجردة، إضافةً إلى الطريقة التي يتم بها الكشف عن هذه البقعة بصورة فنية، لكنَّها غفلت البحث في دور بقاء الدم في إثبات المسائل الجزائية وخاصة بعد ظهور علم تقنية النانو تكنولوجي، حيث لم نجد أي دراسة تهتم بهذا النوع من الدراسات الحديثة والمستقبلية، فكانت مهمة هذا البحث محاولة استخدام الدور الذي يلعبه الدم في الإثبات الجنائي، فالباحث يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية تقنية المستقبل وهي تقنية النانو تكنولوجي ودورها المستقبلي في المجال الجنائي، وحتى نفتح المجال إلى ضرورة الانتباه إلى ما يقدمه من دور في إعادة بناء مسرح الجريمة بإعادة بناء الذرات والجزئيات النانونية باستخدام أحدث

الأجهزة والمجاهر العلمية المتطورة، وكذلك دوره في تحقيق شخصية الجاني، ومن هنا اعتنت الدراسة بإبراز الدور الفاعل الذي تقوم به بقع الدم عند وصول التحقيق إلى طريق مسدود للوصول إلى الحقائق المثبتة للواقعة بتوسيع دائرة الاعتماد على الدليل العلمي؛ مع ما يثور حوله من نقاش وحوار دائم في مدى حجتيه، ومدى صحة الاعتماد عليه في القضاء كدليل علمي، ومدى إمكانية الاستفادة من تقنية المستقبل - تقنية النانو تكنولوجي - في المجال الجنائي.

أهداف البحث:

١ - يهدف هذا البحث إلى معرفة بقع الدم والدور الذي تلعبه في توفير الحقائق التي تُفيدُ سلطات التحقيق المختلفة والحكم بما يُحقق العدالة، كما تهدف الدراسة إلى الوصول إلى السبل التي من شأنها جعل بقع الدم ذا مُرتكز يُعتدُّ به لدى السلطات القضائية من خلال تشخيص المشكلات التي يُمكنُ تفريد دراسات بذاتها، ما يُمكن معها تحقيق الرؤية السليمة التي تسهم في قنوات جهات التحقيق والحكم.

٢ - ويهدف هذا البحث إلى تحليل عناصر قرينة بقع الدم التحليل الوافي الذي يوضح إلى حد كبير أبعادها وجوانبها وعناصرها باعتبار أن هذا النوع من القرائن يكتنفها عادة شيء من الغموض والتعقيد، ويصعب على الشخص العادي سبر أغوارها والإحاطة بأبعادها وتفهم مراميها، وذلك بخلاف الأدلة المعنوية التي يسهل إلى حد كبير مناقشتها والخوض فيها، فعدم الإحاطة الكافية بأبعاد قرينة الدم وتقدير مدى حجيتها في الإثبات من شأنه إضاعة الحقوق وذلك أمام هالة الغموض التي ترتبط بها؛ ويتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق الربط بين الواقع العملي والأسس والمبادئ النظرية من خلال تسليط الضوء على نظرة القاضي الجزائي إلى عناصر الجريمة وقناعته بالقرائن العلمية في إثباتها، سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة، ويكون ذلك بصبّ القواعد العلمية (تقنية النانو) بقلب قانوني ليظهر التطبيق العملي المباشر دون فصل بين القانون والعلم المعاصر.

منهج البحث

من خلال هذا البحث يُحاول الباحث معرفة مدى الصلة بين بقاء الدم وتقنية النانو تكنولوجي، ومدى الأخذ بها لدى جهات التحقيق والحكم.

وسوف يتم التطرق لجوانب ثلاثة من أجل إعطاء موضوع البحث النصيب الوافر من أهميته، والجوانب الثلاثة هي: الجانب القانوني، وسوف يتم اللجوء فيه إلى كتب القانون الجنائي لمعرفة كل ما يتعلق بالضوابط القانونية التي تبين الاستعانة بها، سواء من قبل سلطات التحقيق أو الحكم. وجانب علمي: وفيه سوف يتم اللجوء إلى كتب متخصصة في الطب الشرعي، والكيمياء، والفيزياء.... إلخ، وفقاً للتخصصات ذات العلاقة المباشرة بفحص وتحليل بقاء الدم المرفوعة من مسرح الجريمة؛ وجانب قضائي: ويبرز هذا الجانب الأهمية في معرفة قيمة قرينة بقاء الدم ومدى الأخذ بها من قبل قاضي الموضوع في تكوين وجدانه الذاتي؛ لما لها من دور فعال في إثبات الجريمة وتحديد المسؤولية الجنائية عنها، وذلك من خلال الاستعانة بأحكام القضاء.

خطة البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث رئيسة: أولها سيلقي أضواءً على ماهية وطبيعة بقاء الدم، وثانيها سيخصص للحديث عن أثر تقنية النانو في فحص وتحليل بقاء الدم. أما ثالثها فيتناول الحديث عن حجية بقاء الدم.

المبحث الأول: ماهية وطبيعة بقاء الدم

شهدت الحضارة الإنسانية قفزات وطفرات وثورات علمية أحدثت تغيراً وتطوراً جوهرياً في الحياة البشرية، فالأحداث العلمية تتوالى بسرعة مذهلة لا يكاد يدركها خيال، معلنة عن أسرار تحديد هوية شخصية الإنسان، فالاكتشافات لا حصر لها، واستعان الباحثون بالآلات والتقنيات المتطورة لمعرفة طبيعة الآثار الحيوية المادية بدقة عالية وصارت حقائق علمية يقينية. فالآلات والأجهزة التكنولوجية المتطورة (النانوية)

تبين الواقع وتكشفه، فإذا أثير نزاع أو اختلاف، وثبتت هذه الحقائق أمام القاضي، فإنها تحقق النوع الثاني المطلوب توافره فيه، وهو العلم بحقيقة الواقعة، ما يوجب عليه ويلزمه - شرعاً وعقلاً وقانوناً - أن يعتمد عليه، ويحكم به، ويعتبره وسيلة للإثبات القضائي (الزحيلي، ٢٠٠٨، ص ٨٩)، فهذه التكنولوجيا الجديدة تقنية النانو ستغير مجرى الحضارة البشرية، ناهيك عن أنها فتحت عيون المتخصصين على تقنية متطورة لم يكن لهم الوصول إليها دون هذه التقنية الصاعدة.

ومن خلال الحديث عن ماهية وطبيعة آثار بقع الدم نجده يتكون من مطلبين رئيسين:

أولهما: سيلقي أضواءً على ماهية وأهمية آثار بقع الدم.

وثانيهما: سيتناول ماهية تقنية النانو تكنولوجي وأهميتها في فحص وتحليل آثار بقع الدم.

المطلب الأول: مفهوم ودلالة بقع الدم الجنائية

الدم هو واحد من أهم السوائل في جسم الثدييات، والدورة الدموية تنقل الأكسجين وثنائي أكسيد الكربون، والمواد الغذائية... إلخ، فالإنسان البالغ يحمل خمسة لترات من الدم، والدم يحتوي على خلايا كرات الدم الحمراء وبلازما الدم تحتوي على ٩٠٪. وتعد البقع الدموية من ضمن الآثار البيولوجية التي توجد في مسرح الحادث أو على أداة الجريمة، كما توجد بملابس الجاني أو المجني عليه، وهي ذات أهمية بالغة في الإثبات الجنائي (عاشور، ١٩٧٨، ص ٢٢٠).

الفرع الأول: مفهوم الدم

ويعرف الدم بأنه: عبارة عن نسيج سائل يوجد داخل القلب والأوعية الدموية ويتميز عن بقية أنسجة الجسم بأن خلاياه لا تبقى ثابتة، بل تتحرك خلال الجسم بأكمله داخل الأوعية الدموية، ويمثل الدم ٧٪ من وزن الجسم، ويتكون الدم من جزأين أساسيين هما: (الجندي، ٢٠٠٠)

١ - الجزء السائل ويسمى بلازما الدم، وتشكل ٥٥٪ من حجم الدم تسبح فيها

الخلايا، وتحتوي على البروتينات والإنزيمات والمهرمونات، وكذلك تحتوي على الأنتجين المحدد للفصيلة.

٢ - خلايا الدم وتشمل الكرات الدموية الحمراء والكرات الدموية البيضاء والصفائح الدموية، وتشكل ٤٥٪ من حجم الدم، واللون الأحمر للدم سببه الهيموجلوبين الموجود بالكرات الدموية الحمراء، ويتغير اللون بتكون مركبات الهيموجلوبين؛ ولقد ثبت علمياً أن الدم الآدمي يتكون من إحدى فصائل أربعة (A,B,AB,O) (Essential, 1988)، وتحديد فصيلة الدم لا تؤكد أنها لشخص محدد، إنما قد يكون ذلك لتقوية الاحتمال، ويزيد هذا الاحتمال تطابق البقع الموجودة في مسرح الجريمة مع دم المشتبه به (الجمال، ٢٠٠٠، ص ١٨٢).

الفرع الثاني: أشكال البقع الدموية (الجندي، ٢٠٠٠؛ المعاينة، ٢٠٠٧).

يختلف شكل البقع الدموية حسب حالة الشخص المصاب؛ من حيث الحركة والسكون، أو الوقوف والجلوس إلى غير ذلك من أوضاع مختلفة كما يلي:

أ - بقع دموية كمثرية أو يضاوية الشكل: سبب تكوينها سقوط الدم بميل من جسم متحرك، سواء الجثة أثناء نقلها أو الشخص المصاب، وتدل البقع الكمثرية على نقل الجثة من مكانها الأصلي أو تحرك الشخص المصاب بعد الإصابة، وتتبع هذه البقع نصل إلى مسرح الواقعة الحقيقي، حيث يدل رأس الشكل الكمثري على اتجاه الحركة أثناء النقل.

ب - بقع دموية دائرية الشكل: سبب تكوينها سقوط الدم عمودياً من جسم ساكن على سطح أفقي، وتفيد في تحديد مسافة السقوط لمعرفة وضع الشخص أثناء تلقيه الإصابة، فمثلاً قطرات دائرية بحدود واضحة تدل على سقوط الدم من علو منخفض، أما القطرات الدائرية بحدود مشرشرة فتدل على سقوط الدم من علو مرتفع وهكذا.

ج - بقع دموية متناثرة على شكل رذاذ: سبب تكوينها تفجر الدم نتيجة قطع شرياني، كما في حالات الذبح الجنائي أو الانتحار أو قطع شريان اليد أو أثناء اختراق السلاح لجسم الضحية، وتفيد في تحديد مكان المجني عليه أثناء تلقيه الإصابة؛

حيث توجد البقع المتناثرة على أقرب الأشياء من المجني عليه، أي أنها تدل على موضع الجثة ومسرح الجريمة الحقيقي.

وإن البحث عن وجود البقع الدموية وإن كان يختلف من جريمة إلى أخرى حسب نوع الجريمة التي يجري التحقيق فيها، إلا أن ما يمكن قوله بصورة عامة أن البحث عن البقع الدموية يتركز على المناطق الآتية: ١- مسرح الحادث. ٢- ملابس وجسم المشتبه به. ٣- ملابس وجسم المجني عليه. ٤- الأدوات التي استعملها الجاني في ارتكاب الجريمة أو نحوها.

الفرع الثالث: الدلالة الجنائية والفنية لبقع الدم

أولاً: تحقيق شخصية المجرمين في العديد من الجرائم المختلفة مثل: القتل والاغتصاب، والاختطاف وحوادث السيارات وغيرها من الجرائم، ويتم ذلك بتحديد الفصائل الدموية وبصمة الحامض النووي للبقعة الدموية ومقارنتها بدم المتهمين والمشتبه بهم (الجندي، ٢٠٠٠).

ففي جريمة القتل يمكن عن طريق تحليل بقع الدم التي قد تعلق بملابس المشتبه به التعرف على الفاعل وإثبات ارتكابه الجريمة، إذا ثبت أن الدماء هي من دماء المجني عليه، وتعد هذه الإجراءات صحيحة ومقبولة قانوناً؛ لأنها تؤدي إلى نتائج علمية قاطعة (الكيلاني، ١٩٨١، ص ٥٣٦)، وكذلك في جريمة الخطف يمكن إثبات أن الطفل الذي جرى خطفه ليس ابناً للخاطف، وكذلك في جرائم السكر يمكن عن طريق تحليل الدم إثبات وجود مادة الكحول في دم المشتكى عليه.

ثانياً: يعد الدم من الآثار المهمة التي تدل على وجود مقاومة في ارتكاب الجريمة، وأن الجريمة هي جريمة عنف. وتتخلف بقع الدم في مكان الجريمة، أو على الأرض - مكان خط سير المصاب بعد إصابته - إذا ما تم نقله من مكان الجريمة لوضعه مثلاً أمام القطار على السكة، لكي يبدو حادثاً عرضياً. ومن الممكن أيضاً أن تتخلف هذه البقع على ملابس المشتبه به وأدواته المستعملة في الجريمة. وكذلك في الشقوق الأرضية وأحواض الغسل. وأحياناً في بقايا الماء.

ثالثاً: أما في حالة تحليل البصمة الوراثية ابتداء من بقعة الدم، فإنه يكفي وجود بقعة صغيرة، كما أن تلك البقعة تصلح لتحليل البصمة الوراثية حتى ولو كانت قد جفت ومضى عليها عدة أشهر، ولا يحول دون دقة الفحص أن تختلط عينة شخص بعينة شخص آخر، كما لو اختلط دم القاتل بدم القتيل في بقعة واحدة من الدم أثناء التماسك بينهما قبل ارتكاب الجريمة، ولا شك أن البصمة تدل على هوية صاحبها، وهي وسيلة عملية للتحقق من الشخصية ومعرفة الصفات الوراثية المميزة للشخص من غيره، ويمكن الاستدلال من خلال نتيجة البصمة الوراثية الـ DNA على مرتكبي الجرائم ومعرفة الجناة عند الاشتباه بهم في الجرائم المختلفة.

رابعاً: من خلال البقع الدموية يمكن الاستدلال على كيفية وقوع الجريمة، والاتجاه الذي سلكه الجاني إذا كان مصدر الدم جسمه، أو تحديد مسار المجني عليه، ما يسهم في إعادة تمثيل الجريمة وفهم كيفية وقوعها، الأمر الذي يعد من المداخل الضرورية والمهمة والعملية والعلمية لكشف الجريمة؛ إذ لا يمكن كشفها إلا من خلال كيفية وقوعها. (الحويقل، ١٩٩٩، ص ٣٣).

خامساً: فاعلية البقع الدموية في معرفة حركة الجاني وسلوكه عند ارتكابه الجريمة أو بعد الانتهاء منها، وذلك عن طريق دراسة تساقط وانتشار ومسار البقع والتلوثات الدموية في مسرح الجريمة.

وإن وجود انسيابات دموية على شكل خطوط بعيدة عن الجسم يدل على أن الإصابة قد وقعت في مكان بعيد عن محل وجود الجثة ويختلف شكل قطرة الدم الوريدي بحسب الزاوية التي تسقط منها فوق السطح، فإذا ما سقطت بشكل عامودي تحدث بقعة دموية دائرية الشكل أو مسننة الحواف بحسب الارتفاع الذي سقطت منه، وكلما زادت مسافة السقوط ستزداد الحواف شرشرة، وتكون الدائرة الدموية محاطة بقطيرات ثانوية، أما إذا كان السقوط مائلاً فإن شكل البقع سيكون حينئذٍ بيضاوياً ومنتهيًا بخطوط وذبول رفيعة تدل على اتجاه السقوط وكلما كانت زاوية السقوط صغيرة، كان طول التبقع.

بالإضافة إلى فاعليتها في تحديد زمن وقوع الجريمة، وذلك من خلال معرفة

الزمن الذي مضى على بقع الدم الموجودة في مسرح الحادث ويمكننا تحديد ذلك من خلال لون الدم، فإذا كان الدم أحمر، فإن الدم حديث ثم إذا صار لونه بنياً، أو أسود، فإنه مضى على الوفاة - مثلاً - بضعة أيام (المعاينة، ٢٠٠٧، ص ٤٧).

سادساً: يمكن تحديد جنس صاحب بقعة الدم، فيما إذا كان رجلاً أو امرأة بإحدى وسيلتين (كرات الدم البيضاء والكر وموسومات)، في الوسيلة الأولى: يوضع على الكرات مصبل بشري متعادل التفاعل؛ بحيث يرج الخليط حتى يتجانس، ثم يخضع للتلسكوب الذي يكشف لنا طبيعة كرات الدم البيضاء التي تشير إلى جنس صاحبها، فهي في الأنثى متعددة النوى ومتعادلة الصبغة، بينما الوسيلة الأخرى تكشف عن جنس الجاني مباشرة دون أمصال، وذلك عن طريق الميكروسكوب، فهي لدى الأنثى من نوع XX، وعند الذكر من النوع XY (البطراوي، بدون، ص ١٥١).

سابعاً: يعتمد على تحليل الدم في إثبات النسب عند الاختلاف في مولودين، أو عند ضياع مولود، أو موته، وادعاء الولد من شخصين، وهو ما يقع في المستشفيات، وفي حالة خطف الأولاد وعند الكوارث، وذلك عن طريق معرفة فصيلة دم كل من الأب والأم وفصيلة دم الوليد (الزحيلي، ٢٠٠٨).

ثامناً: تفيد البقع الدموية في معرفة ما يلي: معرفة مكان الجريمة، الوضع الذي كان عليه المصاب وقت الإصابة، وتحديد اتجاه سير المصاب والمسافة بين الجاني والمجني عليه في مسرح الجريمة، وبقع دم تؤدي إلى معرفة وتحديد عدد الجناة.

المطلب الثاني: ماهية تقنية النانو وأهميتها في فحص وتحليل آثار بقع الدم

لا ريب أن أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين هو منع عملية الكشف عن غموض أية جريمة من الجرائم، حيث يتركز في المقام الأول على ما يقدمه البحث الجنائي الفني من تقنيات حديثة ومتطورة، وما يسخر من تطبيقات عملية وفنية بغرض مكافحة الجريمة وضبط مرتكبيها، ومن ثم فإن الأمر يتطلب مداومة البحث عن كل جديد وحديث في مجال الأدلة المختلفة، واستخدام كل ما يجد فيها من تقنيات حديثة، فذلك لن يوقف هذه الوسائل عند حد معين يؤدي بالتبعية إلى عدم قدرتها على الوفاء بمسئوليتها.

لذلك فقد اتجهت الأبحاث الجنائية الحديثة إلى البحث عن وسائل متطورة ومستحدثة لإثبات الجريمة وكشف غموضها حتى اهتدى إلى بعض الوسائل الطبيعية والكيميائية، التي تعتمد في التعرف على الجناة وأساليبهم باستعمال التقنيات الحديثة من أجهزة وتقنيات بأنواعها وتتبعهم والقبض عليهم، وذلك من خلال الخصائص المميزة للشخص، التي لا يشاركه فيها آخر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر آثار بقع الدم الخفية والصوت والشفاه والعين... إلخ.

ويعتبر تناول أساليب وفنون البحث الجنائي والمستجدات الحديثة في وسائل كشف الجريمة وضبط الجناة، وإسنادها إليهم، من موضوعات الساعة ذات الأهمية البالغة؛ لأن التقنية العلمية المعاصرة أضافت الكثير من التطورات التكنولوجية ذات الصلة الوثيقة بالدليل الجنائي، الأمر الذي أبرز الإيقاع السريع للتطور التكنولوجي، ومشاركة هذا التطور في المجال التطبيقي، ويتزايد في الحاضر الاعتماد على المستجدات المعاصرة في كشف الواقعة الجرمية وإسنادها لمرتكبيها؛ لذا ظهرت أهم الأجهزة العلمية المستحدثة ذات الصلة بالأدلة الجنائية وأهمها تقنية النانو تكنولوجي. وطبقاً لنظرية تبادل الأثر، فإنه في جرائم القتل والسرقة، والاعتصاب وغيرها من الجرائم، يحدث تبادل بين كل من جسم وملابس الجاني والمجني عليه ومسرح الجريمة، ما ينتج عنه وجود آثار مادية مثل: (الدم - الشعر - المني اللعاب على بقايا أعقاب السجائر، أنسجة بشرية أو أي مخلفات آدمية بمسرح الحادث... إلخ) (الجندي، ٢٠٠٠، ص ١٧٢)، ويمكن عمل بصمة الحمض النووي من أي من هذه الآثار ومقارنتها مع بصمة الحمض النووي للمشتبه بهم والمجني عليهم، وبذلك يمكننا الربط بين المشتبه به والجريمة والتعرف على المجرمين بكل دقة. وفي ضوء الحقائق العلمية، يمكننا القول إن الجاني مهما أوتي من الحذر، واليقظة، فلا بد أن يترك أثراً، وتغيب عن ذاكرته بعض الاحتياطات، ولا بد أن يوجد في مسرح الجريمة أثر أو أكثر عن شخصية الفاعل (أبو القاسم، ١٩٩٣، ص ٣٧)

ومثال ذلك: أن الرائحة أصبحت من الأدلة التي يمكن رفعها ومضاهاتها، فيمكن تحديد شخصية الجاني عن طريق رائحته التي يتركها على مسرح الجريمة، ولقد ثبت علمياً

أن لكل إنسان بصمة رائحة تميزه من غيره (عنب، ١٩٩٥، ص ٥٠١)، فعند مغادرة الجاني مسرح الجريمة يترك وراءه جزئيات تميزه من غيره.

نخلص مما تقدم إلى أن المجرم عندما يرتكب الفعل غير المشروع لا بد أن يلمس شيئاً، ولما كان هذا التلامس لا بد وأن يحدث في أثناء ارتكابه الجريمة؛ لذلك أمكن الاستفادة في تكوين عناصر الجريمة وعلاقة الجناة بالجريمة، من نظرية (لو كارد) للتبادل.

الفرع الأول: ماهية تقنية النانو

أطلق الباحث الياباني (نوريوتاينغوشي) تسمية مصطلح (تقنية النانو - Nanotechnology) لأول مرة، وذلك للتعبير عن طرق تصنيع عناصر ميكانيكية وكهربائية متناهية الصغر بدقة عالية، فتقنية النانو (علم) حديث يهتم بدراسة المواد على مستوى الجزيئات والذرات وهذا ما لم يكن متاحاً للعلماء في العصور الماضية لعدم توافر التقنيات الحديثة التي مكنتنا من العمل على مستوى الذرات.

أولاً: كلمة النانو أصلها يوناني، وتعني القزم، مأخوذة من الكلمة اللاتينية (نانوس) أو (دراووف) التي تعني واحداً بالبلليون من الشيء، بمعنى متناهي الصغر. وعلماء كثر عرفوا تقنية النانو حسب رؤيتهم أو حسب خلفيتهم العلمية، فحصلت هناك تعاريف كثيرة، ولتفادي الاختلاف في التعريف أنشئت في أمريكا لجنة لتضع تعريفاً موحداً لتقنية النانو واسم اللجنة (المبادرة الوطنية لتقنية النانو National Nanotechnology Initiative) وخرجت لنا بهذا التعريف: تقنية النانو تشمل الأبحاث والتطورات التقنية في مجال أقل من ١٠٠ نانو متر؛ وعرفت كذلك تقنية النانو بأنها: تصنيع وتستخدم التركيبات التي لديها خصائص فريدة نظراً لصغر حجمها؛ ووضعت تعريفاً آخر بأن تقنية النانو تستند إلى القدرة على التحكم أو التلاعب على مستوى الذرة.

ثانياً: عرف بالاصطلاح العلمي بأنه، بحث وتطوير تكنولوجيا على المستويين الذري والجزيئي الماكروي عند مستويات طولية من رتبة ١ - ١٠٠ نانو متر، يهدف إلى إعطاء تفسير جوهري للظاهرة والمواد في المجال النانوي، وأيضاً لإنشاء واستخدام

البنى والأدوات والنظم ذات الوظائف والخصائص الجديدة المناسبة مع حجمها الصغيرة.

ثالثاً: تعرف تقنية النانو (Nanotechnology) بأنها، تصميم وصنع مواد وآلات عند مقياس النانو متر، ومن ثم تقدم لنا القدرة على التحكم المباشر في المواد والأجهزة التي أبعادها تقل عن ١٠٠ نانومتر، وذلك بتصنيعها وبمراقبتها، وقياس ودراسة خصائصها.

فتكنولوجيا النانو، عبارة عن دراسة تتحكم بالمستويين الذري والجزيئي للمادة وتعد التطبيق الأكثر انتشاراً في مجال الطب الشرعي، ولذلك تعتبر آخر الابتكارات المتعلقة بحل لغز الجرائم الغامضة من خلال البحث عن الأدلة الخفية، ولا ريب أن هذه التقنية النانوية سوف تحدث ثورة في مجال التحقيق والإثبات في مسرح الواقعة الجرمية (Hilikeri, Vinay & Others, 2012)

رابعاً: تعرف تقنية النانو البيولوجية: (Nano biotechnology) بأنها: استخدام تقنية النانو في بناء أجهزة تمكن من دراسة النظم البيولوجية.

أما علم النانو: فقد عرف بأنه، دراسة تركيب وخصائص المواد عند مقياس النانو متر، وهناك من عرفه بأنه: العلم الذي يتعامل مع المواد في مستواها الذري والجزيئي بمقياس لا يزيد عن ١٠٠ نانومتر، وهو أيضاً علم يهتم باكتشاف ودراسة الخصائص المميزة لمواد النانو.

الفرع الثاني: أهمية تقنية النانو في المجال الجنائي

إن الطرق التقليدية لاكتشاف الجريمة لم تعد كافية للوصول إلى أعماق الأمر بمعرفة تفاصيل الجريمة ومعرفة مرتكبها والقبض عليه وإسنادها إليه، ولا شك أن التقنيات الحديثة قد لعبت دوراً أكبر في عمليات اكتشاف وإسناد الجريمة إلى مرتكبها، فأصبحت الآثار الحيوية التي يتم العثور عليها في مسرح الواقعة ذات أهمية قصوى؛ حيث يتم تحليلها وفحصها في المختبرات الجنائية بإحدى الطرق والأجهزة العلمية المستحدثة للوصول إلى النتائج الدقيقة واستخدم في ذلك علم الكيمياء والفيزياء والأحياء والتشريح....

إلخ؛ لقد بدأ علم تقنية النانو يغزو العالم بتطبيقاته التي قاربت الخيال، ومن مميزات تقنية النانو في المجال الجنائي:

أولاً: إمكانية التحكم بتحريك الذرات المنفردة بدقة وإعادة ترتيبها، ما يمكن الجهات المختصة في المجال الجنائي من إعادة بناء مسرح الواقعة الجرمية، ومن ثم معرفة كيفية وقوع الجريمة.

ثانياً: تحويل المواد إلى الحجم الذري سيكون الطريق الجديد لبناء الآلات والتقنية الدقيقة مثل الروبوتات المجهرية، ما يساعد خبراء الأدلة الجنائية على البحث والتنقيب عن الآثار المادية الخفية التي يصعب اكتشافها بالوسائل التقليدية.

ثالثاً: بحسب العالم كريلمان، فإن تقنية النانو تقوم على توحيد وضم جميع أنواع العلوم باحتمالات لا حد لها، ولا يمكننا التنبؤ بنتائجها، فهي تشجع الجميع باختلاف تخصصاتهم العلمية والاجتماعية والإنسانية في مجالها والتعاون فيما بينهم.

رابعاً: لما كانت تقنية النانو تعتمد على الأسس والأبحاث العلمية التي تتصف بإمكانية تطبيقها في استخدامات جنائية، وذلك بتحليل وفحص الآثار الحيوية المادية في مسرح الجريمة بأحدث الأجهزة والمجاهر المتقدمة، ما يساعدنا في الحصول على نتائج علمية دقيقة للأثر، وكذلك في تحقيق شخصية المشتبه به في الجريمة ومن ثم إثبات أو نفي وقوع الواقعة الجرمية.

خامساً: أصبح من الممكن أن تطبق تقنية النانو تكنولوجي في مسرح الجريمة مباشرة، ومن ثم تجنب الدليل المستخلص من العينة الحيوية من الطعن أمام الجهات المختصة بسبب وسائل وإجراءات الحصول عليها إذا شابها خطأ بشري، وأن العينة الحيوية المطلوبة - كعينة من الدم - ضئيلة جداً، ومن خلال هذه التقنية تمكن خبراء الطب الشرعي من تحديد عمر عينات الدم.

المبحث الثاني: أثر تقنية النانو في فحص وتحليل بقع الدم

يعد ربط المشتبه به بالواقعة الجرمية وجمع الأدلة الحيوية لإثباتها إشكالية متكررة وخطيرة تواجه المحققين والسلطات المختصة في مسرح الجريمة، إلا أنه باستخدام وسائل وأجهزة التقنية المستحدثة (النانو تكنولوجيا)، صار من الممكن أن تكون مهمة السلطات المختصة سهلة المنال، فغالباً ما تكون فحوص آثار الدم الجافة المخفية في مسرح الواقعة الجرمية أساسية في الحصر والتحديد الأولي لآثار الدم، ومن خلال الاستفادة من تكنولوجيا النانو، صار هذا الفحص الأولي مهمة ووظيفة روتينية لخبراء الأدلة الجنائية، بالإضافة إلى المحافظة على الآثار الحيوية من التلف للاستفادة منها في تحقيق شخصية المتهم أو لإثبات أو نفي التهمة عن المشتبه به.

وتُقدم تقنية النانو تكنولوجيا الحديثة أفكاراً لا مثيل لها في مختلف مجالات العلوم من خلال توفير معلومات وبيانات دقيقة، فيمكن قياس خصائص الجزيئات وتفاعلها مع الجزيئات المجاورة في المركبات مباشرة، وليس كما هو الحال مع التقنيات التقليدية الأخرى (Hansma. & Others, 1992). وتتنوع طرق ووسائل البحث التي يتم اتباعها في فحص الأدلة الحيوية بأشكالها وأنواعها المختلفة، والحقيقة أننا لسنا في مقام يسمح بإيراد التفاصيل في هذا الشأن، ولذلك سوف نكتفي بدراسة أهم مجاهر فحص آثار بقع الدم، وخاصة النانونية منها.

المطلب الأول: دور مجاهر تقنية النانو في فحص آثار بقع الدم

تعاقت في العصر الحاضر التطورات التقنية والتكنولوجية، ومنها ما يمكن الاستفادة منه في مجال التشريع الجنائي بعامته، والشق الإجرائي بخاصته، وبالتحديد فيما يتصل بالإثبات الجنائي وطرق وأساليب التعرف على الجاني، وتلك الوسائل كثيرة ومتنوعة، لكن قبولها في هذا المجال يحتاج إلى التأكد من دقتها ودلائلها من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، خطت طرق فحص الآثار الحيوية خطوات مذهلة نحو الحصول على نتائج علمية بالغة الدقة، سواء من خلال التعامل مع العينات البالغة الدقة في الحجم

التي تتم قراءتها أو من خلال مصداقية النتائج التي يتم الحصول عليها من الأجهزة المستخدمة في التحليل والفحص التي تصل مصداقيتها إلى نسبة عالية من الدقة؛ ولعل ذلك يعود إلى الكفاءة العالية المستخدمة في إجراء كافة أنواع الفحوص الفنية وإلى استخدامها لأنظمة الحاسب الآلي المتطورة في جميع تطبيقاتها المتمثلة في عمليات المعايرة الدقيقة للأجهزة الحديثة، ومن هذه الأجهزة المستجدة ما يتعلق بفحص الدليل الحيوي والتقنية المستخدمة.

ولقد تمكن العلماء من التعامل مع آثار مادية بحجم النانو (متناهي الصغر)، وذلك باستخدام تقنيات متطورة تمكنت من تحريك الذرات والتحكم بها وتصويرها بصورة دقيقة ومحددة، ومن أهم هذه التقنيات التي استخدمت علم النانو المجاهر المتطورة؛ ولما كان الأثر الذي يتركه الجاني في مسرح الجريمة يشمل مختلف العناصر الحية أو الميتة الصلبة أو السائلة كبقع الدم والشعر والألياف والأنسجة إلى غير ذلك من آثار مادية فكلها تعتبر أساساً مكوناً للآثار المادية التي يمكن أن تتخلف من الجاني في مسرح الجريمة أو من مسرح الحادث على الجاني (حبيب، ١٩٦٢، ص ٢٠٦).

فمعظم الآثار الدموية يمكن بالمشاهدة تحديدها، ونجد أنها غالباً ما تكون في منتهى الصغر، بحيث نلجأ إلى استخدام المجاهر في الكشف عنها وتحديداتها، فجميعها ذات فائدة همة في الإثبات؛ فقد ثبت من خلال التجربة أنه كلما كانت الآثار المادية صغيرة ومتناهية في الصغر غفل الجاني عنها ولم ينتبه إليها، ولذلك سنستعرض أهم أنواعها (أبو القاسم، ١٩٩٣).

المجاهر في فحص الآثار الخفية.

الفرع الأول: مجاهر المسبر (الإبرة) الماسح

طريقة عملها: يقوم المسبر (الإبرة) بالمرور الملامس لسطح المادة (عملية المسح). وطول قطر الإبرة في مقياس النانو الذي قد يساوي ذرة واحدة، وخلال عملية المسح يتم فحص المادة بواسطة قياس القوى أو التيارات الكهربائية أو المغناطيسية أو الصفات الكيميائية للمادة. (الحبشي، ١٤٣٣هـ، ص ٣١)

أولاً: مجهر المجس الماسح (S P M)

تم خلال السنوات الماضية اكتشاف العديد من الابتكارات في مجال المجهر (SPM)، الذي قدم معلومات قيمة لخبراء الأدلة الجنائية في تحليل وفحص العينات الحيوية، حيث أصبح من الممكن تصوير المواد البيولوجية في مسرح الجريمة أي في بيئتها الطبيعية للعينة المراد تصويرها؛ ويحتوي هذا النوع من المجاهر على مجس يعمل على تجميع معلومات السطح، وذلك عن طريق التفاعل بين المجس وتضاريس السطح المراد دراسته.

ثانياً: مجهر القوة الذرية: (Atomic Force Microscopy)

هو جهاز يستخدم في مجال تقنية النانو لمعرفة ورسم تضاريس السطوح ذات الأبعاد النانوية والميكرونية، ففي عام ١٩٨٠ بدأ نوع جديد من المجاهر ثورة في مجال تصوير طائفة واسعة من العينات على مقياس النانو متر، وفي عام ١٩٨٢ قام جيرد هاينزيش، وكريستوف جريد باستخدام مجهر المسح النفقي (S T M) في مختبرات الأبحاث التابعة لشركة (أي بي أم) في زيورخ، حيث كان اختراق صورة من السليكون الذي أعيد بناء سطحه من جديد، وذلك باستخدام القوة الذرية للمرة الأولى. (Lindsa, 2010, p97)؛ وبعد سنوات قليلة تم اختراع المجهر المستمد من (S T M) بواسطة جيرد كالفين كريستوف جريد في شركة (أي بي أم) ومجهر القوة الذرية (A F M)، ويبقى أهم المجاهر لفحص العينات الحيوية (الدم) هو مجهر القوة الذرية، ففي عام ١٩٨٦ قام كل من بينغ وروهر باختراع مجهر القوة الذرية ليحصل على جائزة نوبل، وهو عبارة عن مجهر يعطي معلومات عن تضاريس سطح المادة بدقة تصل إلى المستوى الذري أي إلى أقل من نانو متر (logothetidis, 2012, p36).

حيث تعمل مجساته على مسح تضاريس المواد بدقة متناهية عن طريق حساب أي مقاومة يتعرض لها المجس، وهو أحد أنواع مجاهر المجس المسحية ذات التحليل العالي جداً التي لها قدرة تحليل تصل إلى أجزاء من النانو متر؛ ويمكن بواسطته الحصول على صور طبوغرافية ثلاثية الأبعاد للعينة المدروسة.

ومن أهم فوائد مجهر القوة الذرية في المجال الجنائي: هناك العديد من المميزات لمجهر القوة الذرية تجعله يتفوق على المجاهر الأخرى، ولعل من أبرزها قوة التمييز، حيث

يتميز هذا المجهر بقدرته على إنتاج صور ذات جودة ودقة تميز عالية جدا تصل إلى حد ٢, ٠ نانو متر (أفقياً)، وكذلك على تكوين صور ذات دقة تمييز تصل إلى حد ٥, ٠ نانو متر (عامودياً)، وكذلك يتميز هذا المجهر بقدرته على العمل في جميع الظروف التجريبية فهو قادر على العمل في الفراغ، وفي الظروف الاعتيادية، كما أن العينات التي يدرسها هذا المجهر لا تحتاج لعمليات تحضير خاصة تؤدي في كثير من الحالات إلى تشويه العينة الأصلية (Ibid)، ومن المميزات الكبيرة لهذا المجهر، كما أشارت ويكيبيديا الموسوعة الحرة هي: «قدرته على دراسة عدد كبير من العينات التي تشمل العينات الموصلة و غير الموصلة، وكذلك عينات البوليمر و العينات الحيوية و غيرها من العينات، هذا كما يمكن استخدام هذا المجهر في تقنيات أخرى غير تقنيات دراسة و تصوير أسطح العينات فيمكن استخدام هذا الجهاز في تقنية الحفر النانوية (nano-lithograph)، وذلك في مجال تصنيع الرقائق الإلكترونية التي تتميز بدقة عالية علماً بأن استخدام مجهر القوة الذرية في هذا المجال مازال في مراحله الأولى، حيث يعكف العلماء حالياً على تطوير سرعة الحفر بهذا المجهر». (مجهر القوة الذرية، ٢٠١١).

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه لم يعد يتم تصوير آثار العينات الحيوية (ومنها آثار بقع الدم) المخفية بالطرق التقليدية، بل أصبح يعتمد الآن على مجهر القوة الذرية بالحصول على صورة من العينة بواسطة تفاعل الميكانيكية مع أطراف العينة المراد فحصها، بل صار يستخدم في قياس مركبات الكولاجين الموجودة في الدم (Bozec L, 2005)؛ وكذلك يمكن الحصول على صورة للتنوع الحيوي، بالإضافة إلى الآثار الحيوية الأخرى وصولاً إلى المستويين الجزيئي والذري، ناهيك على أنه ظهر لأول مرة تشريح البلازميدات في السائل البيولوجي، وذلك باستخدام مجهر القوة الذرية؛ وإمكانية استخدامه لاستخراج كميات ضئيلة من الحمض النووي لتحليلها عند الحاجة إليها، ويعد هذا المجهر من الأدوات الرئيسة في تصوير وقياس وتحريك المادة عند مستويات النانو، وحديثاً تمكن علماء فيزيائيون في جامعة أو ساكا في اليابان من استخدام ميكروسكوب القوة الذرية AFM في التعرف على هوية التركيب الكيميائي وتحديد نوع كل ذرة ومكان تواجدتها على المخطط ثلاثي الأبعاد لتضاريس سطح المادة على المستوى الذري، وقد اكتشف هؤلاء العلماء أن التفاعلات تشكل بصمة ذرية لتمييز الذرات باستخدام ميكروسكوب AFM.

الفرع الثاني: المجاهر الضوئية

تتمثل طريقة عملها بأن يتم تسليط ضوء ذي لون معين على المادة، ومراقبة امتصاص المادة للضوء أو تفريقه وخصائص أخرى، وتكتسب أهميتها من رؤية وتصوير المواد التي قياسها أكبر من الطول الموجي للضوء المستخدم فيها، تمثل التجمعات النانوية الكبيرة نسبياً، ومن أهم أنواعها:

أولاً: مطياف الأشعة تحت الحمراء: يستخدم لتمييز المركبات والتحقق من تركيبها، وإنتاج حبيبات كربونية نانوية.

ثانياً: المجهر الضوئي الماسح: يستخدم إبرة معدنية مضادة بالليزر.

الفرع الثالث: المجاهر الإلكترونية

لقد بدأت أولى المحاولات لصنع جهاز المجهر الإلكتروني في بداية عام (١٩٣٠) بألمانيا، حيث قام كل من العالم Knoll و العالم Ruska، أثناء الفترة ما بين (١٩٣٠-١٩٣٣) بصنع مجاهر إلكترونية بعدها بدأت المحاولات الكثيرة لتذليل العقبات التي تواجه فكرة عمل المجهر الإلكتروني، إلى أن صار هذا الجهاز من أهم الأجهزة العلمية المتقدمة، حيث يخدم معظم المجالات العلمية.

والمجاهر الإلكترونية: هي عبارة عن مجاهر تستخدم حزمة من الإلكترونات بدلاً من الضوء المستخدم في المجاهر التقليدية، وتتميز بقوة تكبير عالية تفوق أفضل المجاهر البصرية بأكثر من مئة مرة؛ وتقوم طريقة عملها على استخدام الإلكترونات بدلاً من الضوء لفحص تركيب وسلوك المادة، ويتم تمرير وتسريع الإلكترونات خلال العينة المادية، فيصطدم بعضها بالأنوية وإلكترونات الذرات فتتفرق الإلكترونات المسلطة، ويتم تجميع الإلكترونات التي عبرت دون اصطدام لتكون صورة الأثر الحيوي (الحشي، ٢٠٠٠)؛ ومن فوائدها: تحليل وإعادة تمثيل المواد النانوية وتصوير تركيباتها وإظهار الذرات منفردة. أما أهم أنواعها فهي:

أولاً: المجهر الإلكتروني النافذ (Transmission Electron Microscope)

تم صنعه عملياً لأول مرة عام ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨، وهو أحد المجاهر الإلكترونية

وفيه تستخدم حزمة من الإلكترونات ذات الطاقة العالية لدراسة التركيب الدقيق للعينات وذلك عن طريق الإلكترونات النافذة من خلال العينة المراد دراستها، وتكون العينة المراد فحصها وتحليلها عبارة عن شريحة فائقة الدقة ويستخدم المجهر الإلكتروني النافذ لمعرفة تفاصيل التركيب الدقيق للخلية وعضياتها، وذلك باستغلال الإلكترونات النافذة عبر العينة المفحوصة، لكن من سلبياته أنه لا يمكن استخدامه لمشاهدة العينات وهي حية.

ثانياً: المجهر الإلكتروني الماسح : (Scanning electron microscope)

حيث يقوم بمسح سطح العينة المراد فحصها بواسطة أشعة عالية الطاقة من الإلكترونات؛ أي أن المجهر الإلكتروني الماسح، يقوم بتركيز شعاع الإلكترونات بحيث يضرب نقطة صغيرة في العينة، ثم تُمسح العينة بعد ذلك مسّحاً عادياً كمسح صورة تلفزيونية. وعندما يضرب الإلكترون سطح العينة، فإنه يسبب خروج إلكترونات أخرى منها تُسمى الإلكترونات الثانوية. ويتحكم عدد الإلكترونات الثانوية في كثافة شعاع الإلكترونات الأخرى داخل أنبوبة الصورة التلفزيونية، ويقوم هذا الشعاع بإنتاج صورة مكبرة للعينة على شاشة التلفاز.

فوائده: ورد عن منظّمة (nanozone) تمكن المجهر الإلكتروني الماسح إبانة أشياء أصغر بكثير من تلك التي يستطيع إبانتها المجهر الضوئي، ولكنها ليست بنفس درجة صغر الأشياء التي يستطيع المجهر الإلكتروني النفاذ إبانتها؛ ومع ذلك، فإن المجهر الماسح يُعتبر أكثر فائدة في رؤية التركيبات السطحية ثلاثية الأبعاد للأشياء الصغيرة. وهو يزودنا بصور مجسمة مدهشة، ولا ضرورة لتقطيع العينة إلى شرائح من أجل رؤيتها، إنما يكفي رشها بطلاء معدني رقيق، ثم ترسل حزمة من الإلكترونات فوق سطح العينة، ما يدفع بالطلاء المعدني إلى إطلاق وابل من الإلكترونات نحو شاشة فلورية أو لوحة تصوير فوتوغرافي، فتعطي صورة لسطح الشيء. فتستطيع المجاهر الإلكترونية الماسحة تكبير الأشياء حتى ١٠٠٠٠٠ مرة. (SEM,2008).

لذا نجد أن قوة التمييز لهذا المجهر تصل إلى ١ نانو متر تقريباً، وقوة التمييز يقصد بها قدرة المجهر على التمييز «التفريق» بين جسمين دقيقين متقاربين بحيث يظهران منفصلين، وهذا يعتمد على الطول الموجي المستخدم، وبواسطة المجاهر الإلكترونية

الماسحة الحديثة نستطيع دراسة أسطح العينات وتركيباتها الدقيقة ومكوناتها الكيميائية وسماكتها، وكذلك دراسة أحجام الجسيمات والجزيئات والميكروبات، والكثير من التطبيقات الأخرى؛ وتتمثل أهم استخدامات المجهر الإلكتروني الماسح في تكبير الأشياء التي بحجم النانو بحيث تكون واضحة، ومعروفة المقاسات، ويمكن خبراء الأدلة الجنائية من رؤية ما يحدث، وما وصل له من نتيجة بحجم النانو، كما يستخدم لمعرفة تفاصيل التركيب الدقيق لسطح الخلايا وعضياتها ويستغل الإلكترونات المرتدة وليست النافذة والمبعثرة نتيجة اصطدامها بالعينة.

المطلب الثاني: دور تقنية النانو في تحديد أعمار الجناة من آثار الدم

نجح العلماء في السنوات الماضية في تطوير طريقة تحليل يستطيعون من خلالها بشكل تقريبي على الأقل معرفة عمر صاحب آثار الدم الموجودة في مسرح الجريمة باستخدام خلايا دموية، وذلك في خطوة من شأنها مساعدة المحققين الجنائيين في العثور على الجناة ونشر الباحثون تحت إشراف مانفريد كايزر من جامعة اراسموس روتردام في هولندا دراستهم في مجلة «كارانت بايولوجي» البريطانية وأكدوا أن هذه التقنية جاهزة للتطبيق وأنهم يطبقونها بشكل تجريبي لتحسين مستوى جودتها والوصول بها إلى معايير الجودة المطلوبة.

الفرع الأول: أهم الأساليب التقليدية المتبعة لتحديد عمر آثار بقع الدم

أولاً: رنين صدى الإلكترون (E S R).

وهو أسلوب لدراسة المواد مع الإلكترونات المنفردة، وهي مشابهة لتلك التي في الرنين المغناطيسي النووي لكن الإلكترون يدور بدلاً من دورانه في الأنوية الذرية؛ لأن الجزيئات الأكثر استقراراً لديها الإلكترون مقترنة (مزدوجة)، وهي قادرة على الكشف عن عمر بقع الدم الذي يعتمد على زيادة قوة الهيماغلوبين.

ثانياً: وسيلة التحليل الطيفي للضوء

وهي وسيلة انعكاس أو تشتت الضوء من المادة، أي أن الضوء يتناثر مرة أخرى من المواد بدلاً من أن ينتقل (إعادة انبعاث)، فهذه الأساليب تعطي قياسات عرضة

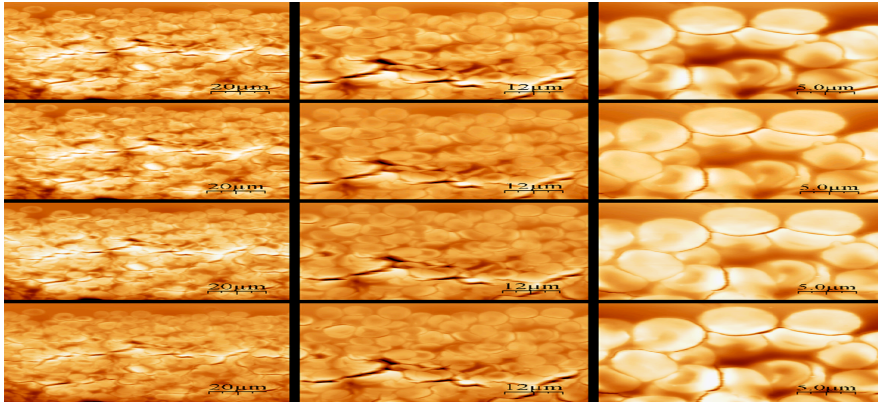
للخطأ وتعطي تقديراً تقريبياً لعمر بقع الدم، ومن ثم لا يمكن أن تكون دليلاً جنائياً ذا مصداقية في العملية الإثباتية لعدم وصولها لدرجة اليقين، فمن عيوب هذه الوسائل:

أ- أنه من غير الممكن أن تطبق في مسرح الجريمة مباشرة.

ب- أن العينة الحيوية المطلوبة- كعينة من الدم- مرتفعة جداً. (Inoue, & Others, 1992).

ج- أن نسبة الخطأ في تحديد سن عينات الدم مرتفعة جداً.

بيد أن التقنية النانوية قد حققت إنجازاً وتقدماً مذهلاً في تحليل وتحديد عمر آثار البقع الدموية، وذلك من خلال الأجهزة التكنولوجية النانوية الحديثة، فمن خلال استخدام مجهر القوة الذرية في فحص عينة دم جافة، نلاحظ من خلال الشكل رقم (١)، أن العينة المسحوحة قد جرى عليها تغيير، وذلك بعد مرور الوقت، فالسلسلة الأولى (الصف الأول)، تم مسحها بعد ساعة ونصف، أما السلسلة الثانية فبعد أسبوع، أما الثالثة فبعد أسبوعين، والرابعة بعد أربعة أسابيع.



الشكل رقم (١).. (Strasser, & others, 2007)

استخدام مجهر القوة الذرية في فحص عينة دم جافة لتحديد عمر آثار البقع الدموية

ومن أهم التطبيقات العملية لتقنية النانو فحص وتحليل آثار الدم وإعطاء العمر الدقيق لبقعة الدم، فقد ورد في مجلة الزمان الدولية (٢٠١٢، ص ٢٠) «اكتشاف علماء

إيطاليين وألمان لكرات دموية حمراء في مومياء أوتري الشهيرة (رجل الثلج) التي يقدر عمرها بنحو ٥٣٠٠ سنة، حيث عثر العلماء على بقايا دم في هذه الجثة التي تعتبر أقدم مومياء عرفها العالم حتى الآن، وعثر على هذه المومياء مجمدة في ثلوج جبال الألب في عام ١٩٩١، وحسب أكاديمية بولسانو، فإن هذه الصفائح الدموية هي أقدم دليل على دم يعثر عليه العلماء حتى الآن، وأن الكشف عنه لم يصبح ممكناً إلا باستخدام أساليب علمية تعتمد على تقنية النانو، حيث تم اكتشاف بقاء كرات دم بعد كل هذا الوقت الطويل من موت صاحبها؛ لم يتوفر للعلماء حتى الآن معلومات عن المدة التي يمكن أن تظل آثار الدم بعد مثل هذه الفترة الزمنية الطويلة، ناهيك أن يعرفوا شكل الصفائح الدموية للإنسان؛ ونشر الباحثون نتائج أبحاثهم في مجلة (جورنال أوف رويال سوسايتي انترفيس)، وفحص العلماء مقاطع نسيجية أخذت من جرح السهم الذي أصاب الشخص صاحب المومياء في ظهره، الذي يعتقد أنه سبب وفاته ومقطعاً من جرح قطعي في اليد اليمنى للمومياء مستخدمين في ذلك مجهر القوة الذرية القادر على قياس سطح عينات الأنسجة ورسم صورة ثلاثية الأبعاد لها، فظهرت صورة كرات دم حمراء بنفس الشكل شبه الكروي المعروف لدى الإنسان السليم في عصرنا، ولكي يتأكد العلماء أن ما يرونه هو فعلاً آثار كرات دم حمراء وليس آثاراً لحبوب لقاح أو بكتيريا استخدموا طريقة فحص أخرى من خلال إشعاع عينات الأنسجة بضوء مكثف بواسطة تحليل رامان الطيفي الذي يظهر الجزيئات المختلفة للأنسجة، فوجدوا أن الصور الناتجة عن هذا الفحص تنطبق مع عينات حديثة لدم الإنسان حسبها أكد العلماء. ويأمل الباحثون في العثور على معلومات مهمة للطب الشرعي من وراء هذه النتائج التي توصلوا إليها من أنسجة عمرها ٥٣٠٠ سنة، وكذلك في الحصول على معلومات عن كيفية تغير آثار الدم مع مرور الزمان، وفي استحداث طريقة لتحديد عمر آثار الدم التي يعثر عليها في مسرح الجريمة، كما اكتشف أن من بين نتائج الدراسة أيضاً العثور على بروتين فيبرين في مكان السهم الذي أصيب به الرجل صاحب المومياء، وهو بروتين يتحكم في تحثر الدم، وأن هذا الكشف يعزز النظرية التي يذهب أصحابها إلى أن رجل الثلج توفي على الفور متأثراً بجراحه وليس بعد أيام من هذه الإصابات حسبما رجح بعضهم مؤخراً. ويعتقد الباحثون أن أسرار إنسان أوتري لم تنته بعد، وأن طرقاً علمية جديدة من شأنها الكشف عن المزيد من الأسرار،

وكانت الأبحاث التي أجريت على الجثة قد أظهرت أن أوتري كان بين سن الخامسة والأربعين والخمسين عند وفاته».

المطلب الثالث: تقنيات إعادة بناء مسرح الجريمة

لمسرح الجريمة أهمية في كشف غموض الجرائم على اختلاف أنواعها، وفي إسناد وقائعها لمرتكبيها؛ فعلى مسرح الجريمة جرت أحداثها أو تم اكتشافها، ومنه تساق الأدلة والآثار التي تؤدي إلى ضبط الفاعلين؛ لذا لم يكن غريباً إطلاق مسمى (الشاهد الصامت) على مسرح الحادث، ما يؤكد أهميته على اعتبار أنه ينطوي على الأدلة العلمية، والمعطيات التي لا ينبغي إغفالها؛ فمن الأقوال الدارجة بين القانونيين، والخبراء والمختصين الجنائيين: إن مسرح الواقعة الجرمية هو مستودع سرها، وهو قول على بساطته بالغ الدلالة والصحة؛ لكون نشاط سلطات التحقيق يبدأ منه للبحث عن الجاني من واقع الآثار والأدلة الجنائية التي خلفها في مسرح الجريمة، التي تعد بمثابة الشاهد الصامت، الذي إذا أحسن استنطاقه حصل على معلومات مؤكدة، لا يخونها التعبير، ولا تؤثر فيها المؤثرات الاجتماعية، وتتصف بالثبات والدوام؛ وتتم عملية بناء مسرح الواقعة الجرمية، باتباع الأسس والمبادئ الأساسية لفحص ومضاهاة البقع الدموية المتمثلة في الخطوات التالية: إدراك أثر بقع الدم (تحديدها)، ثم تعريفه عن طريق تحديد خواصه العامة - المرحلة العامة، ومن ثم تحديد ذاتيته عن طريق تحديد خواصه الذاتية الفردية، ثم تفسير مدلولاته عن طريق المعلومات، والبيانات، والمنطق، وأخيراً إعادة بنائه ضمن الأدلة الأخرى من أجل التوصل إلى كشف غموض الجريمة (Henry&Others,2001)؛ ويعتمد خلال التحقيقات في مسرح الواقعة الجرمية على فحص وتحليل العينات الحيوية ومنها البقع الدموية، التي تعد مصدراً رئيسياً للمعلومات، حيث يستخدم الدم للتعرف على المشتبه بهم من خلال التحاليل الكيميائية والاختبارات الوراثية الجزئية (البصمة الوراثية)، ويتم تقييم أنماط العينات الحيوية في الدم من أجل إعادة بناء مسرح الجريمة، ويمكن للمعلومات التي يتم الحصول عليها المساعدة من تحديد المشتبه به، وتتيح متابعة مسار أحداث الجريمة.

بات من المؤكد علمياً أن المادة لا تفنى، بمعنى أن أي مادة من المواد، سواء أكانت

عضوية أو غير عضوية لا يمكن أن تنتهي، فهي موجودة دائماً، فقد تتحول من الحالة الصلبة إلى الحالة السائلة، ثم إلى الحالة الغازية، وبالعكس، وهذا التحول لا يعني أن المادة قد انتهت، بل يمكن إرجاع المادة إلى الحالة الأصلية التي كانت عليها من خلال الإمكانيات العلمية، ونحن لو تمكنا من هذه الحقيقة العلمية في مجال الإثبات الجنائي لأمكننا أن نحل الكثير من الجرائم الغامضة، ورغم ما لهذه الحقيقة العلمية من أهمية في مجال العثور على الأدلة الجنائية، فإن عملية إعادة الترتيب العكسي لتغير المادة للوصول بها للحالة التي بدأت منها، - لاشك - هي عملية بالغة الصعوبة والتعقيد وتواجهها صعوبات علمية وعملية لما تحتاج إليه من خبرات عملية وتقنيات هائلة.

نخلص إلى القول: إن المادة لا تفنى ولا تستحدث، إنما الذي يحدث هو إعادة توزيع وخلط الذرات من مجموعة اتحادات إلى أخرى دون أن يمس هذا الخلط الذرات نفسها التي تبقى كما هي؛ ومع ذلك فإن الإمكانيات العلمية المعاصرة تقدم كثيراً من النتائج الأكيدة في مجال التعرف على المواد المجهولة والحالة التي كانت عليها كماً وكيفاً، والحالة التي كانت عليها المادة وقت ارتكاب الجريمة (حمدي، ١٩٧٣)، فلو أمكن لعلماء الكيمياء والعلوم الطبيعية وغيرهم الوصول إلى إرجاع خطوات التغيرات التي تصاحب المادة، حتى يمكنهم أن يصلوا إلى تركيبها التي بدأت منه لما صعب حل غموض أي قضية من القضايا الجنائية، غير أنهم في كثير من الأحيان يقفون عاجزين أمام تحقيق ذلك بسبب: أن كثيراً من العلوم لم تكتشف اكتشافاً كاملاً (سلامة، ٢٠٠٧)، بيد أن تقنية النانو تقدم لنا الحل لذلك، من خلال إعادة بناء الذرات المكونة للآثار المادية الخفية، وذلك بتحريك الذرات ومن ثم رسم معالم ما حدث في مسرح الجريمة من أحداث، فالمستقبل العلمي كفيل بذلك! وتأسيساً على ما تقدم، فيمكن أن تشير آثار بقع الدم إلى العديد من الدلائل والمعلومات في التوصل إلى إعادة بناء مسرح الجريمة، ومعرفة كيفية حدوثها، فإن تفسير بقع الدماء عن طريق دراسة شكلها وزاوية سقوطها ومواقعها، تشير إلى ارتفاع سقوطها واتجاهها وزاوية سقوطها، بالإضافة إلى أن تمثيل ذلك بواسطة نماذج اختبار توضيحية يعطي القاضي تصوراً دقيقاً.

فالمحقق الجنائي لن يتوصل إلى حقيقة ما جرى في مسرح الجريمة، ما لم يقوم بإعادة

بناء مسرح الجريمة، ولن يستطيع إعادة بناء مسرح الواقعة، ما لم يفسر مدلول كل دليل يتم العثور عليه في مسرح الحادث. (Craig, 2002)

وفي الحقيقة يمكننا الاستفادة من نظرية عدم فناء المادة في كشف غموض الجرائم وإسنادها إلى مرتكبها، في حالة أمكن إرجاع المادة إلى حالتها الأصلية، والربط بينها وبين الجزء الذي نزلت أو انفصلت عنه، أو محاولة اصطناع ظروف وملابسات مشابهة لما كان عليه مسرح الجريمة والحصول على عينات قياسية وإجراء مقارنة بين هذه العينات وتلك المحصلة من مسرح الجريمة (حمدي، ١٩٧٣، ص ٧٣)، بواسطة الخبراء لكشف الغموض وإعادة ترتيب مكان ارتكاب الواقعة الجرمية، تمهيداً لتمثيل الأدوار أثناء إجراء التحقيق والاستجواب، ومدى ما يسهم به في الاطمئنان إلى نسبة الواقعة لمرتكبها - أو مرتكبيها - وإقامة العدالة التي تخفف من آثار الجريمة النفسية الخطرة على أفراد المجتمع، وبناء الثقة في سلطات العدالة الجنائية.

بالإضافة إلى ذلك، تعد نظرية عدم فناء المادة من الركائز الأساسية للخبراء للعمل في مسرح الواقعة، لإعادة التكوين والترتيب المبني على المنهج والأسس العلمية من واقع الأدلة المتواجدة في مسرح الجريمة، واستخدام العقل والمنطق بلوغاً للموضوعية لا للخيال، بهدف تحديد الجاني، وإعادة بناء أدلة الإثبات.

والحق أن إعادة تكوين الواقعة تتمثل في تحليل وفحص آثار بقع الدم المنبعثة من مكان الجريمة، ومحاولة الربط بينها استناداً إلى خبرة الفنيين، ومأموري الضابطة العدلية والمحققين، إذن هي عملية تمزج ما بين العلم والفن (الدوسري، ٢٠٠١، ص ١٦٢)؛ ويؤكد ذلك المشاهدات للآثار الدموية في مسرح الجريمة بشتى صورها، سواء أكانت آثاراً يمكن رؤيتها، أو آثاراً بالغة في الدقة وغير مرئية يتطلب التعامل معها بطرق مختلفة عن الآثار المرئية في مسرح الواقعة، وهذا دليل على أن الأثر قد وجد في مكان الجريمة، بعد أن تغير شكله في الأصل إلى أن صار نوعاً من الآثار المادية في مسرح الحادث، الذي يؤكد أن الأثر إنما هو إفراز لأصله ولم يوجد من العدم، وإنما نتيجة للتغير الذي حدث للأصل طبقاً لقانون عدم فناء المادة (قانون حفظ المادة).

نخلص إلى القول: إن المواد تبدأ تفقد خواصها المعروفة عندما تصل إلى مقاسات

النانو متر، من هنا فكر العلماء في إمكانية التحكم في ذرات المادة وإعادة ترتيبها إذا وصلنا لمقاس النانو متر لنحصل على أي مادة نريدها، فالأثر بعد تفكيكه إلى جسيمات صغيرة في حجم النانو متر نقوم باستخدام أجهزة متطورة بإعادة ترتيب المادة مرة ثانية بطريقة مختلفة لنحصل على عينات حيوية.

المبحث الثالث: حجية البقع الدموية

تشكل البقع الدموية في وقتنا الراهن - وبعد التطور العلمي الهائل خاصة في تقنية النانو - أساساً متيناً لمعظم القضايا الجنائية؛ لذا أصبح يطلق على العصر الحالي عصر النانو تكنولوجي، ذلك لأن المشاكل الاجتماعية قد زادت وكثير من الضمائر قد غابت، فكان لا بد من الاحتفاظ بالحق، ولا شك أن البقع الدموية أصبحت رصينة وقوية يمكن الأخذ بها في إثبات الدعوى الجزائية من خلال دورها الفعال في إعداد قواعد الدليل، وخلق القواعد الموضوعية، وهذا يعطيه أهمية كبرى في إثبات الجرائم.

ولما كان هذا النوع من التحليل والفحص - بواسطة تقنية النانو تكنولوجي - غير معروف أو مستعمل في بلادنا، لذلك فإن الشك والاحتمال هو ما يميز التقرير الفني المنظم، ومن ثم لم تكن المحكمة تعتمد هذه البيئة لتحكم بالإدانة، وهذا ما قضت به محكمة التمييز الأردنية بحكمها رقم ٣٥٨ / ١٩٩٩ «بأن الدليل الاحتمالي لا يصلح لأن تبني المحكمة حكمها عليه، فإذا كانت الشاهدة التي فحصت ملابس المتهم والمغدورة وكتبت التقرير الطبي بخصوص الدم والحيوانات المنوية لا تجزم بأن العينات الموجودة على شلحة (الملابس الداخلية) للمغدورة تعود للمتهم، وأن هذه المواد قد تعود للمتهم أو أي شخص تشابه فصيلة دمه فصيلة دم المتهم، فإن نتائج الفحص تكون احتمالية ولا تصل إلى درجة الجزم والتحديد» (المجلة القضائية الأردنية، ١٩٩٩، ص ٦٥١).

رغم ذلك، تعد البقعة الدموية قرينة قوية ضد المتهم، إذا وجدت البقعة الدموية المطابقة لفصيلة المجني عليه على المتهم أو ما يتعلق به، وكذا بواسطة تحليل بروتين بلازما الدم للبقعة الدموية ودم المجني عليه؛ لأن التشابه في هذا النوع قليل جداً، وفي حال عدم توفر ذلك، فإنها تكون قرينة قاطعة على نفي التهمة إذا كان اتهامه بوجود البقعة على جسمه أو ما يتعلق به، وكذا تكون قاطعة في النفي والإثبات بواسطة بصمة الحمض النووي

المسماة DNA. وفي كثير من الحالات، فإن بقع الدم - غالباً - ما تكون العامل الحاسم في إدانة المتهم أو براءته ولقد أسهمت التطورات العلمية والتقنية خلال السنوات القليلة الماضية في تقنية فحص وتحليل الآثار الدموية والتقدم العلمي في طرق تحليل الأنسجة والألياف ومساعدة أجهزة العدالة الجنائية في البحث والتحقيق (Spaulding and Bigbee ...)، ومن ثم إسناد الواقعة الجرمية إلى فاعلها.

فلقد استغل الجناة التطورات وخاصة التقنية منها في ارتكاب أفعالهم غير المشروعة فطوروا أساليبهم الجرمية، وعملوا على نقل عناصر الجريمة وأنماطها ووسائلها إلى أماكن مختلفة، ما جعل السلوك الإجرامي يتصف بالصعوبة والتعقيد، وفي ضوء ذلك لم يعد بوسع الأجهزة المختصة الاعتماد على الوسائل التقليدية لكشف وإثبات الجرائم، سواء من ناحية الطعن في شرعيتها أو الطعن في عدم كفاءتها، ما جعل رجال القانون يتجهون إلى استغلال التطور العلمي والتقني للوصول إلى أساليب علمية حديثة، تعزز الأدلة الجنائية، بل تمكن القاضي من تكوين قناعته الشخصية لاتخاذ قراره في سبيل تحقيق العدالة؛ ولذلك، فإنه يمكن للبقع الدموية أن تكشف سلوك الجاني في جريمة القتل، وذلك من خلال تساقطها وانتشارها في مكان الحادث (المعاينة، ٢٠٠٧)، فوجود بقع دموية غزيرة في مسرح الواقعة يدل على استعمال آلة حادة كالسكين أدت إلى أن ينزف المجني عليه بهذه الكمية، وإصابته في مقتل دليل على أن الجاني ارتكب سلوكاً يمثل جريمة قتل أو شروعا في القتل.

ولا ريب أن الفحص الذي يجري على دم المجني عليه يبين أن هذا الشخص مصاب بعدد من الأمراض التي تسبب الوفاة مثل أمراض الدم، ومن ثم عدم ارتباط النتيجة الجرمية (الوفاة) بالسلوك (الإيذاء)، ومن ثم يمكن الاعتماد على نتيجة الفحص في عدم تكييف الفعل على أنه جريمة قتل، أو أن الوفاة حصلت نتيجة وجود مواد سامة أو مخدرة مسئولة عن تلك الوفاة، ولم تكن نتيجة السلوك الذي قام به المتهم فلا تشكل هذه النتيجة المترتبة على الفعل الذي قام به الجاني (المعاينة، ٢٠٠٧، ص ٤٨)، أو أن تكون الوفاة قد ترتبت على وجود تلك المواد السامة التي أعطاها الجاني للمجني عليه ويعد اعترافه بذلك وتبين أن المواد الموجودة في دم المجني عليه هي التي تسببت بالوفاة دلالة على وجود علاقة

السببية، وهذا ما جاء في حكم محكمة التمييز الأردنية رقم ٧٤٤ / ١٩٩٧ على أنه «لا يغير من أن حقيقة وفاة المجني عليها نشأت عن التسمم الحاد بزيادة السيائيد ولا يعتبر تناقضاً اختلاف نسبة تركيز هذه المادة في دم المجني عليها سواء أكانت نسبة التركيز في الدم أقل أو أكثر مادام أنها تؤدي إلى الوفاة» (مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ١٩٩٧، ص ٦٦). فإذا تشكلت بقعة دموية كبيرة في منطقة واحدة، فهذا يدل على حدوث الوفاة، ما يطلق عليها الرسوب الدموي على الجسم من العلامات الأكيدة على حصول الوفاة، وهي من العلامات المهمة في تشخيص الوفاة.

والبقع الدموية تعد ذات أهمية وتؤدي دوراً سياسياً في تحديد شخصية الجاني، والأمثلة على هذا الدور وهذه الأهمية لا تحصى ومن قبيل ذلك الدور، فاعلية آثار الدم كدليل على إثبات شخصية الجاني أو ضبط محصلات الجريمة في حوزة المشتبه به، أو التوصل إلى الجاني من خلال التلوثات الدموية العائدة له التي تم العثور عليها على ملابس المجني عليه أو أي من إفرازات جسمه أو في مسرح الجريمة (المعاينة، ٢٠٠٧، ص ٤٨)، ويمكن عن طريق تحليل بقع الدم إثبات ارتكاب الجاني للجريمة، كما في حالة قيادة السيارة في حالة السكر أو تحت تأثير المخدر فيمكن تحليل الدم وإثبات تلك الحالة، إذا وجد الكحول في الدم أو وجد المخدر فيه (إبراهيم، ١٩٨١)، وبالنسبة لجريمة الاغتصاب، فإن تمزق غشاء البكارة عند وجوده، وما يرافق ذلك من نزيف دموي هو الدليل الذي يساعد على تكييف الفعل الإجرامي، ويبحث الخبير المختص كذلك عن علامات عامة ناتجة عن مقاومة المجني عليها للجاني، ونستدل على عدم رضا المجني عليها بظهور هذه العلامات على شكل كدمات أو سحجات أو خدوش.

هذا وقد يثار تساؤل حول مدى إمكانية حدوث الموت بسبب فعل انتحار، خاصة وأن الأدوات والوسائل التي تستخدم في جريمة القتل هي ذاتها التي يستخدمها الشخص في فعل الانتحار (رياض، بدون، ص ٥٦٤)، فتظهر البقع الدموية أنه في حالة الطعن الانتحاري بألة حادة يترك بقعاً أكثر غزارة في مقدمة الملابس؛ حيث يرتكب الشخص الفعل عادة وهو معتدل، أما في حالة تسبب الموت أو القتل، فإن البقع الدموية عادة تتجمع في مؤخرة الثوب (البشرى، ١٩٩٧)، (ص ٢٥١)؛ بالإضافة إلى ذلك إذا شوهدت بقع الدم سائلة على أطراف شخص مصاب بجرح متسع في القلب أو الشرايين

الغليظة أو السبائية، فهذا يدل في غالب الأحوال على أن الشخص لم يقتل نفسه، بل قتله غيره بعد ذلك (جمعة، ١٩٩٨، ص ١١٥)، ما يؤكد أنه من الممكن التمييز بين فعل الانتحار وفعل القتل عن طريق البقع الدموية، وكذلك فإن حدوث قصور دموي لعضلة القلب نتيجة لحدوث تصلب الشرايين التاجية يؤدي إلى ارتفاع نسبة طفرة جينية (حدوث تعديل طفيف في تتابع النيوكليوتيد)، واكتشاف تلك الطفرة في الحمض النووي DNA بعضلة القلب يسهل فهم سبب الموت المفاجئ في صغار السن واستبعاد أي شبهة جنائية (الجندي، ٢٠٠٠، ص ١٤٦).

ولما كانت البقع الدموية تثبت وقوع السلوك غير المشروع، فإنها تكون دليلاً لإثبات انتفائه، لانتفاء شرط في السلوك ومن قبيل ذلك، إذا تبين أن البقع الدموية الموجودة في مسرح الجريمة تعود لحيوان وليس لإنسان، فالفحص المعمل للبقع الدموية يستطيع أن يظهر الاختلاف في حجم الكريات الحمراء وشكلها بين الإنسان وغيره من الثدييات (جمعة، ١٩٩٨، ص ١٤٢)، وبما أن محل جريمة القتل لا بد أن يكون إنساناً، إعمالاً لنص المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات الأردني «إذا وقع القتل على حيوان فلا نكون بصدد جريمة قتل؛ لأن الجريمة، تنتفي بغياب الصفة الإنسانية محل الاعتداء» (نمور، ١٩٩٢، ص ٢٤٨)؛ ومن الإنصاف أن نشير إلى أن آثار بقع الدم تلعب دوراً مهماً في تغيير الوصف القانوني للجريمة من جنائية إلى جنحة أو من فعل متعمد إلى فعل خطأ أو قد تجعل الواقعة فعلاً غير معاقب عليه بالمرّة أو قد تعفي أو تخفف من المسؤولية الجنائية، فوجود بقع دموية ولو قليلة جداً على جسم أو ملابس المشتبه به المنكر لوجوده في مسرح الجريمة تمكن الخبراء الجنائيين من تحديد ذاتيتها وربطها بالمجني عليه، ومن ثم توجيه التهمة إليه بقوة، فأثار البقع الدموية تنسب بشكل دقيق إلى المشتبه به باستخدام تقنيات بيولوجية جزائية مثل البصمة الوراثية (Gill, 2000).

وتزداد دقة فحص ومضاهاة آثار بقع الدم بازدياد التقدم العلمي وما يعيننا من هذه الحقيقة، أنه عند الاعتماد على بقع الدم في إثبات أركان الواقعة الجرمية ونسبتها لفاعلها، فإنه وبالرغم من دقة الفحص العلمي في الوقت الحاضر، إلا أن أثر الدم قد لا يقوم كدليل منفرد حتى ولو توافرت شروطه، وإنما يرتبط بغيره من الأدلة على أساس نظرية تساند

الأدلة الجنائية، وهذا ما جاء في قرار محكمة التمييز الأردنية رقم ٢٠٠٧/١١٣٦ «على أن الأصل براءة المتهم حتى تتوافر الأدلة القطعية التي تفيد الجرم واليقين؛ لأن حكم الإدانة لا يقوم على الشك والاحتمال، وإن ما تقضي به المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أن لقاضي الموضوع في المسائل الجزائية الحق في تقدير الأدلة المقدمة والأخذ بها أو طرحها إذا تطرق إليها الشك دون رقابة من محكمة التمييز في هذه المسألة الموضوعية؛ وحيث إن البيئة الوحيدة التي ساققتها النيابة العامة لإثبات ارتكاب المميز ضده للتهمة المسندة إليه هي العثور على بقعة دم للمميز ضده على بعد سبعة أمتار من المحل المسروق وهي بيئة غير كافية ولا تقطع بارتكاب المميز ضده للتهمة المسندة إليه فيغذو طرحها باطلاً، ومن ثم إعلان براءة المميز ضده لعدم قيام الدليل القاطع واقع في محله ومتفق وحكم القانون» (منشورات مركز عدالة، ٢٠٠٧)، وفي حكم آخر رقم ٢٠٠٧/٦٥٢ جاء فيه «إن وجود أدلة مهمة في الدعوى كعينات الدم التي التقطها المختبر الجنائي من أرض الغرفة التي تمت فيها الجريمة، إحداها من فصيلة (AB) للمجنى عليه والأخرى من فصيلة (A)، إضافة إلى وجود عقب سيجارة عليها لعاب إنسان فصيلة دمه (A) وقطعة جريدة ملوثة بالدم وجدت في غرفة مجاورة تعود لشخص آخر غير المجنى عليه، فوجود مثل هذه الأدلة لدى المتهمين لبيان مطابقة العينات المضبوطة مع فصيلة دم كل منهما ولبیان سبب وجود الجريدة الملوثة بالدم في الغرفة المجاورة ولم تتحقق المحكمة ما إذا كان أحد المتهمين يدخن من صنف السجائر الملتقط عقبها في مسرح الجريمة، كل ذلك يستوجب نقض الحكم لسماع البيئة وبيان أثرها في النتيجة التي توصلت إليها المحكمة» (منشورات مركز عدالة، ٢٠٠٧)، وكذلك جاء في حكم محكمة التمييز الأردنية رقم ١٩٩٩/٥٥٢ بأن «... الدفع الجوهري الذي أثاره المتهم بأنه كان موقوفاً لدى شرطة... بتاريخ وقوع الجريمة... إضافة إلى البيئة الفنية التي أكدت أن عينات الدم الملتقطة من مسرح الجريمة لا تعود لأي من المتهمين، كل ذلك يجعل من تبني محكمة الجنايات الكبرى القناعة التي اقتنعت بها محكمة التمييز في قرار النقض السابق، حيث تبين أنه لم ترد أية بيئة قانونية مقنعة تربط المتهمين بالتهمة المسندة إليهما، ويكون الحكم بإعلان براءة المتهمين طبقاً للمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية موافقاً للقانون» (منشورات مركز عدالة، ١٩٩٩).

ولكي لا ينسب السلوك إلى غير فاعله، ولا تكون الأحكام مبنية على الاحتمالات والتخمينات، ومن أجل تحقيق العدالة وإثبات الحق، لا بد من مواجهة التطور الإجرامي والتصدي له بأسلوب علمي متطور وكشفه بتقديم دليل بقع الدم للمحقق، ثم للقاضي، وهذا يعطيه أهمية كبرى في إثبات الجرائم وتحديد المسؤولية، كما أن بقع الدم تمثل عنصر إثبات، ولكن وفق ضمانات وشروط معينة تؤكد صحة وسلامة الدليل.

وليس ثمة شك بأنه بدخول أجهزة مجاهر تقنية النانو لفحص العينات البيولوجية معملياً، أمكن إجراء الفحص الحيوي على بقع الدم، وصارت تعطي نتائج دقيقة بدرجة عالية، ما يعطي مجالاً قاطعاً للجزم بنسبة العينات (الدم) إلى صاحبها ومن ثم التحقق من إسناد الواقعة لفاعلها، وأصبح الاعتماد على هذه التقنية النانوية الحديثة ضرورة لا مناص عنها.

وفي حكم حديث لها، قضت محكمة التمييز الأردنية رقم ٥٩٦/٢٠٠٧ بأنه «.... من استعراض تقرير المختبر الجنائي يتبين أنه قد تضمن وجود تطابق بين الدم الموجود على الفانيلة العائدة للمجنني عليه مع دم المتهم المميز ضده؛ وحيث إنه كان على محكمة الجنايات الكبرى عند وزنها للبيئة، وقبل استبعادها أقوال المجنني عليه من عداد البينات لما رآته فيها من تناقض مؤدٍ لعدم القناعة بصحتها مراعاة ما أرسته الهيئة العامة لمحكمة التمييز بهذا الخصوص، كما سلف بيانه، وسماع شهادة منظم تقرير المختبر الجنائي للتحقق من العينات الواردة في التقرير المذكور ولمن كانت سواءً أكانت الملابس أم الدم...، ولما لم تفعل يكون قرارها سابقاً لأوانه ومستوجباً للنقض لورود هذه الأسباب عليه» (منشورات مركز عدالة، ٢٠٠٧).

والمسألة الفنية لا يجوز للمحكمة أن تحسمها دون الاستعانة بأهل الخبرة، ولذلك قضت محكمة النقض المصرية رقم ٢٦ (١٩٦٤، ص ١٢٦) «بأنه من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه، وإذا هي قد أرجعت خطأ الطاعن الأول في قيادة السيارة إلى هذه المسائل الفنية التي تصدرت لها دون تحقيقها فإن حكمها يكون معيباً».

الخاتمة

لا شك أن العلم يتقدم ومع كل يوم تطالعنا نظريات حديثة في المجال الجنائي تدخل ميدان التطبيق، ومع ذلك فإن الجريمة تتطور وتتخذ لنفسها أساليب جديدة تسير جنباً إلى جنب مع تقدم التكنولوجيا؛ فهناك تسابق بين المجرمين الذين استفادوا من العلم ونظرياتهم في جرائمهم، لذلك كان لزاماً على الباحثين أن يدرسوا ويطبّقوا النظريات الطبيعية والفيزيائية والكيميائية؛ للاستفادة منها في الكشف عن الأدلة الجنائية وتقييمها وتقديمها للمحكمة؛ لذلك أدعو الباحثين إلى الاهتمام بموضوع دور بقع الدم في الإثبات الجنائي (باستخدام تقنية النانو)، وإني أضع هذه الدراسة أمام المختصين مشفوعة بما انتهيتُ إليه من نتائج وتوصيات قد تكون نافعة، وأرجو من الله أن أكون قد وفّقتُ في تقديم مادة علمية تصلح أن تثار من خلالها بعض النقاط المهمة في موضوع هذه الدراسة، وسأذكر أهم التوصيات المثارة من خلال هذا البحث، وبشكل موجز.

التوصيات

أولاً: إعداد الدراسات والبحوث ودعم مؤسسات البحث العلمي، وتطوير معامل فحص وتحليل الآثار المادية عن طريق تزويدها بأحدث الوسائل والأجهزة العلمية الحديثة والكوادر العلمية المؤهلة من خلال الدورات التدريبية المتخصصة الحديثة بشكل دوريٍّ ومُستمر، والعمل على أن يكون ضمن إستراتيجيات السلطات المختصة إنشاء مختبرات ومعامل جنائية مزودة بأحدث التقنيات الحديثة.

ثانياً: وجوب تسليط الضوء على تقنية النانو بإجراء المزيد من البحوث والدراسات بالنظر لحداثة هذه التقنية ومدى الاستفادة منها في المجال الجنائي عامة، والإثبات الجنائي بشكل خاص، وحاجة العدالة الجنائية إلى توضيح بعض المفاهيم وما تُثيره من إشكاليات عملية.

ثالثاً: قرينة بقع الدم هي قرينة علمية تقوم على أسس علمية دقيقة لا يمكن نقضها إلا بوسائل علمية، لا تزال تخضع لمبدأ الاقتناع الوجداني للقاضي فيستبعد من الأدلة

ما لم تقتنع به محكمة الموضوع، وتأتي التوصية بأن يكون هناك تعزيز لدور القرينة العلمية في الإثبات خصوصاً وأننا نسير نحو تقدم علمي سريع، نحتاج إلى مواكبته قدر المستطاع دون أن يكون هناك إهدار للعدالة أو إغفال للحقائق العلمية.

رابعاً: ينبغي لنا تطوير هذه البحوث والدراسات بالطرق العلمية التي تحقق كفاءة النتائج ودقة الاستنتاجات، وسلامة التوقعات عند قراءتها مع الظواهر والمتغيرات التي تطرأ على سلوكيات الأفراد حسبما تكشفها أجهزة العدالة.

المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، حسين محمود، (١٩٨١). النظرية العامة للإثبات العلمي في قانون الإجراءات، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- البطراوي، عبد الوهاب عمر: شرح علم الطب الجنائي، جامعة البحرين، (د.ت).
- البشرى، محمد الأمين، (١٩٩٧). التحقيق الجنائي المتكامل، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- جمعة، جمال الدين، (١٩٩٨). الجديد في أوجه الطعن على التقارير الطبية، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الجندي، إبراهيم صادق، (٢٠٠٠). الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
- الجندي، إبراهيم صادق، والحسيني، حسين، (٢٠٠٢). تطبيقات تقنية البصمة الوراثية DNA في التحقيقات والطب الشرعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- حبيب، حسن، (١٩٦٢). التصوير الميكروسكوبي، مجلة الشرطة، مصر، العدد (٩)، أغسطس.
- حمدي، عبد العزيز، (١٩٧٣). البحث الفني في مجال الجريمة، (سلسلة كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة)، القاهرة، الجزء الأول، عالم الكتب.
- الحويقل، معجب معدي، (١٩٩٩). دور الأثر المادي في الإثبات الجنائي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
- الدروي، زكريا، (١٩٩٨). الكشف عن الجريمة، دار المستقبل العربي.
- الدوسري، مهند إبراهيم، (٢٠٠١). الأدلة المادية الجنائية من مسرح الجريمة إلى قاعة المحكمة، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، الكويت.
- رياض، عبد الفتاح، (بدون). الأدلة الجنائية المادية، (كشفها وفحصها)، دار النهضة العربية.

- الزحيلي، محمد مصطفى، (٢٠٠٨). حجية القرائن المعاصرة في الإثبات، (دراسة مقارنة)، دورية الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (٦٤)، مجلد (١٦).
- سلامة، سعد أحمد محمود، (٢٠٠٧). مسرح الجريمة، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عاشور، محمد أنور، (١٩٧٨). الموسوعة في التحقيق الجنائي العملي، الطبعة الثانية، عالم الكتاب، القاهرة.
- عنب، محمد محمد، (١٩٨٨). معاينة مسرح الجريمة، رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، مصر، القاهرة.
- أبو القاسم، أحمد، (١٩٩٣). أساليب البحث الجنائي بين أصالة العلم ورجاحة الفكر، مجلة الأمن العام والقانون، مصر، السنة الأولى، العدد (٢)، يوليو.
- أبو القاسم، أحمد، (١٩٩٠). الدليل المادي ودوره في الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة الزقازيق.
- قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، رقم ٩ لسنة ١٩٦١ .
- قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وفقاً لآخر تعديلاته.
- كريشكوف، ويارو سلافيسف: الكيمياء التحليلية، ترجمة: عيسى ممدوح، ١٩٨٢، موسكو، دار مير للطباعة.
- الكيلاي، فاروق، (١٩٨١) محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، الجزء الأول، الأردن، عمان، (د. ن).
- المجلة القضائية، تصدر عن المعهد القضائي الأردني.
- مجلة نقابة المحامين الأردنية، عمان، الأردن.
- مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض المصرية.
- المعاينة، منصور عمر، (٢٠٠٠). الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- _____، (٢٠٠٧). الطب الشرعي في خدمة الأمن والقضاء، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد (١٤٢٨).
- نمور، محمد سعيد، (١٩٩٠). الجرائم الواقعة على الأشخاص في قانون العقوبات الأردني، دار عمار، عمان.

المراجع الأجنبية

- Bozec Laurent and Horton, Michael; Topography and mechanical properties of single molecules of type I collagen using atomic force microscopy, Biophys. J.88 4223–4231.(2005)
- Craig, More Three-dimensional Models for bloodstain pattern analysis. Journal of Forensic Identification. Vol. 52. No. 2. (2002).
- Inoue , H and Others; A new marker for estimation of bloodstain age by high-performance liquid-chromatography, Forensic Sci. Int. 57. ,(1992).
- Hilikeri, Vinay, Bai, Manjula, and Others: Nanotechnology. The arm our of arm our of forensics; Uolu me 39 Issuel, p 10- 11 (2012).
- Henry, Lee and Others; Henry Lees Crime Scene Handbook. San Diego.: Elsevier LTD.(2001).
- <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- <http://Europa.eu.int/ISPO/legal/en/comcrime/sieber.doc> (042002-11-).
- <http://nanozone.org/sem/sem.swf>
- Gill, P: Role of short tandem repeat DNA in forensic casework in the UK _ past, present, and future perspectives, Biotechniques 32 366–385. (2002).
- Strasser, Stefan and Others: Age determination of blood spots in forensic medicine by force spectroscopy. Forensic Science International 170 8–14 . ELSEVIER, (2007) , P 11.
- O’Hara, Charles and O’Hara, Gregory: “Fundamentals, of Criminal Investigation. U.S.A “. Charles Tomas publisher.(1980).

الخصائص السيكومترية لاختبار ترير الألماني

للضغوط النفسية المزمنة

(صورة سعودية أولية)

DOI: 10.12816/0007964

د. إسماعيل محمد طنحور

أستاذ علم النفس المساعد - كلية الأداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

د. خالد محمد قليوبي (*)

أستاذ علم النفس المساعد - كلية الأداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

الملخص

اختبار ترير من الاختبارات المعيرة المهمة التي تكشف عن الضغوط النفسية المزمنة لدى الفرد، يُعد ويستخدم على نطاق واسع في ألمانيا في البحث والتطبيق في مجالات عدة (بحوث الضغط النفسي وعلم نفس الصحة وعلم نفس العمل وتنمية الموارد البشرية والإرشاد الوظيفي). يتكون الاختبار من ٥٧ عبارة تشكل تسعة أبعاد تمثل الضغوط النفسية عند الفرد، وهي (ضغط العمل، عدم الرضا عن العمل، التحمل فوق الطاقة في العمل، الضغط الاجتماعي، ضغط التفوق والنجاح، النقص في الاعتراف الاجتماعي، التوترات الاجتماعية، العزلة الاجتماعية، القلق المزمن). وقد هدفت الدراسة الحالية إلى فحص البنية العامية للاختبار في المجتمع السعودي. وهذا بدوره يعد ذا أهمية ورافداً في البحث العلمي والتشخيص النفسي. وتكونت عينة الدراسة من (٩٥٢) فرداً من مختلف فئات المجتمع، تراوحت أعمارهم بين (٢٠ و ٥٥ سنة). وبلغ عدد الذكور (٥٤٢) وعدد الإناث (٤١٠).

وقد أشارت المخرجات الإحصائية للتحليل العاملي للبنود إلى تشبع أغلب بنود الاختبار على العوامل المستخلصة من التحليل العاملي، وهذا مؤشر جيد للصدق التكويني للاختبار. مع الإشارة إلى تباين في تشبعات بعض البنود على عوامل محددة مختلفة بذلك عن تشبعها في الاختبار الأصلي. وتفاوتت معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمتغيرات الاختبار المستخلصة بين المقبولة والجيدة. وقد بينت نتائج هذه الدراسة بعض الشواهد على خصوصية المجتمع السعودي فيما يتعلق بتشبع بعض البنود خلافاً للبنية العامية للاختبار الأصلي والدراسات السابقة وعلاقة المتغيرات ببعضها البعض من جهة، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين لمعايشة الضغوط النفسية؛ إذ أشارت النتائج إلى دلالة الفروق لأغلب المتغيرات المستخلصة لصالح الإناث.

الكلمات المفتاحية: اختبار ترير الألماني، ضغوط نفسية، مصادر الضغوط، تقنين، صورة سعودية.

Khaid1970@hotmail.com (*)

ورد إلى المجلة بتاريخ ١٤/٩/٢٠١٣م وقبل للنشر بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م

Abstract

The Factor structure of the “Trier Inventory for Chronic Stress (TICS)” was investigated in samples of ٩٥٢ individuals representing different segments of the Saudi Society, ages between ٢٠-٥٥ years. The factor analysis revealed seven dimensions which represents stress at Saudi Society. They are: Work Overload, Social Overload, Pressure to Perform, Excessive Demands from Work, Lack of Social Recognition, Social Isolation and Chronic Worrying. The Internal consistency of the test coefficients were satisfactory and validity. The results showed evidence of the particularity of Saudi society regarding the loading of some items comparing to the original test.

Key Words: German Trier test, psychological Stress, sources of stress, standardizaton, Saudi version.

التعريف بموضوع البحث

أصبح التعرض للضغوط النفسية والتأثر بها سمة من سمات العصر الحديث التي تلاحظ في حياتنا اليومية بما فيها من أحداث ضاغطة ناتجة من ظروف خارجية أو داخلية أو كليهما، إيجابية كانت أم سلبية، التي تفرض بدورها تغيرات مهمة في حياتنا وفي الطريقة التي نتوافق بها مع أنفسنا ومع البيئة التي نعيش فيها وتضعنا أمام تحديات ومتطلبات قد نكون عاجزين عن تلبيتها وتجاوزها، في حين أن تزايد هذه الأحداث والتغيرات يشكل عبئاً على الفرد ويكون عرضة للضغوط النفسية؛ وهي بدورها تؤثر بدرجة ما على صحتنا النفسية والجسدية، فكثير من الأمراض السيكوسوماتية كالسكري وأمراض القلب وضغط الدم تبين أنها ذات صلة قوية بالضغوط اليومية والإجهاد والتعب النفسي (Reschke & Schroeder, 2012؛ عثمان، ٢٠٠٦؛ إبراهيم، ٢٠٠٥).

ولا ننكر أن وجود مستوى معين من الضغوط أمر ضروري ومفيد في حياة الإنسان ويعد حافزاً للفرد على تحسين أدائه في العمل ومهام الحياة اليومية، إلا أن تعرض الفرد لقدر كبير من الضغوط يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة النفسية للفرد (Reschke & Schroeder, 2013؛ Kaluza, 2013؛ رضوان، ٢٠٠٩).

وقد كان موضوع الضغوط النفسية وما زال مجالاً خصباً للعديد من البحوث في العلوم النفسية والاجتماعية، وتركز الاهتمام سابقاً وبصورة أساسية على البحث في مجال الضغوط النفسية (المؤقتة) الآنية منها، فتنوعت الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة فكان بعضها عبارة عن دراسات حصر وسبر للضغوط النفسية ومدى انتشارها لدى فئة معينة في المجتمع، ومنها ما ركز على دراستها لمهنة دون أخرى، وثمة دراسات تناولت الضغوط النفسية وعلاقتها بالتغيرات النفسية والمؤشرات الجسمية والصحة العقلية والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم والعلاقات مع الآخرين، فعلى سبيل الذكر وليس الحصر (دراسة عبد الله بن عبد العزيز السلطان، ٢٠٠٠) «مصادر الضغوط المهنية لدى معلمي المرحلة الثانوية، بمدينة الرياض، في ضوء بعض المتغيرات»، ودراسة محمد أبو رأسين (٢٠٠٣) «العلاقة بين أحداث الحياة الضاغطة وتقدير الذات لدى عينة من الأطفال السعوديين»، ودراسة عيَّاش بن سمير معزي العنزي (٢٠٠٤) «علاقة الضغوط

النفسية ببعض المتغيرات الشخصية لدى العاملين في المرور بمدينة الرياض»، و دراسة عبير بنت محمد حسن الصبان (٢٠٠٣). «المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالضغوط النفسية والاضطرابات السيکوسوماتية لدى عينة من النساء السعوديات المتزوجات العاملات في مدينتي مكة المكرمة وجدة»، و دراسة صباح قاسم سعيد الرفاعي و شاهين عبد الستار رسلان (٢٠٠٨) «الضغوط النفسية لدى الفتيات المتأخرات زواجياً في المجتمعين المصري والسعودي»^(١).

وفي الفترة الأخيرة زاد الاهتمام أيضاً بالضغوط النفسية المزمنة ودراساتها ومحاولة إيجاد أداة لقياسها وتحديد أبعادها، ولا سيما في البيئات الغربية، مع الإشارة هنا أيضاً إلى ندرة مثل هذه الدراسات والبحوث وتطوير أدوات قياسها في البيئات العربية. فأغلب الدراسات التي تم ذكرها كانت قد استخدمت أدوات لقياس الضغوط النفسية الآنية، والشيء المشترك بينها أن الباحثين قاموا بتصميم أدوات قياس الضغوط النفسية بأنفسهم بحيث تخدم إجراء دراستهم فقط؛ نظراً لعدم وجود مقاييس واختبارات نفسية معيرة تقيس هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية، وتعطي مؤشراً إلى ضرورة إيجاد مثل هذه الاختبارات لقياس هذه الظاهرة المهمة وتأثيرها على صحتنا النفسية. ومن أهم هذه الأدوات التي ظهرت في هذا المضمار مقياس ترير للضغوط النفسية المزمنة، وهو يعد من الاختبارات الحديثة في هذا المجال ضمن البيئة الألمانية، حيث صدرت النسخة الأخيرة عام ٢٠٠٤. واستخدم على نطاق واسع حالياً في ألمانيا، سواء في مجال التشخيص والعلاج أم في مجال البحوث والدراسات، فلا يكاد مركز صحي نفسي إرشادي أو علاجي يخلو من هذا الاختبار، فهو من الاختبارات المرخص باستخدامها واعتمادها مهنيًا، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم استخدامه من قبل وزارة الصحة الألمانية في دراسة استهدفت قياس الضغوط المزمنة وأثرها على الشعور بمستوى الصحة النفسية لدى البالغين، الدراسة تمت ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ على عينة قوامها (N = ٥٨٥٠) ضمن فئة عمرية ما بين (١٨ و ٦٤)، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن ٩, ١٣٪ من النساء يعانين من الضغوط المزمنة مقابل ٢, ٨٪ من الرجال. وأنه بازدياد المستويين الاجتماعي والاقتصادي لأفراد

(١) أُشير إلى بعض الدراسات دون الدخول بتفصيلاتها، وذلك من أجل إبراز أهمية وجود اختبارات مقننة ومعيرة تعطي نتائج موضوعية وصادقة في هذا المجال في البيئة العربية عامة والسعودية خاصة.

العينة وبوجود دعم اجتماعي كبير تنقص درجة التأثر بالضغط، وأن الأفراد الذين يعانون الضغوط المزمدة يظهر أعراض الاكتئاب والاحترق النفسي واضطرابات النوم (Hapke, et al., 2013).

والاختبار تم إعداده في جامعة ترير الألمانية من قبل كل من شولتز و بيكر (Schulz & Becker)، وقد تم بناؤه وتطويره على ثلاث مراحل متتابعة من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٤. فهو اختبار معير، ويتضمن ٥٧ بنداً^(١)، ويستخدم للتشخيص الفارق للضغط النفسي المزمدة ضمن مستويات مختلفة. وعند الإجابة عن أسئلة الاستبانة يدلي الأشخاص بعدد المرات التي عايشوا أو خبروا فيها الموقف المذكور خلال فترة الثلاثة أشهر الأخيرة. ويشتمل الاختبار على تسعة متغيرات أو أبعاد، وهي: الإرهاق في العمل والإرهاق الاجتماعي وضغط النجاح وعدم الرضا عن العمل وعدم القدرة على التحمل ونقص الاعتراف الاجتماعي والتوترات الاجتماعية والعزلة الاجتماعية والقلق المزمدة.

ويستخدم الاختبار مع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٦ و ٧٠ سنة) من جميع المهن، وفي جميع ظروف الحياة، مثل: (عمال، وطلاب، ومرضى، ومتقاعدين، وربات بيوت، وتلاميذ، وجنود، ومديرين ورجال أعمال وأصحاب شركات ومعلمين وعاطلين عن العمل). وكون الاختبار معيراً فيمكن تطبيقه في التشخيص الجماعي، وفي الحالات الفردية، ومن أهم مجالات تطبيقه: البحوث العلمية في مجال علم النفس الإكلينيكي والصحي، وخاصة في قياس الترابط بين الضغوط النفسية المزمدة والصحة النفسية والجسدية، وكذلك يستخدم في مجال العيادات النفسية والمشافي، وفي إعادة التأهيل بعد المرض، ويستخدم أيضاً في مجال تقويم العلاج النفسي. وكذلك يستخدم في عملية تقويم التدريب من أجل تحسين طرائق التغلب على الضغوط من خلال تطبيق قبلي وبعدي، حيث يحسب الفرق القبلي والبعدي للبرنامج العلاجي. فضلاً عن استخدامه في مجال الإرشاد النفسي في مواجهة الضغوط النفسية، حيث يناقش المرشد أو المعالج نتائج هذا الاختبار مع المفحوص، ويستطيع المرشد أن يشرح الدرجة التي وصلت إليها الضغوط النفسية عند المسترشد، والجوانب الشخصية المسببة لها، والمواقف التي تؤدي دوراً في نشوء هذه

(١) يمكن التواصل مع الباحثين للحصول عن نسخة من الاختبار.

الضغوط ، ونتيجة لهذه العملية الإرشادية يستطيع الشخص الذي يعاني الضغوط النفسية أن يقدر قدراته في مواجهة الضغوط تقديراً جيداً. إضافة إلى إمكانية استخدامه في عملية البحث العلمي، في قياس مدى انتشار الضغوط النفسية في مجتمع ما، أو في تشخيص الضغوط النفسية عند الأفراد في مهنة ما (Schulz, et al., 2004). وفي دراسة أجريت في جامعة لايبزيغ (٢٠١٢) تم فيها إعادة التأكد من البنية العاملية للاختبار وقياس مدى تأثير الضغوط النفسية المزمدة بالعمرو والجنس، تكونت العينة من (N = ٢٣٣٩) فرداً ضمن فئة عمرية (١٦ - ٩٩)، أظهرت النتائج نسبة اتساق داخلي وثبات تراوحت بين جيدة وجيدة جداً للاختبار، وأن الإناث الأصغر سناً ضمن فئة عمرية من ٣٥ إلى ٤٤ يعانون ضغوطاً نفسية مزمدة أكثر من الذكور الأكبر سناً. (Petrowski, et al., 2012)

ورغم أهمية دراسة هذا الموضوع والاهتمام به، فإننا بالكاد نجد دراسة واحدة على المستوى المحلي ضمن البيئة السعودية أو على المستوى العربي تناولت موضوع الضغوط النفسية المزمدة، عدا دراسة الباحث حكمت الديب (٢٠٠٩)، الذي حاول من خلالها تقنين هذا الاختبار على البيئة السورية؛ لما له من أهمية كبرى في مجال الاستخدام التشخيصي والعيادي، تكونت عينة دراسته من (N = ٢٨٢٦) من كلا الجنسين ضمن فئات عمرية تراوحت بين ١٦ - ٧٠، وتوصلت النتائج إلى الاحتفاظ ب ٥٠ بنوداً من بنود الاختبار الأصلي، توزعت على تسعة عوامل تطابقت مع أبعاد الاختبار الأصلي، وإن اختلفت في عدد بنود كل بعد وتشبعاتها، وأظهرت النتائج أيضاً درجة جيدة من الثبات والاتساق الداخلي تسمح باستخدامه في البيئة السورية، كما بينت النتائج اختلاف معاشية الضغوط المزمدة بين الذكور والإناث في أغلب الأبعاد لصالح الإناث^(١).

والمملكة العربية السعودية كغيرها من البلاد العربية تسعى للاستفادة مما حققته دول العالم من تقدم وتطور في ميدان بناء الاختبارات، فكانت من ضمن الخطط الإستراتيجية للجامعات العمل على تشجيع توطين وتقنين الاختبارات النفسية الأجنبية بما يلائم ثقافة المجتمع العربي السعودي؛ لأنها من أهم الوسائل القياسية التي تتصف بدرجة مقبولة

(١) رسالة ماجستير في جامعة دمشق غير منشورة. والباحثان يشكران الدكتور جاسم المنصور والباحث حكمت الديب للسماح لهما بالاطلاع على الرسالة.

من الموضوعية والدقة العلمية تجعل من الممكن استخدامها والاعتماد على نتائجها؛ لذا تم انتقاء اختبار ترير للضغوط النفسية المزمدة الذي تم بناؤه في البيئة الألمانية؛ لكونه من الاختبارات الحديثة التي تقيس الضغوط النفسية المزمدة وحقق نتائج جيدة في هذا المجال، بالإضافة إلى كثرة الأبعاد التي يقيسها، حيث بلغت تسعة أبعاد، فضلاً عن تعدد مجالات استخدامه في التشخيص النفسي والإرشاد النفسي ومجالات الصحة المهنية.

ونظراً لأهمية هذا الاختبار ومجالات استخدامه من جهة، وقلّة الاختبارات التي تقيس الضغوط النفسية المزمدة في البيئة العربية عامة، وانعدامها في البيئة السعودية خاصة، من جهة أخرى، يحاول البحث الحالي وضع صورة أولية مفحوصة عاملياً للاختبار تكون مناسبة للبيئة السعودية وجعله قيد الاستخدام وفي متناول الباحثين والدارسين والمشتغلين بالعلاج والإرشاد النفسي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

تعنى الدراسة الحالية بتوفير صورة أولية من اختبار ترير للضغوط النفسية المزمدة على البيئة السعودية؛ نظراً لعدم وجود مقاييس واختبارات نفسية معيرة لقياس الضغوط في المملكة العربية السعودية في حدود علم الباحثين، وكذلك بحث الفروق بين الجنسين في معاشة الضغوط النفسية المزمدة في الثقافة السعودية؛ وذلك انسجاماً مع ما توصلت إليه الدراسات التي تم ذكرها، سواء في البيئة الألمانية أم في البيئة السورية، التي بينت أن معاشة الضغوط النفسية ترتبط بعامل الجنس، وبخاصة أن للبيئة السعودية خصوصية فيما يتعلق بالمرأة ونظرة المجتمع لها.

تساؤلات الدراسة

بناء على ماسبق يمكن تحديد تساؤلات الدراسة فيما يلي:

- ١ - ما الخصائص السيكمترية لاختبار ترير للضغوط المزمدة في البيئة السعودية ؟
- ٢ - هل هناك فروق بين الجنسين على أبعاد الاختبار ؟

أهداف الدراسة

تحددت أهداف الدراسة الحالية في:

- ١ - فحص المكونات العملية لاختبار ترير للضغوط النفسية المزمنة.
- ٢ - تحديد الفروق بين الجنسين على أبعاد الاختبار المختلفة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى في المملكة العربية السعودية والثانية عربياً التي تتناول اختبار ترير للضغوط النفسية المزمنة موضوعاً لها، ومن ثم فهي تشكل إسهاماً في توفير أداة في القياس تساعد المتخصصين النفسيين والإكلينيكين العرب على تشخيص أبعاد الضغوط النفسية المزمنة، ومن ناحية أخرى تمد الباحثين في الميدان النفسي بأداة موثوقة يمكن أن تستخدم في إجراء دراسات إكلينيكية متنوعة حول الضغوط النفسية المزمنة لفئات متنوعة ومتعددة ضمن إطار المجتمع.

مفاهيم الدراسة وأساسها النظري

الضغوط النفسية المزمنة وأبعادها

تهدف دراسة الضغوط النفسية المزمنة إلى التعرف على الضغوط المتكررة بصورة مستمرة في السياق اليومي والتعرف على آثارها المرضية ومعرفة العلاقة بين متغيرات البيئة الاجتماعية وسمات الشخصية من جهة والأضرار الجسدية من جهة أخرى. ويمكن التفريق بين الضغوط المؤقتة والضغوط المزمنة من خلال مدى تكرارها وتكرار أسبابها، ويوصف الضَّغَطُ النَّفْسِيُّ المَزْمَنُ على أنه دور طويل من الإنهاك تتلاحق فيه أحداث قد تكون صغيرة أحياناً لكنها تتراكم مع الزمن لتشكل سلسلة من الضغوط المتواصلة؛ التي تجعل الجسم مستنزفاً وغير قادر على الاستمرار في المقاومة، بل تُضعف مقاومته وهذا ما يحدث في بيئة العمل المرهق أو استمرار الزواج الفاشل والمشاحنات اليومية (Schulz, et al., 2007; Schlotz, et al., 2005).

تم اعتماد مفهوم الضغوط النفسية الناتجة ضمن إطار التفاعل بين الفرد وبيئته في بناء اختبار ترير للضغوط النفسية المزمدة، التي تنشأ بسبب عدم التوازن بين قدرات الفرد وإمكاناته وسماته الشخصية وبين المطالب والتحديات التي تواجهه. كما أن الصفات الخاصة للمطالب والمهام التي تواجه الفرد تكون بدورها مصدراً من مصادر الضغوط النفسية عندما لا تتناسب مع المصادر الفعالة أو البنوية له التي قد ترجع إلى الكمية الكبيرة من المهام أو الواجبات التي ينبغي للفرد إنجازها في وقت محدد، أو إلى العلاقات الاجتماعية المتعددة التي يجب عليه أن يقوم بها (Schulz, et al., 2007). يضاف إلى ذلك مدى الإجهاد أو التعب النفسي الناتج عن عدم التوازن بين كمية المطالب التي يجب أن ينجزها خلال فترة معينة وبين المصادر أو الاحتياطات التي يمكن أن توضع تحت تصرف من أجل التغلب على هذه المطالب أو التحديات. وقد يكمن سبب الضغوط النفسية ليس فقط في كمية المهام أو العلاقات التي يجب على الفرد القيام بها، ولكن في تعقيدها، وفي هذه الحالة ينشأ عدم التوازن بين صعوبة المهمة أو العلاقة وبين القدرات الشخصية التي يمتلكها الفرد والمطلوبة لتنفيذ المهمة مثل (المؤهلات والكفاءات، القدرات الاجتماعية، مدى توفر الإمكانية في سؤال شخص ما عن دعم أو مساعدة). وقد تنشأ هذه الضغوط النفسية أيضاً عندما يجب على الفرد تنفيذ مهمة ما، بالرغم من عدم تقبله لها، فالضغوط النفسية في هذه الحالة تكون نتيجة عدم توازن بين محتوى المطلب الذي يجب أن ينجز وبين رغبة الفرد الذي يجب أن ينجز هذا المطلب. وقد تنشأ الضغوط النفسية أيضاً نتيجة فقدان المكافأة أو الثواب، ويحدث ذلك عندما يبذل الشخص جهوداً في تنفيذ مهمة ما أو عندما يقوم بتنفيذها على أكمل وجه، ولا يحصل على التقدير المناسب من الأشخاص المسؤولين عن تقييم هذا العمل. وقد تكون الضغوط النفسية مرتبطة غالباً بالحالة الانفعالية السلبية للفرد عندما يعيش حالة اشمئزاز أو كراهية لوضع مرافق لعملية إنجاز شيء ما، عندها يحاول الفرد التهرب أو التملص من إنجاز المهمة أو التغلب على هذه المطالب، فيسبب ذلك ظهور حالة انفعالية سلبية مثل (الخوف، الغضب، الإحباط) فتنشأ الضغوط النفسية.

(Avison, et al., 2010 ; Schulz & Lars, 2007 ; Schulz, et al., 2004:8)

مجالات الضغوط النفسية المميزة لاختبار ترير

الإرهاق في العمل (ضغط العمل)

يشير هذا المصطلح إلى قيام الفرد بالكثير من المهام في سياقه اليومي بسبب كثرة الأعمال والمهام التي يجب عليه القيام بها وإنجازها في زمن محدد. وقد عرّف لازورس (Lazarus, 2003) ضغط العمل بأنه رد فعل الأشخاص تجاه المطالب الخارجية عندما يشعرون أنها تفوق احتياهم، وأنها ناتجة عن تغيرات فسيولوجية نفسية وسلوكية، ومن مؤشرات غياب الحماسة تجاه العمل والشعور بعدم إنجاز أي هدف، حيث يشعر الفرد بعدم الرضا عن الأداء، وأن جهوده لا تؤدي إلى تحقيق أية تغيرات، وأنه لا يتلقى التميز والتعويض المتوقع (Litzcke, 2013؛ المطيري، ٢٠١٠؛ رجاء، ٢٠٠٨؛ Schulz, et al., 2004:11).

الإرهاق الاجتماعي

وهو ينشأ عندما تكون كمية المطالب الاجتماعية التي تواجه الفرد كبيرة جداً. ويتجلى ذلك من خلال شعور الفرد بأن تحمل المسؤولية بصورة كبيرة تجاه الآخرين ومحاولة مساعدتهم يصبح أمراً مرهقاً، خاصة عندما يكون مهتماً بمشكلات الآخرين ليشعروا هم بالراحة، بالإضافة إلى ذلك يجب عليه أن يبرمج نفسه حسب حاجاتهم (Schulz, et al., 2004: 12).

ضغط التفوق (النجاح)

تنتج الضغوط النفسية هنا عندما يحاول الفرد القيام بمهمة ما، وحيث لا يُسمح بوقوع أي خطأ يمكن أن يعرقل تنفيذها. عند تعرض الأفراد إلى هذه الضغوط تظهر عليهم أعراض مختلفة قد يكون لها تأثير سلبي على أداء عملهم، فيصبحون متوتري الأعصاب وتظهر عليهم مظاهر القلق المزمن والغضب السريع، ومن ثم يكونون غير قادرين على تخفيف الآثار النفسية الناجمة عن هذه الضغوط (إبراهيم، ٢٠١٠؛ حسين وحسين، ٢٠٠٦؛ Schulz, et al., 2004: 12؛ الرفاعي، ٢٠٠٣) ومن عوامل الضغط المرتبطة بهذا المصدر الخوف من عدم النجاح في العمل الجديد أو عدم التمكن من مسايرة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية (المشعان، ٢٠٠٤).

عدم الرضا عن العمل

يشعر الفرد بعدم الرضا عن العمل عندما يجب عليه أن ينجز مهمة ما أو وظيفة ما ولكنه يرفض القيام بها داخلياً، أو لا يرغب في القيام بها؛ لأنها لا تتناسب مع رغباته وليس لديه أية دافعية للقيام بها (المطيري، ٢٠١٠؛ Schulz, et al., 2004:14).

التحمل فوق الطاقة في العمل

يشعر الإنسان هنا بأنه لم يعد يتحمل القيام بأية أمور تخصه أو تخص الآخرين، وأن الأمور باتت تفوق طاقته وخاصة عندما تكون إجراءات تنفيذ مهمة ما أو عمل ما أو التغلب على موقف ما في غاية الصعوبة والتعقيد، ولا يتناسب مع إمكانيات الفرد ومؤهلاته (رجاء، ٢٠٠٨؛ عثمان، 2006؛ Schulz, et al., 2004:14).

النقص في الاعتراف الاجتماعي

تنشأ الضغوط النفسية هنا نتيجة عدم حصول الفرد على التقدير والاحترام وما يعرف بالمكافأة الاجتماعية المناسبة للجهود التي يبذلها؛ فهي نتيجة شعوره بأنه مرفوض ومنتقد بصورة دائمة، وكذلك ليس معترفاً به؛ فالإنسان بحاجة للتقدير؛ لأنه يولد مشاعر إيجابية لديه تؤدي إلى زيادة ثقته بنفسه التي بدورها تساعد على النجاح والتفوق (عبد اللا، ٢٠١٠؛ Schulz, et al., 2004:15).

التوترات الاجتماعية

يفهم من مصطلح التوترات الاجتماعية الضغط على الفرد من أجل أن يقوم بعمل أو إنجاز ما أو مشاريع معينة تكون في الحقيقة معارضة جداً لمخططاته، ويجبر على أن يتكيف معها؛ في هذه الحالة ينشأ وضع غير متوازن بين مقاصد ورغبات الفرد الذاتية ومقاصد الآخرين وهذا الوضع غير المريح يتحول إلى صراعات (Schumacher, et al., 2002؛ Schulz, et al., 2004:15؛ Kaluza, 2013).

العزلة الاجتماعية

تعني العزلة الاجتماعية سوء التكيف الذي يتولد لدى الفرد بسبب شعوره بعدم انتمائه إلى الجماعة، وأنه وحيد ومنفصل عن محيطه وعن عالمه. يعيش الإنسان العزلة الاجتماعية عندما تسبب العلاقات الاجتماعية له إجهاداً أو ضغطاً نفسياً، حيث أوضحت بعض الدراسات أن بعض الناس يحاولون تجنب مواقف التفاعل الاجتماعي ويميلون إلى العزلة الاجتماعية، نتيجة لإحساسهم بعدم المشاركة أو الانتماء إلى أفراد المجتمع، وقد يؤدي بهم إلى الانزواء والانسحاب من النشاطات الاجتماعية المفيدة والمسلية، وهذا ما يزيد من حدة حالة الضغط على المدى البعيد (رضوان، ٢٠٠٩؛ Schulz, et al., 2004:16؛ الرفاعي، ٢٠٠٣).

القلق المزمن

يعدُّ القلق مصدراً داخلياً من مصادر الضغوط النفسية، ويوجد ارتباط بين القلق المزمن من جهة والضغوط ومتغيرات الصحة النفسية من جهة أخرى، ولهذا السبب يجب ألا يغيب هذا العامل (القلق) عن البحث عند قياس الضغوط النفسية المزمنة.

إن وجود الضغوط النفسية بحد ذاته مثير للقلق، وقد يسبب القلق عدم التغلب على الضغوط، ويؤدي إلى نتائج أكثر سلبية، وفي هذه الحالة يكون القلق مقوياً للضغوط النفسية. والقلق يعتمد على التقييم غير المطمئن للأحداث وحالة من الخوف الغامض الشديد الذي يملك الإنسان ويسبب له كثيراً من الكدر والضيق والألم، كما أن الشخص القلق يفقد الثقة بنفسه والقدرة على التركيز (Schulz, et al., 2004:16؛ عثمان، ٢٠٠٦).

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني لتنفيذها، وهو النصف الثاني من عام ١٤٣٤هـ، ومكان إجرائها المحدد في إطار المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، وبخصائص العينة المكونة من فئات مختلفة من المجتمع السعودي، وبالقدرة التنبئية لبنود الاختبار نفسه، وبمدى فاعلية الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحقيق هدف البحث.

منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة؛ لكون هذا المنهج مرتبطاً منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وما زال هو الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية حتى الآن (عبد الوهاب و سليمان، ٢٠١٣)، ومن ناحية أخرى فإن خطوات وأهداف هذا المنهج تتفق مع هدف البحث الحالي وتحققها، وذلك بفحص البنية العائلية وقياس الكفاءة السيكمترية للاختبار موضوع الدراسة.

إجراءات الدراسة

عينة الدراسة

تم إجراء الدراسة الأساسية للاختبار على عينة من المجتمع السعودي (ن=٩٥٢) شخصاً سحبت بطريقة عرضية، تراوحت أعمارهم بين (٢٠ عاماً و ٥٥ عاماً) بمتوسط عمري قدره (٢٢, ٢٨) وانحراف معياري قدره (٨, ٨). وبلغ عدد الذكور (٥٤٢) وعدد الإناث (٤١٠). والجدول رقم (١) يوضح خصائص العينة المسحوبة وفقاً لمتغير الجنس و لمتغير طبيعة العمل. أثناء تطبيق الاختبار تمت الاستعانة ببعض الطلاب والطالبات المهتمين بالبحث العلمي، ومن أبدوا رغبة وحماسة وتعاوناً في المشاركة بهذا البحث، حيث تم عقد ورشة عمل للطلبة خاصة بهذا البحث وتم فيها شرح الاختبار وأبعاده لهم بالتفصيل والغاية منه وكيفية تطبيقه، على اعتبار أن الطلبة يتبعون لمدن وقرى مختلفة من المنطقة الغربية في المملكة.

الجدول (١) وصف العينة وفقاً لمتغير الجنس وطبيعة العمل

الجنس - طبيعة العمل	ذكور	إناث	المجموع
عاطل عن العمل	٤٦	-	٤٦
العمل في مجال التعليم	٩٤	١٤	١٠٨
ربة منزل	-	٣٩١	٣٩١
العمل في المجال العسكري	٧٢	-	٧٢
طالب/ طالبة	١٧٠	٥	١٧٠
موظف وأعمال حرة	١٦٠	-	١٦٠
المجموع	٥٤٢	٤١٠	٩٥٢

أداة الدراسة

الأداة كما سلف هي اختبار ترير لقياس الضغوط النفسية المزمدة بشكله النهائي الذي يتألف من (٥٧) بنداً. تشكل الأبعاد التسعة التي تم شرحها مسبقاً. ولقد مر القياس بعدة مراحل في سبيل إعداده. كخطوة أولى تمت ترجمة المقياس إلى اللغة العربية مع التركيز على ترجمة المفاهيم، وليس الترجمة الحرفية مع أخذ متغير الثقافة بعين الاعتبار ولا سيما أن مجتمع الدراسة يتميز بخصوصية ثقافية واجتماعية تميزه، يجسدها ويدعمها نتائج بحوث عديدة (انظر الرويتع، ٢٠٠٠) مع المحافظة على محتوى كل فقرة من فقرات الاختبار. وبعد ذلك تم عرض الترجمة على خيرة في اللغات ممن تتقن اللغة العربية والألمانية وتتعامل مع اللغتين كلغة أم^(١) لإبداء الرأي في تطابق الترجمة مع النسخة الألمانية واقتراح البدائل فيما لو كانت هناك أخطاء في الترجمة لاحتواء المقياس على بعض العبارات والمصطلحات التي تستعمل على نطاق البيئة الألمانية التي يصعب إيجاد ما يقابلها تماماً في اللغة العربية. ولتوفير مزيد من الثقة بالترجمة العربية للمقياس والتأكد من سلامتها والمطابقة مع الأصل تم ما يعرف بالترجمة العكسية (Back Translation) للأداة من قبل شخص آخر دون إطلاعه على النسخة الأصلية الألمانية، حيث قام بها

(١) يشكر الباحثان الدكتورة سوزان كرم مسؤولة قسم اللغة الألمانية في جامعة عفت ومثلة لهيئة التبادل الثقافي الألمانية في جدة.

أحد الأساتذة من اختصاص علم النفس، وممن يتقن اللغة الألمانية، وبعدها عرضت على البروفسور كونراد ريشكه (Konrad Reschke) من جامعة لايبزيغ للصحة النفسية لمقارنة النسخة الأصلية مع النسخة المرجعة من العربية والإدلاء برأيه، وقد تبين من خلال المقارنة أنّ الصيغ التعبيرية للبنود تطابقت بصورة شبه تامة مع الأصل، حيث تمت الإشارة إلى تعديل بعض الصيغ التعبيرية لبعض البنود. في الخطوة التالية وللتأكد من وضوح التعليمات والعبارات وملاءمتها للبيئة السعودية وقدرة المفحوص على فهمها تم إعطاء الاختبار لعينة من أساتذة سعوديين (ن = ١٠) من أقسام علم النفس وعلم الاجتماع واللغة العربية في كلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز على اعتبار أنهم أقدر من غيرهم على فهم البيئة السعودية والمصطلحات المستخدمة فيها. وبالتوازي تم تطبيق جمعي للاختبار على عينة من طلاب علم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (طلبة مقرر مادة العلاج النفسي) التي يقوم بتدريسها الباحث الأول من معدي البحث الحالي (ن = ١٩) وطلب منهم الإجابة على بنود الاختبار ووضع علامة على كل بند غير مفهوم أو عبارة غير مفهومة. بعد ذلك تمت مناقشة الملاحظات ورصدها من قبل الباحثين. وبالرغم من صغر حجم العينتين الاستطلاعتين، فإنه توفرت للباحثين معلومات جيدة فيما يخص وضوح العبارات من عدمها، وتم إجراء تغييرات طفيفة لبعض المصطلحات، مثال: من بين المعلومات التي يجب معرفتها من المفحوص فيما إذا كان متزوجاً أم عازباً، فكان هناك مصطلح (الحالة الاجتماعية)؛ تم فهمه من قبل المفحوصين على أساس أنه يشير إلى المستوى المعيشي، فكانت أغلب الإجابات تقول (مستورة والحمد لله أو ممتاز أو جيد...)، بينما كان الغرض منه مختلفاً، لذلك تم استبدال مصطلح الحالة العائلية به.

التحليلات الإحصائية

تم اختيار التحليلات الإحصائية التالية^(١) بما يتفق ويحقق أهداف البحث وأسئلته؛ والمتمثلة في فحص البنية العائلية لاختبار ترير للضغوط النفسية المزمدة على البيئة السعودية وتحديد الفروق بين الجنسين على أبعاده المختلفة.

(١) أجريت التحليلات الإحصائية بمساعدة برنامج Spss for Windows Version 20

- فلإجابة عن التساؤل الأول تم إجراء التحليل العاملي بطريقة المكونات الأساسية (Principal Components) هوتلنج (Hoteling) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإنسانية المعروفة اختصاراً باسم (Spss)، وهي من أكثر طرق التحليل العاملي دقة وميزة ويستخلص كل عامل فيها أقصى تباين ممكن (فرج، ١٩٨٠، ٢٠٩-٢١٠). كما تم الاعتماد على محك جيلفورد الذي وصفه جوتمان (Gottman) وعلى ضوئه يقبل العامل الذي يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح، كذلك تم قبول العوامل التي تشبع بها ثلاثة بنود على الأقل بحيث لا يقل تشبع البند على العامل عن ٣٠٪. وأعقب ذلك تدوير المحاور تدويراً متعامداً بطريقة الفاريماكس (Varimax) بهدف الوصول بها إلى قدر من الثبات والاتساق، وبحيث تصبح العوامل المستخلصة قابلة للتفسير النفسي.

- كما تم تحليل بنود الاختبار (Item Analysis)، وذلك بهدف اتخاذ قرار بحمل البنود أكثر ارتباطاً وتماسكاً مع الاختبار لقياس ما وضع من أجله، وذلك من خلال حذف أو تعديل البنود، ومن ثم زيادة ثبات الاختبار. ويرتكز هذا التحليل على نسب ارتباط بنود الاختبار إلى الدرجة الكلية لمجموع درجات كل بعد من جهة، ومجموع درجات كل بعد مع الدرجة الكلية للاختبار (أبوسريع، ٢٠٠٤)، وهنا تم حساب الاتساق الداخلي للبنود عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ، وحساب الترابط الداخلي للبنود، وحساب الارتباط وفق معامل بيرسون بين البنود والدرجة الكلية للبعد والاختبار ككل.

- وتم أيضاً تقدير الصدق التمييزي للاختبار: بهدف معرفة قدرة الاختبار على التمييز بين طرفي العينة موضوع الدراسة بالنسبة «للضغوط النفسية المزمنة» السمة التي يقيسها الاختبار، فتم حساب الفرق بين متوسطات المجموعات التي تمتلك درجات مرتفعة من الضغوط النفسية المزمنة والتي تمتلك درجات منخفضة منها، (أبوهاشم حسن، ٢٠٠٤)^(١).

(١) تم تقسيم أفراد العينة بالنسبة للدرجة الكلية للاختبار باعتماد الطريقة (المتوسط + و - ٢ انحراف معياري). وتم أخذ المجموعات الطرفية.

أما فيما يخص الإجابة عن التساؤل الثاني فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعينة ككل وعينة الذكور والإناث كل على حدة في أبعاد الاختبار. كما تم استخدام اختبار (ت) T test الإحصائي لبيان دلالة الفروق بين الجنسين على أبعاد الاختبار.

النتائج

نعرض فيما يلي النتائج التي كشفت عنها مختلف التحليلات الإحصائية، وذلك وفقاً للإجابة عن تساؤلات الدراسة، فبالنسبة للتساؤل الأول «ماهي الخصائص السيكومترية لاختبار ترير للضغط المزمدة في البيئة السعودية».

بينت النتائج أنه بعد إجراء التدوير المتعامد كان عدد البنود البالغة تشبعاتها (٣٠, ٠) فما فوق (٥١) بنداً توزعت على ١٢ عاملاً، كان فيها قيمة الجذر الكامن أكبر من واحد، وبحسب قابلية العوامل للتفسير النفسي^(١) بقي هناك سبعة عوامل فسرت نسبة مقدارها (٢٨, ١٥)٪ من التباين الكلي للبنود، وهي نسبة مقبولة. وهنا تم استبعاد ثمانية بنود أخرى تشبعت على عوامل لم تكن قابلة للتفسير. والجدول رقم (٢) يعرض العوامل السبعة الناتجة من التحليل العاملي بعد التدوير.

الجدول (٢) نتائج التحليل العاملي بعد التدوير المتعامد

رقم البند	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع
٣٩	٠,٥٠						
٨	٠,٤٧						
٣٢	٠,٤٦						
١٢	٠,٤٤						
٤٩	٠,٤٣						
٧	٠,٤١						

(١) تم اعتماد أن يكون العامل قابلاً للتفسير النفسي إذا احتوى العامل على ثلاثة بنود فأكثر، تشبعاتها أكثر من ٣٠٪

رقم البند	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع
٢٢	٠,٤٠						
٢٣	٠,٣٦						
٤٣	٠,٣٦						٠,٣٠
٣٠	٠,٣٢						
٣١							
٤٦							
٢٩							
٢							
٥٤							
٢٧			٠,٥٣				
٤٤			٠,٤٣				
١			٠,٣٦				
٣٨			٠,٣٥				
٤			٠,٣٥				
٢٥				٠,٤٤			
٥٦				٠,٤٣			
٥٣				٠,٤٢			
٥١				٠,٤٢			
٣٥					٠,٥٤		
٤٨					٠,٣٦		
٢٤					٠,٣٢		
٥٥					٠,٣٠		
١٦						٠,٥٨	
٩						٠,٤٩	
٣٦						٠,٤١	

رقم البند	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع
٢٨							٠,٤٤
٤٢							٠,٤٤
٤٠							٠,٣٧
٥٧							٠,٣٢
٣٤				٠,٤١			
١١				٠,٤١			
١٨							
١٧			٠,٣٣				
٤٧					٠,٣٠		
١٤		٠,٣٢					
٥					٠,٣٠		
٥٠			٠,٣٥				
الجذر الكامن	٩,٦١	٥,٣٤	٢,٤٢	١,٦٩	١,٤٦	١,٣٩	١,٢٤
نسبة التباين	١٧,٩٧	٦,٤٧	٣,٥٠	٢,٨٠	٢,٥٢	٢,٤٢	٢,٤١
التباين الكلي	٣٧,٤٤						

وفيما يلي وصف ومناقشة لهذه العوامل الناتجة مع الإشارة إلى أنه تمت تسمية العوامل الناتجة بالاستناد إلى الإطار النظري للاختبار الألماني الأصلي وأبعاده.

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن العامل الأول مؤلف من (أحد عشر بنداً) وهي ذات قيم تشبع جيدة. تمت تسميته ببعء ضغط النجاح والتفوق.

إن مقارنة هذا البعد في كل من البيئة السعودية والبيئة الألمانية تشير إلى أن جميع البنود التي تقيس هذا البعد في الاختبار الأصلي ظلت نفسها في المجتمع السعودي، أضيف

لها هنا كل من البند رقم (٣٩) والبند رقم (٧) والبند رقم (٤٩) وهم بالأصل ينتمون بالاختبار الأصلي إلى بعد الضغط الناتج عن الإرهاق الاجتماعي. انظر جدول رقم (٣).

الجدول (٣) العامل الأول والبند التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البند	مضمون البند	قيمة التشبع
ضغط النجاح	٣٩	الاهتمام وبشكل مستمر بأن يعمّ الخير على الآخرين.	٠,٥٠
	٨	هناك مواقف كان عليّ فيها أن أجهّد نفسي لأكسب ثقة الآخرين.	٠,٤٧
	٣٢	وجب عليّ أن أنجز مهماتي وأن أثبت قدراتي من خلالها.	٠,٦٤
	١٢	كان عليّ في بعض الأوقات أن أبذل جهداً إضافياً من أجل إقامة علاقات جيدة مع الآخرين.	٠,٤٤
	٤٩	هناك مواقف يكون فيها الخير على الآخرين مرتبطاً بمدى إتقاني لعمل.	٠,٤٣
	٧	كان عليّ إنجاز أعمال أتحمل فيها مسؤولية كبيرة جداً تجاه الآخرين.	٠,٤١
	٢٢	كان عليّ أن أنجز أعمالاً أكون فيها عند حسن ظن الآخرين.	٠,٣٦
	٢٣	كان عليّ ضرورة ترك انطباع جيد من خلال علاقاتي مع الآخرين.	٠,٣٦
	٤٣	كان عليّ إنجاز واجبات مرتبطة بتوقعات عالية من الآخرين.	٠,٣٢
	٣٠	مواقف كنت فيها المسئول الوحيد عن استمرار أي علاقة إيجابية مع الآخرين.	٠,٣٢
	١٤	كان لدي مهام لأنجزها، أتعرضُ فيها للمراقبة الدقيقة والنقد.	

بالنسبة للعامل الثاني الذي تألف من (٦) بنود أطلق عليه بعد النقص في الاعتراف الاجتماعي. وبالمقارنة مع الاختبار الأصلي أظهرت أنه زاد على هذا البعد بندين هما البند رقم (٥٤) الذي ينتمي في المجتمع الألماني إلى بعد ضغط العمل والبند (٢٩) الذي ينتمي إلى بعد العزلة الاجتماعية. انظر جدول رقم (٤).

الجدول (٤) العامل الثاني والبنود التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البنود	مضمون البنود	قيمة التشبع
نقص في الاعتراف بالذات	٣١	لم يتم تقدير عملي، رغم بذلي أفضل ما أستطيع.	٠,٥٤
	٤٦	عدم الحصول على المكافأة المناسبة لما قمت به من جهد.	٠,٤٨
	٢٩	هناك أوقات لم يُتَح لي فيها فرصة التحدث مع الآخرين عما يدور بخاطري.	٠,٤٥
	٢	لم يتم تقدير ما أنجزته كما يجب.	٠,٣٩
	٥٤	لدي إحساس بأن ما أقوم به من أعمالٍ كانت أكثر من اللازم.	٠,٣٧
	١٨	حاولت جاهداً أن أقوم بإنجازات جيدة لكي أحصل على تقدير الآخرين، ولكن كانت دون جدوى.	٠,٣٧

أما البعد الثالث فقد تألف من (٧) بنود عبرت عن ضغط العمل، بينما كان هذا البعد في الاختبار الأصلي يقاس عن طريق (٨) بنود، فالبند (رقم ٥٤) لم تثبت صحته في المجتمع السعودي. انظر جدول رقم (٥).

الجدول (٥) العامل الثالث والبنود التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البنود	محتوى البنود	قيمة التشبع
ضغط الإرهاق في العمل	٢٧	هناك أوقات كان عليّ العمل فيها تحت ضغط الوقت (قلة الوقت).	٠,٥٣
	٤٤	وجود أعمال كثيرة تفوق درجة تحملي. (ما عندي وقت أحك رأسي).	٠,٤٣
	١	كان عليّ وبشكل مُلح وجوب تأجيل فترة راحة كانت ضرورية بالنسبة لي.	٠,٣٦
	٣٨	هناك أوقات كان عليّ فيها إنجاز كثير من الواجبات.	٠,٣٥
	١٧	كثيراً ما تراكت عليّ مواعيد لم أستطع إنجازها.	٠,٣٣
	٥٠	لدي أعمال كثيرة جداً لإنجازها.	٠,٣٥
	٤	لم يكن لدي الوقت الكافي لإنجاز مهماتي اليومية.	٠,٣٥

وفيمما يتعلق بالعامل الرابع فلقد تكون من (٦) بنود عبرت عن العزلة الاجتماعية، وبالمقارنة مع البعد في الصورة الأصلية الألمانية، فإننا نجد أن كلا من البند رقم (٢٩) والبند (٤٢) الموجودين في البعد الألماني سقطا هنا في البعد السعودي وحل محلها كل من البند (٥٣) الذي يتبع بالأصل إلى بعد عدم الرضا عن العمل، والبند (٢٥) الذي ينتمي بالأصل إلى بعد القلق المزمن. انظر جدول رقم (٦).

الجدول (٦) العامل الرابع والبنود التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البنود	مضمون البنود	قيمة التشبع
العزلة الاجتماعية	٢٥	هناك أوقات أكون فيها مهموماً بشكل لا يحتمل. (هموم الدنيا فوق رأسي).	٠,٤٤
	٥٦	هناك أوقات افتقدت فيها أصدقاء أقضي وقتي معهم.	٠,٤٣
	٥٣	هناك أوقات افتقدت فيها أموراً أشعر فيها بالسعادة.	٠,٤٢
	٥١	هناك أوقات افتقدت فيها إقامة علاقات مع الآخرين.	٠,٤٢
	٣٤	هناك أوقات أكون فيها منعزلاً عن الأشخاص الآخرين.	٠,٤١
	١١	هناك أوقات أكون فيها وحيداً.	٠,٤١

أما فيما يتعلق بالعامل الخامس الذي تألف من (٦) بنود فقد تم تسميتها بعدد عدم التحمل فوق الطاقة في العمل. ومن خلال المقارنة مع البعد نفسه في الصورة الأصلية للمقياس نجد أن البند رقم (٣) والبند رقم (٢٠) قد سقطا في هذا البعد وقد حل محلهما كل من البند رقم (٤٨) والبند رقم (٥) الموجودين بالأصل في بعد عدم الرضا عن العمل. انظر جدول رقم (٧).

الجدول (٧) العامل الخامس والبنود التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البنود	مضمون البنود	قيمة التشبع
عدم التحمل فوق الطاقة في العمل	٣٥	هناك أوقات لم يكن عملي بالمستوى المطلوب مني.	٠,٥٤
	٤٨	كان علي إنجاز أعمال لم يتح لي فيها أن أستخدم كل قدراتي.	٠,٣٦
	٢٤	عدم القدرة على إنجاز أعمالي على أكمل وجه.	٠,٣٢
	٥٥	أشعر بأنني لم أنجز مهامتي كما ينبغي بالرغم من بذلي كل جهودي.	٠,٣٠
	٤٧	مخاوف من أني لن أستطيع أن أنجز مهامتي.	٠,٣٠
	٥	كان علي القيام بأعمال تبدو لي دون جدوى أو فائدة.	٠,٣٠

أما فيما يتعلق بالعامل السادس الذي تألف من (٣) بنود فقط أمكن تسميتها بالقلق المزمن. تظهر المقارنة مع البعد في الاختبار الأصلي أن البند رقم (٢٥) قد انتقل إلى العامل الرابع، وهو بعد العزلة الاجتماعية. انظر جدول رقم (٨)

الجدول (٨) العامل السادس والبنود التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البنود	مضمون البنود	قيمة التشبع
القلق المزمن	١٦	هناك أوقات لا أستطيع فيها إخفاء أفكار سوداوية مليئة بالقلق والخوف.	٠,٥٨
	٩	هناك مخاوف من أن شيئاً غير مريح (مكروه) سيحدث.	٠,٤٩
	٣٦	هناك أوقات أكون فيها قلقاً، ولا أستطيع تغيير ذلك.	٠,٤١

أما العامل السابع فقد تألف من (٤) بنود أمكن تسميتها بالضغط الاجتماعي أو الإرهاق الاجتماعي.

تظهر المقارنة مع الاختبار الأصلي أن كلا من البنود رقم (٧ و ١٩ و ٣٩ و ٤٩) لم تظهر وحل محلها في البعد السعودي البند رقم (٤٠) الذي ينتمي بالأصل إلى بعد ضغط النجاح والبند رقم (٤٢) الذي ينتمي بدوره إلى بعد العزلة الاجتماعية. انظر جدول رقم (٩)

الجدول (٩) العامل السابع والبنود التي يتألف منها

اسم البعد	أرقام البنود	مضمون البنود	قيمة التشبع
الضغط الاجتماعي	٢٨	انشغلت بمشكلات الآخرين بشكل مبالغ فيه.	٠,٤٤
	٤٢	هناك أوقات لم يكن لي فيها علاقات مع الآخرين.	٠,٤٤
	٤٠	هناك مواقف وجب عليّ فيها أن أبذل مجهوداً من أجل نيل إعجاب الآخرين.	٠,٣٧
	٥٧	هناك أوقات كان فيها تحمل المسؤولية تجاه الآخرين عبئاً عليّ.	٠,٣٢

ومن خلال متابعة مقارنة نتائج التحليل العاملي في البيئة السعودية مع أبعاد الاختبار الأصلي في البيئة الألمانية نجد أن كلاً من بعد عدم الرضا عن العمل وبعد التوترات الاجتماعية لم تظهر في البيئة السعودية، وأن بنودها إما توزعت على عوامل وأبعاد أخرى أو تشبعت على عوامل لم تكن قابلة للتفسير النفسي أو لم تشبع بالأساس تشبعاً كافياً في البيئة السعودية.

من خلال استعراض النتائج السابق ذكرها يتبين لنا أن أغلب الأبعاد التي يتألف منها الاختبار الأصلي ظهرت في البيئة السعودية. وهذا بدوره مؤشر قوي ودال على صدق البنية النظرية والعاملية للاختبار وقياسه للضغط النفسي التي وضع من أجلها، وإن اختلفت تشبعت بنودها وزوال بعض البنود وانتقال بعضها الآخر إلى أبعاد أخرى، فهذا طبيعي ومنطقي ومردّه إلى خصوصية البيئة الثقافية، ريباً للبيئة الألمانية أو خصوصية البيئة السعودية.

الاتساق الداخلي

تم حساب الاتساق الداخلي Internal Consistency للأبعاد الناتجة في البيئة السعودية، وذلك بحساب معامل ألفا كرونباخ انظر جدول رقم (١٠)

الجدول (١٠) نتائج تحليل البنود لأبعاد الاختبار في البيئة السعودية

البعد	قيمة ألفا كرونباخ	قيمة الاتساق الداخلي للبنود	المتوسط الحسابي للترابط الداخلي بين البنود
ضغط النجاح.	٠,٦٦	٠,٤٠-٠,٣٠	٠,٥٥
ضغط النقص في الاعتراف الاجتماعي.	٠,٧٠	٠,٤٠-٠,٢٩	٠,٤٨
ضغط العمل.	٠,٧٧	٠,٤٧-٠,٣٠	٠,٥٤
ضغط العزلة الاجتماعية.	٠,٦١	٠,٤١-٠,٣٠	٠,٥٦
التحمل فوق الطاقة في العمل.	٠,١٧	٠,٤٠-٠,٣٠	٠,٤٦
القلق المزمّن.	٠,٦٢	٠,٤٤-٠,٣٩	٠,٥٥
الضغط الاجتماعي.	٠,٦٠	٠,٣٨-٠,٣٠	٠,٤٢

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن معاملات ثبات ألفا بالنسبة للأبعاد كلها كانت جيدة، وأشارت إلى نسبة ثبات واتساق داخلي جيدة بين بنود كل بعد من الأبعاد. وبحساب الترابط الداخلي بين البنود لكل بعد أشارت قيمة المتوسط الحسابي لهذا الترابط إلى نسبة جيدة لأغلب الأبعاد ماعدا بعد الضغط الاجتماعي الذي كانت القيمة فيه متوسطة، وهذا دليل على تجانس البنود مع بعضها بالنسبة لكل بعد^(١). كما أنه تم حساب علاقة كل بند بالبعد الذي ينتمي إليه. وهنا تم حساب الارتباط بطريقة بيرسون بين درجة كل بند والدرجة الكلية للبعد. وقد أشارت النتائج هنا إلى نسبة ارتباط جيدة لكل البنود بالدرجة الكلية لكل بعد يتبع لها، وهذا دليل آخر على ثبات الأبعاد الناتجة لهذا الاختبار واتساق بنودها مع بعضها ضمن إطار البيئة السعودية، ماعدا بعد الضغط الاجتماعي الذي كانت العلاقة ضعيفة بين بعض بنوده والدرجة الكلية للبعد، فكانت قيمة الارتباط بين درجة البند رقم (٥٧) والدرجة الكلية للبعد تساوي (٤٣). وهي قيمة متوسطة. وفي خطوة أخرى أشارت نتائج ارتباط كل بعد من الأبعاد الناتجة بالدرجة الكلية للاختبار إلى ارتباطات جيدة إلى عالية ودالة عند مستوى ٥٪ والجدول رقم (١١) يبين نتائج هذا الارتباط.

الجدول (١١) الارتباط بين أبعاد الاختبار والدرجة الكلية للاختبار

البعد	الدرجة الكلية للاختبار
ضغط النجاح.	٠,٧٩**
ضغط النقص في الاعتراف الاجتماعي.	٠,٧٦**
ضغط العمل.	٠,٧٠**
ضغط العزلة الاجتماعية.	٠,٧٧**
عدم التحمل فوق الطاقة في العمل.	٠,٧٧**
القلق المزمن.	٠,٧٨**
الضغط الاجتماعي.	٠,٦٢**

(١) (أقل من ٢٠، منخفض، من ٢٠ إلى ٤٠، متوسط و ٤٠ إلى ٦٠، جيد، وأعلى من ذلك يُعدّ عالياً).

وإن ما أشارت إليه النتائج السابقة لتحليل البنود يدل على قدر من الثبات والاتساق الداخلي الجيد للبنود والأبعاد، وارتباطها بالدرجة الكلية للاختبار هو مؤشر ودليل أيضاً على صدق الاختبار. (Anastasi,1990,156).

صدق المحكمين

في هذه الخطوة تم عرض المقياس بشكله الجديد على عشرة أساتذة من المختصين في علم النفس والصحة النفسية من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الآداب قسم علم النفس بجامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى ممن لم يطلعوا عليه سابقاً^(١)، وقد طلب إليهم إبداء الرأي بصدد وضوح الصيغ للبنود، وانتائها للمجالات التي يقيسها الاختبار، ومدى ملاءمتها لقياس الضغوط النفسية المزمدة. بيد أن عملية تحكيم الأداة لم تؤدِّ إلى إحداث تغيرات جوهرية، فيما اقتصر على إجراء تعديلات لغوية تكاد لا تذكر، وأجمعوا على أن الأداة بهذا الشكل صالحة للاستخدام في البيئة السعودية.

الصدق الطرفي أو التمييزي

أشارت المخرجات الإحصائية لاختبار (ت) للفروق بين متوسطي طرفي الاختبار والموضحة بالجدول رقم (١٢) إلى أن قيمة (T) كانت دالة عند مستوى (٠,٠٥)، وهذا يعني أن الاختبار لديه القدرة التمييزية بين طرفي الاختبار، وهذا ممكن اعتباره أحد المؤشرات الدالة على صدق الاختبار ضمن البيئة السعودية.

الجدول (١٢) نتائج الصدق الطرفي للاختبار في البيئة السعودية

الفرق بين المتوسطين	الفرق بين الانحراف المعياري	قيمة ت	الدالة
٢٣,٩٨	٢,٠٨	٢٣,٤٠	٠,٠٠

(١) وهنا يتوجه الباحثان بالشكر إلى كل من الزملاء أعضاء هيئة التدريس الكرام. زكريا الشربيني وطارق عبد الوهاب وسند ليلة وفاتكة بنت محمد بدر وليل آل غالب. ورشاد دمنهوري وزياذ ملياني وحسن الشهري (كلية الآداب - جامعة الملك عبد العزيز) والزملاء: وزايد بن عجير الحارثي ود محمد جعفر جمل الليل (جامعة أم القرى).

وفيا يتعلق بالتساؤل الثاني «هل هناك فروق بين الجنسين على أبعاد الاختبار» أشارت المخرجات الإحصائية كما يوضحها جدول رقم (١٣) إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين الجنسين في كل من بعد الضغط الناتج عن العزلة الاجتماعية وبعد القلق المزمّن وبعد عدم القدرة على التحمل فوق الطاقة وبعد النقص في الاعتراف الاجتماعي وبعد ضغط العمل والإرهاق فيه، وكانت الفروق لصالح الإناث، في حين لم تكن هناك فروق دالة في بقية الأبعاد.

الجدول (١٣) دلالة الفروق بين الجنسين على أبعاد الضغوط النفسية المزمّنة في البيئة السعودية

العامل	الجنس	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
ضغط النجاح	ذكور = ٥٤٢	٢٣,٩٨	٥,٠٨	١,٤٨	٠,١٣
	إناث = ٤١٠	٢٤,٤٧	٤,٨٣		
النقص في الاعتراف الاجتماعي	ذكور = ٥٤٢	١١,٧٨	٢,٨٧	٣,٠٨	٠,٠٠
	إناث = ٤١٠	١٣,١٣	٢,٨٣		
ضغط العمل	ذكور = ٥٤٢	١٤,٣٣	٣,٦٧	٣,٠٦	٠,٠٠
	إناث = ٤١٠	١٥,٤١	٣,٨١		
ضغط العزلة الاجتماعية	ذكور = ٥٤٢	١٢,٠٤	٣,١٦	٣,٤٣	٠,٠٠
	إناث = ٤١٠	١٢,٧٦	٣,٢٤		
التحمل فوق الطاقة في العمل	ذكور = ٥٤٢	١١,٢٠	٢,٧٥	٢,٢٩	٠,٠٢
	إناث = ٤١٠	١١,٦٠	٢,٥٥		
القلق المزمّن	ذكور = ٥٤٢	٥,٩٥	١,٨٩	٣,٢٤	٠,٠٠
	إناث = ٤١٠	٦,٣٩	٢,١٧		
الضغط الاجتماعي	ذكور = ٥٤٢	٨,٢٣	٢,٠٢	١,٠٥	٠,٢٩
	إناث = ٤١٠	٨,٣٦	١,٩٣		

الشكل النهائي للاختبار في البيئة السعودية

أظهرت نتائج التحليل العاملي في مجملها أن الاختبار ضمن البيئة السعودية يتألف من (٤٣ بنداً) راجع الملحق رقم (١) توزعت على سبعة أبعاد، والجدول رقم (١٣) يوضح هذه الأبعاد مع البنود حسب الترقيم الجديد للبنود بعد حذف البنود التي استبعدت.

الجدول (١٤) الأبعاد النهائية للاختبار في البيئة السعودية وبنودها الجديدة

الأبعاد	البنود الجديدة
ضغط النجاح أو التفوق	١٠_٢١_٣١_١٥_١٤_٥_٣٦_٩_٢٣_٢٨_٧
نقص الاعتراف الاجتماعي	١٣_٤٠_٢_٢٠_٣٣_٢٢
ضغط العمل	٣_٣٧_١٢_٢٧_١_٣٢_١٨
العزلة الاجتماعية	٨_٢٤_٣٨_٣٩_٤٢_١٧
التحمل فوق الطاقة في العمل	٤_٣٤_٤١_١٦_٣٥_٢٥
القلق المزمّن	٢٦_٧_١١
الإرهاق الاجتماعي	٤٣_٢٩_٣٠_١٩

مناقشة النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار صدق التركيب العامي لاختبار ترير للضغط النفسية وتحديد خصائصه السيكومترية في البيئة السعودية. ولقد حققت الأهداف التي حددت لها، وتمت الإجابة على تساؤلات الدراسة، فبالنسبة للتساؤل الأول عن الخصائص السيكومترية للاختبار في البيئة السعودية؛ فقد أمكن استخلاص ٤٣ بنداً من أصل ٥٧ بنود توزعت عن سبعة أبعاد اتسمت بقدر جيد من الاتساق الداخلي والتجانس والثبات النظري فيما بينها، الأمر الذي يتفق مع الأساس البنوي العامي للاختبار الأصلي؛ فلقد تحقق الصدق العامي للاختبار بشكله النهائي في البيئة السعودية، إذ تماثلت أغلب الأبعاد الناتجة مع أبعاد الاختبار الأصلي، حيث تمثل الاختبار بسبعة أبعاد تقيس الضغوط النفسية المزمدة في البيئة السعودية (انظر جدول رقم ١٤)، وهنا يجب الإشارة إلى أن بعضاً من الاختبار الأصلي لم يظهر في البيئة السعودية وهما بعد (عدم الرضا عن العمل) وبعد (التوترات الاجتماعية) كعوامل مسببة للضغط النفسية، وهنا نرى في هذه النتيجة مؤشراً إلى خصوصية البيئة السعودية في هذا المجال خلافاً للاختبار الأصلي أو بالنسبة لدراسة حكمت دياب (٢٠٠٩) التي قنن فيها هذا الاختبار على البيئة السورية، وربما تعود هذه النتيجة في عدم تشبع بنود بعد «عدم الرضا عن العمل» وعدم ظهور هذا العامل ضمن

إطار عينة الدراسة في البيئة السعودية إلى الرفاهية التي تعيش فيها شريحة واسعة من أفراد المجتمع السعودي، أو ربما تعود إلى الأمان الوظيفي الذي ينعم به الفرد (عدم الخوف من الفصل من العمل بسبب قلة الإنتاج أو لأي سبب آخر، وإمكانية الحصول على الخدمات دون عناء)، وهنا يظهر هذا الاتجاه مقارنة بالبيئة الألمانية أو البيئة السورية التي يكون فيها الفرد واقعاً تحت الضغط، ويحاول فيه أن يبذل أقصى جهده ويعمل أكثر من اللازم من أجل المحافظة على عمله أو لسد حاجاته المتزايدة. أما فيما يتعلق ببعد التوترات الاجتماعية فعدم ظهور هذا البعد وعدم تشبع بنوده ربما يعود إلى طبيعة المجتمع السعودي الذي تحكمه التعاليم الإسلامية؛ التي بموجبها حددت العلاقة بين الأفراد، سواء ضمن الأسرة أو مع الجيران أو الزملاء.... إلخ، ومن ثم نادراً ما يشعر الفرد بالضغط، فالحياة اليومية تدور بشكل أساسي ضمن إطار العائلة؛ فالمشاكل لا تكون ظاهرة وتبقى ضمن إطار الأسرة، ولا ننسى أيضاً صلة الرحم التي يشعر من خلالها الفرد بالواجب، وأنه يكسب أجراً من رب العالمين على ذلك. ولقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة حكمت دياب على البيئة السورية من حيث تسمية الأبعاد ومعاملات ثبات وصدق الاتساق الداخلي والبنية العاملية للاختبار، ولكنها اختلفت معها في ظهور البعدين السابقين، ففي البيئة السورية ظهرت الأبعاد التسعة التي يقيسها الاختبار. أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني الخاص بالفروق بين الجنسين في المقاييس الفرعية للاختبار، فقد ظهر أن الإناث يعانين ضغوطاً نفسية أعلى من الذكور في مجال العزلة الاجتماعية وبعد القلق المزمن وبعد عدم القدرة على التحمل فوق الطاقة وبعد النقص في الاعتراف الاجتماعي وبعد ضغط العمل والإرهاق فيه، وربما تعود هذه النتيجة إلى القيود والمسؤوليات الاجتماعية المفروضة من المجتمع على الأنثى، فضلاً عن الأعباء والواجبات التي تقوم بها تجاه الأسرة، خاصة إذا عدنا إلى الجدول رقم (١) فنجد أن أغلب عينة الإناث كن ربات بيوت^(١). في حين لم تكن هناك فروق دالة في بقية الأبعاد. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة حكمت دياب (٢٠٠٩) على البيئة السورية في معاناة الإناث الضغوط النفسية بدرجة أعلى من الذكور في المجالات المذكورة. كما اتفقت مع نتائج كل من الدراسة الألمانية التي أجرتها وزارة

(١) إن الضغوط الاجتماعية المفروضة على الأنثى في المجتمع الشرقي؛ لكونها فتاة تجعلها أكثر عرضة للقلق والتوتر والخوف (هيفاء البقاعي، ٢٠٠٢).

الصحة، في كون معاناة الإناث من الضغوط النفسية المزمدة أكثر من الذكور وبدرجة دالة. (Hapke, et al., 2013). وكذلك الدراسة التي أجريت في جامعة لايبزيغ (٢٠١٢) وتم فيها قياس مدى تأثير الضغوط النفسية المزمدة بالعمر والجنس وأشارت إلى أن الإناث الأصغر سناً ضمن فئة عمرية ٣٥ إلى ٤٤ يعانون ضغطاً نفسية مزمدة أكثر من الذكور الأكبر سناً (Petrowski, et al., 2012). وهنا تجب الإشارة إلى أنه ربما اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراستين الألمانيتين كون الإناث يعانون من وطأة الضغوط النفسية المزمدة بدرجة أكبر من الذكور، ولكنها ربما اختلفت معها في هذا الفرق مع مراعاة الاختلاف في طبيعة الدراستين والمتغيرات التي تم بحثها. وهذا ربما يشكل أيضاً فضولاً علمياً لإجراء دراسات تحليلية بعدية عبر ثقافة معمقة في هذا المجال.

واستناداً للنتائج التي تم التوصل إليها يعد اختبار ترير للضغط النفسية المزمدة أداة صالحة للتشخيص وأغراض البحث العلمي في المجتمع السعودي، مع مراعاة التوصية بإجراء مزيد من الدراسات على عينات متنوعة من ثقافات فرعية وفئات عمرية متنوعة وإيجاد معايير خاصة له.

المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، إيمان لطفي، (٢٠١٠). الضغوط النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس الجامعي. جامعة عين شمس. المؤتمر السنوي الخامس عشر (الإرشاد الأسري وتنمية المجتمع) نحو آفاق إرشادية رحبة (٣-٤) أكتوبر ٢٠١٠.
- إبراهيم، عبد الستار، (٢٠٠٥). الضغوط النفسية نافذة نفسية على الصحة والمرض. منشورات كلية الطب. جامعة الملك فيصل.
- حسين، طه عبد العظيم وحسين، سلامة عبد العظيم، (٢٠٠٦). «إستراتيجيات إدارة الضغوط التربوية والنفسية». سلسلة الإدارة التربوية الحديثة. عمان: دار الفكر.
- الديب، حكمت، (٢٠٠٩). تقنين اختبار ترير الألماني للضغوط النفسية المزمدة على البيئة السورية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
- رجاء، مريم، (٢٠٠٨). مصادر الضغوط النفسية المهنية لدى العاملات في مهنة التمريض، دراسة ميدانية في المستشفيات التابعة لوزارة التعليم في محافظة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ص ٤٧٥ - ٥١٠.
- رضوان، سامر جميل، (٢٠٠٩). الصحة النفسية. عمان، الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.
- الرفاعي، صباح قاسم سعيد و رسلان، شاهين عبد الستار، (٢٠٠٨). الضغوط النفسية لدى الفتيات المتأخرات زواجياً في المجتمعين المصري والسعودي. المجلة المصرية للدراسات النفسية. المجلد ١٨. العدد ٦١: ص ١٣٠ - ١٦٣.
- الرفاعي، نعيم، (٢٠٠٣). الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف. جامعة دمشق.
- الرويتع، عبدالله صالح عبدالعزيز، (٢٠٠٢). الخصوصية الثقافية للمجتمع السعودي: «بعد الانبساط ووجهة الضبط في الصحة». رسالة التربية وعلم النفس (الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية: جستن)، العدد ١٨، ص ٢٠٧ - ٢٣٠.

أبو سريع، رضا، (٢٠٠٤). تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss). القاهرة: دار الفكر للنشر والطباعة.

السلمان، عبد الله بن عبد العزيز، (٢٠٠٠). مصادر الضغوط المهنية لدى معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود.

الصبان، عبير بنت محمد حسن، (٢٠٠٣). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالضغط النفسية والاضطرابات السيكوسوماتية لدى عينة من النساء السعوديات المتزوجات العاملات في مدينتي مكة المكرمة وجدة. رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الطيريري، عبد الرحمن، (٢٠٠٥). الضغط النفسي، مفهومه وتشخيصه وطرق علاجه ومقاومته. الرياض: شركة الصفحات الذهبية.

عبد اللا، محمد الصافي، (٢٠١٠). أحداث الحياة الضاغطة وعلاقتها بالاغتراب النفسي لدى طلاب الجامعة. جامعة عين شمس، المؤتمر السنوي الخامس عشر (الإرشاد الأسري وتنمية المجتمع) نحو آفاق إرشادية رحبة (٣ - ٤) أكتوبر ٢٠١٠.

عبد المعطي، حسن مصطفى، (٢٠٠٦). ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها. القاهرة: مكتبة الزهراء.

عثمان، فاروق السيد، (٢٠٠٦). القلق وإدارة الضغوط النفسية، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

العنزي، عيَّاش بن سمير معزي، (٢٠٠٤). علاقة الضغوط النفسية ببعض المتغيرات الشخصية لدى العاملين في المرور بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

فرج، صفوت، (١٩٨٠). التحليل العاملي في العلوم السلوكية. القاهرة: دار الفكر العربي. محمد أبو رأسين، محمد، (٢٠٠٣). العلاقة بين أحداث الحياة الضاغطة وتقدير الذات لدى عينة من الأطفال السعوديين. مجلة كلية التربية بالرفيق. عدد ٤٣: ص ٢١١ - ١٥٨.

المشعان، عويد سلطان، (٢٠٠٤). الضغوط النفسية. الكويت: مكتبة دار العروبة.

المطيري، مخلص عياد، (٢٠١٠). الرضا الوظيفي وعلاقته بأسلوب مواجهة الضغوط النفسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أبو هاشم حسن، محمد، (٢٠٠٤). الدليل الإحصائي في تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss). الرياض: مكتبة الرشد.

المراجع الأجنبية

- Anastasi, (A1990). Psychological testing, 6th ed, New York: Macmillan Co. Inc.
- Avison, W. , Aneshensel, C., Schieman, S., Wheaton, B. (2010). Advances in the Conceptualization of the Stress Process. New York: Springer.
- Hapke, U., Maske C. E. , Scheidt- Nave, D., Bode, L. , Schlack, R., Busch, M. A. (2013). «Chronischer Stress bei Erwachsenen in Deutschland». In Bundesgesundheitsblatt - Gesundheitsforschung – Gesundheitsschutz, 56, 749-754.
- Kaluza, G. (2013) .Gelassen und sicher im Stress: „Das Stresskompetenz-Buch - Stress erkennen, verstehen, bewältigen“. Berlin, Heidelberg : Springer.
- Lazarus, R. S.(2003) .Psychological Stress and Emotion: "A history of changing outlooks" New York :John Wily & Sons.
- Litzcke, S. , Schuh, H. , Pletke, M. (2013). Stress, Mobbing und Burn-out am Arbeitsplatz: „Umgang mit Leistungsdruck–Belastungen im Berufmeistern, Fragebögen, Checklisten, Übungen“, Berlin, Heidelberg: Springe.
- Petrowski, K. , Paul1, S. , Albani, C., Brähler, E. (2012).“Factor structure and psychometric properties of the trier inventory for chronic stress (TICS) in a representative german sample“. In BMC Medical Research Methodology, Volume 12 : 12-42.
- Reschke, K. Schröder, H. (2010) Optimistisch den Stress meistern: „Ein Programm für Gesundheitsförderung, Therapie und Rehabilita-

- tion” . Tübingen: Dgvt- Verlag.
- Schlotz, W. Schulz, p., Lars J. (2005). Stressreaktivität : Theoretisches Konzept und Messung. Diagnostica, 51: 124-133.
- Schulz, P., Schlotz, W. & Becker, P. (2004). TICS - Trierer Inventar zum chronischen Stress. Göttingen: Hogrefe.
- Schulz, P., Lars J. (2007). Stress-Resistenz-Training (SRT): Manual zum Gruppentrainingsprogramm zur Verbesserung der Stressresisten. Hamburg: Verlag, Dr. Kovac.
- Schumacher, J. Reschke, K. Schröder , H. (2002). Mensch unter Belastung . Frankfurt: Vas- Verlag für Akademische Schriften.

ملحق اختبار ترير للضغوط النفسية المزمنة

في الصفحات التالية ستجدُ بعض العبارات التي نرجو من خلالها أن تقدر مدى قيامك بهذه الخبرات أو معاشتك لهذه الظروف أو الحالات المعبر عنها في البنود، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة وحتى لحظة الإجابة على هذه البنود. علماً أنه لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة، لذلك تستطيع أن تقدر مدى انطباق كل بند عليك وتضع الإشارة في المكان المناسب.

يرجى الإجابة على جميع البنود.

العمر: المحافظة: الحالة العائلية: الجنس: ذكر أنثى المهنة:

المستوى التعليمي:

لا تنطبق نهایتاً	نادرًا	أحياناً	غالباً	دائماً	في الأشهر الثلاثة الأخيرة ما مدى معاشتك أو خبرتك للبنود التالية ؟
					١- كان علي وبشكل مُلح وجوب تأجيل فترة راحة كانت ضرورية بالنسبة لي.
					٢- لم يتم تقدير ما أنجزته كما يجب.
					٣- لم يكن لدي الوقت الكافي لإنجاز مهام اليوم.
					٤- كان علي القيام بأعمال تبدو لي دون جدوى أو دون فائدة.
					٥- كان علي إنجاز أعمال أثمّل فيها مسؤولية كبيرة جداً تجاه الآخرين.
					٦- هناك مواقف كان عليّ فيها أن أجهد نفسي لأكسب ثقة الآخرين.
					٧- هناك مخاوف من أن شيئاً غير مريح (مكروه) سيحدث.
					٨- كان ينقصني مهام وواجبات ممتعة تملأ عليّ يومي.
					٩- هناك أوقات أكون فيها وحيداً.
					١٠- كان علي في بعض الأوقات أن أبذل جهداً إضافياً من أجل إقامة علاقات جيدة مع الآخرين.
					١١- كان لدي مهام لأنجزها، أتعرضُ فيها للمراقبة الدقيقة والنقد.
					١٢- هناك أوقات لا أستطيع فيها إخفاء أفكار مليئة بالقلق والخوف.

في الأشهر الثلاثة الأخيرة ما مدى معاشتك أو خبرتك للبنود التالية ؟	لا تنطبق نهائياً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً
١٣- كثيراً ما تراكمت عليّ مواعيد لم أستطع إنجازها.					
١٤- حاولت جاهداً أن أقوم بإنجازات جيدة لكي أحصل على تقدير الآخرين، ولكن كانت دون جدوى.					
١٥- كان عليّ أن أنجز أعمالاً أكون فيها عند حسن ظن الآخرين.					
١٦- كان عليّ ضرورة ترك انطباع جيد من خلال علاقتي مع الآخرين.					
١٧- عدم القدرة على إنجاز أعمالي على أكمل وجه.					
١٨- هناك أوقات أكون فيها مهموماً بشكل لا يحتمل. (هموم الدنيا فوق رأسي).					
١٩- هناك أوقات كان عليّ العمل فيها تحت ضغط الوقت (قلة الوقت).					
٢٠- كان عليّ الانشغال بمشكلات الآخرين بشكل مبالغ فيه.					
٢١- هناك أوقات لم يُنح لي فيها فرصة التحدث مع الآخرين عما يدور بخاطري.					
٢٢- مواقف كنت فيها المسئول الوحيد عن استمرار أي علاقة إيجابية مع الآخرين.					
٢٣- كان عليّ مهام أنجزها، وجب عليّ أن أثبت جدارتي من خلالها.					
٢٤- كان لدي صراعات مع الآخرين؛ لأنهم يتدخلون كثيراً بشؤني الشخصية.					
٢٥- هناك أوقات لم يكن عملي بالمستوى المطلوب مني.					
٢٦- هناك أوقات أكون فيها قلقاً، ولا أستطيع تغيير ذلك.					
٢٧- هناك أوقات كان عليّ فيها إنجاز الكثير من الواجبات.					
٢٨- الاهتمام وبشكل مستمر بأن يعم الخير على الآخرين.					

في الأشهر الثلاثة الأخيرة ما مدى معاشتك أو خبرتك للبنود التالية ؟	لا تنطبق نهائياً	نادرًا	أحياناً	غالباً	دائماً
٢٩- هناك مواقف وجب عليّ فيها أن أبذل مجهوداً من أجل نيل إعجاب الآخرين.					
٣٠- هناك أوقات لم يكن لي فيها علاقات مع الآخرين.					
٣١- كان عليّ إنجاز واجبات مرتبطة بتوقعات عالية من الآخرين.					
٣٢- وجود أعمال كثيرة تفوق درجة تحملي. (ما عندي وقت أحك رأسي).					
٣٣- عدم الحصول على المكافأة المناسبة لما قمت به من جهد.					
٣٤- مخاوف من أني لن أستطيع أن أنجز مهمامي.					
٣٥- كان عليّ إنجاز أعمال لم يتح لي فيها أن أستخدم كل قدراتي.					
٣٦- هناك مواقف يكون فيها الخير على الآخرين مرتبطاً بمدى إتقاني لعملي.					
٣٧- لدي أعمال كثيرة جداً لإنجازها.					
٣٨- هناك أوقات افتقدت فيها إقامة علاقات مع الآخرين.					
٣٩- هناك أوقات افتقدت فيها أموراً أشعر فيها بالسعادة.					
٤٠- لدي إحساس بأن ما أقوم به من أعمال كان أكثر من اللازم.					
٤١- أشعر بأنني لم أنجز مهمامي كما ينبغي بالرغم من بذلي كل جهودي.					
٤٢- هناك أوقات افتقدت فيها أصدقاء أقضي وقتي معهم.					
٤٣- هناك أوقات كان فيها تحمل المسؤولية تجاه الآخرين عبئاً عليّ.					

إسهام الأسرة في تحقيق الأمن الفكري

رؤية تربوية إسلامية

DOI: 10.12816/0007965

د. علي بن عبده أبوحميدي(*)

الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة

الملخص

الأسرة هي المحضن لتربية الأولاد تربية إسلامية نابعة من كتاب الله وسنة رسوله، والتي تغرس فيهم المسؤولية من صغرهم، فينشأ الأولاد صالحين مصلحين. وإن الأمن والأسرة يكمل أحدهما الآخر ويوجد بينهما الترابط الوثيق، وذلك أنه لا حياة للأسرة إلا باستتباب الأمن. وإن قضية الأمن الفكري تبدو ملتصقة بالأسرة، والأسرة تقوم بتعزيز الهوية الإسلامية وتعميق الانتماء إلى الدين. وتتناول الدراسة الحالية قضية الأمن الفكري طرْحاً وتأصيلاً والتي برزت واتضح أهميتها في السنوات الأخيرة بحكم التغير الفكري الذي آل إليه الواقع، فالأمن الفكري يشكل أهمية بالغة للأفراد والأسر والمجتمعات. الكلمات المفتاحية: الأسرة، الأمن الفكري، رؤية تربوية إسلامية.

(*) asb808@gmail.com

ورد إلى المجلة بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٣م وقبل للنشر بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م.

Abstract

The family is the incubator for raising children Islamic education stems from the Book of Allah and the Sunnah of His Messenger, peace be upon him, and by instilling in them the responsibility from a young age, boys are good reformers arises.

The security and family complements each other and there are close interrelationship between them, so that it is not only the life of the family contingent on security.

The issue of intellectual security looks adherent to the family, and the family is strengthening and deepening the Islamic identity of belonging to a religion.

The present study addresses the issue of security and put forward his Islamic intellectual, which emerged and proved its importance in recent years by virtue of changing intellectual outgrowth of fact.

Key words: Family, Intellectual Security, Educational and Islamic Vision.

توطئة

الحمد لله رب العالمين حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على النبي المختار محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

تقوم التربية الإسلامية بتحقيق الأمن والاستقرار من خلال الأسرة في الأولاد، وذلك بتربية الأولاد على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ حتى ينعم المجتمع بأمن واستقرار مدى الحياة.

ولقد قامت التربية الإسلامية على تحقيق الأمن الفكري من خلال أسس جاءت من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ حتى ينشأ الإنسان الصالح والمصلح الذي يصلح نفسه والمصلح لغيره، وبذلك يتحقق البناء الواعي في حياة الأفراد والأمم.

والأمن الفكري له الأهمية الكبرى عند كل فرد من أفراد المجتمع، والأسرة هي المحضن الأول للأولاد وبعملها الحقيقي المناط بها دون تقصير مع وجود مراقبة من قبلهم داخلية وخارجية تعين على تحقيق الأمن الفكري؛ لذا فالأسرة لها دور في تحقيق الأمن الفكري لدى الأولاد من خلال تربيتهم التربية المستمدة من كتاب الله عز وجل وسنة الحبيب المصطفى ﷺ.

وتقوم الأسرة بتربية الأولاد على أسس عقدية وتعبدية وخلقية حتى يتحقق لأفرادها الأمن الفكري الذي يساعدهم في اختيار الطريق الذي يبعدهم عن الانحرافات الفكرية المؤثرة على حياتهم، ويكونوا صالحين مصلحين في المجتمع بعيدين عن كل أسباب الانحراف مستمدين ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

والأسرة هي المحضن الأول لتربية الأولاد على أسس ومبادئ مستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ محققين المسؤولية تجاه مجتمعهم، وتحقيق الأسرة المسلمة يبدأ من اختيار الزوجين من ذوي الدين والخلق الحسن لأن ذلك معين على تربية الأولاد تربية صالحة تؤدي إلى تحقيق البعد عن كل انحراف فكري.

أهمية الموضوع

الأسرة هي المحضن لتربية الأولاد تربية إسلامية نابعة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والتي تغرس فيهم المسؤولية من صغرهم، فينشأ الأولاد صالحين مصلحين يتسلحون بالعلم والمعرفة بما أعطتهم من أسس تمنعهم من التغيرير بهم والوقوع في التهلكة، وعدم تحقيق الاستقرار والانحراف الفكري، من خلال توعيتهم التوعية التي تغرس فيهم حب كتاب الله وسنة رسوله، والتمسك بهما في الحياة والتعامل مع الآخرين بما يحقق المصلحة العامة للأمة.

وإن الأمن والأسرة يكمل أحدهما الآخر ويوجد بينهما الترابط الوثيق، وذلك أنه لا حياة للأسرة إلا باستتباب الأمن، ولا يمكن للأمن أن يتحقق إلا في بيئة أسرية مترابطة، وجو اجتماعي نظيف، يسوده التعاطف والتآلف، والعمل على حب الخير بين أفرادها، كل ذلك ضمن عقيدة إيمانية راسخة، واتباع منهج نبوي سديد، هذا الإيمان هو الكفيل بتحقيق الأمن الشامل والدائم، الذي يحمي المجتمع من المخاوف، ويبعده عن الانحراف الفكري.

وإن قضية الأمن الفكري تبدو ملتصقة بالأسرة، ففي الحقيقة أنها أولى القنوات الوقائية ومؤشرات الاستشعار هي الأسرة، التي يادراكها المفهوم الأمن الفكري، ومفهوم الإرهاب، ومفهوم التطرف، ستقطع الطريق على البيئة التي يمكن أن ينشأ فيها الإرهاب.

فبإدراك الأسرة لهذه المفاهيم سيتوقف الكثير من الأولاد عن الاستمرار في انحرافهم نحو الخروج على المجتمع بالممارسات الفكرية الخطيرة، فما علينا الآن هو تبسيط الرؤية والنزول بها إلى الأسرة وبين أعضائها، فما يجب أن يقدم من دعم للأسرة خصوصاً هو الأهم، إذا كنا نطمح إلى نشر فكرة الأمن الفكري بطرق منهجية.

ويأتي إسهام الأسرة في تحقيق أمن المجتمع باعتبارها لبنة من لبنات المجتمع والتي إذا صلحت صلح المجتمع كله والعكس، فالأسرة عندما تكون قائمة على أسس متينة تؤثر تأثيراً فعالاً في ترسيخ أمن المجتمع، ومن ثم استقرار الحياة الاجتماعية وازدهارها، والأسرة هي خط الدفاع الأول عن أمن المجتمع ولا يتحقق دورها في غرس وتعميق

الأمن في الأولاد إلا إذا كانت الأسرة محافظة على عقيدتها قولاً وعملاً منهجاً وسلوكاً وجعلتها أولى أولوياتها.

كما أن من مهام الأسرة التربوية الخلقية للأولاد وغرس العادات الطيبة والأخلاق الفاضلة، وأفضل طريقة لذلك القدوة الحسنة التي تتمثل في الوالدين والأخوة فالأخلاق هي لب الإسلام وجوهره والإسلام ما هو في حقيقته إلا دعوة إلى مكارم الأخلاق.

والفضائل الخلقية هي ثمرة من ثمرات الإيمان الراسخ فعندما ينشأ الولد على الإيمان بالله، ويتربى على خشية منه والمراقبة له والاعتماد عليه فإن ذلك يمنعه عن قبائح الأخلاق ويدله على طيبها وإن من يتمتع بتلك الصفات من خشية ومراقبة لله ويتحلى بالأخلاق الفاضلة من صدق وأمانة وسواها لعنصر فعال له الدور الأعظم في الحفاظ على أمن مجتمعه.

فالأسرة مسؤولة عن توفير الجو العاطفي الذي يكتنف الزوجين بالسكن النفسي ويحيط الأولاد بالرأفة والرحمة والحب والرعاية الشاملة، حتى لا يبحثوا عنها عند الآخرين فيكون بداية لانحرافهم وعلى الوالدين إظهار العطف على أولادهم والرفق بهم والدعاء لهم والعدل بينهم لأن ذلك مما يحقق حاجاتهم إلى الأمن والطمأنينة.

والأسرة تقوم بتعزيز الهوية الإسلامية وتعميق الانتماء إلى الدين الذي أصبح مطلباً أساسياً نحتاج إليه، وعلى الأسرة أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في تعزيز الهوية الإسلامية، وتعميق الانتماء إلى العقيدة الإسلامية وربط الإسلام قولاً وعملاً وعبادة وسلوكاً بالحياة الاجتماعية، وتنمية الشعور لدى الأولاد بالهوية الإسلامية، وبالدور العظيم الذي يمكنهم أن يمارسوه للمحافظة على هويتهم الإسلامية.

وتتناول الدراسة الحالية قضية الأمن الفكري طرحاً وتأصيلاً والتي برزت واتضحت أهميتها في السنوات الأخيرة بحكم التغير الفكري الذي آل إليه الواقع، فالأمن الفكري يشكل أهمية بالغة للأفراد والأسر والمجتمعات، وهي أهمية تطورت وازدادت بتطور الحضارة الإنسانية وتكون الدول والأمم حيث يتسم عصرنا هذا بحدوث العديد من التطورات والمستجدات المتعاقبة في شتى المجالات والتي مهدت للتقارب بين المجتمعات والشعوب وأدت إلى انفتاح الثقافات على بعضها تأثراً وتأثيراً حتى صار التبادل الحضاري بين الشعوب والدول أمراً حتمياً لا يمكن الانغلاق ضده ولا رفضه.

مشكلة الدراسة

الدور المحوري للأسرة في تأصيل مفاهيم الأمن الفكري لدى الأولاد لقي تأييداً واهتماماً متنامياً في الآونة الأخيرة، وذلك انطلاقاً من التسليم أن دورها يكون تربية وتحصين الأولاد وحمايتهم من الانحرافات الفكرية في العصر الذي أصبحت فيه الشعوب الإسلامية مطمعاً للتهديدات الأمنية بكل صورها.

والدور الذي يمكن أن تؤديه الأسرة بغرسها أسساً في مجال تحقيق الأمن الفكري والوقاية من الإرهاب، ومن ثم حماية الأمن الوطني بكل مقوماته.

تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة السؤال الرئيس لهذا الموضوع في التساؤل التالي:

ما إسهام الأسرة في تحقيق الأمن الفكري ؟

ويتفرع عنه الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ١- ما إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال الأسس العقدية لدى الأولاد ؟
- ٢- ما إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال الأسس التعبدية لدى الأولاد ؟
- ٣- ما إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال الأسس الأخلاقية لدى الأولاد ؟

أهداف الدراسة

وعليه يمكن صياغة الهدف الرئيس لهذا الموضوع في الهدف التالي:

التعرف على إسهام الأسرة في تحقيق الأمن الفكري.

وينبع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- ١ - التعرف على إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال الأسس العقدية لدى الأولاد.
- ٢ - التعرف على إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال الأسس التعبدية لدى الأولاد.

٣- التعرف على إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال الأسس الأخلاقية لدى الأولاد.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي لبيان دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري، ووصف الأسس التي يحققها وهو كما يلي:

المنهج الوصفي هو «دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى». (عبيدات، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ص ١٨٧)

إذاً فالمنهج الوصفي هو «وصف ما هو كائن، وتفسيره، وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع. كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور. ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات». (جابر، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ص ١٣٣)

وقام الباحث بالتعرض لبيان دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري وذلك بالرجوع إلى المصادر الإسلامية الأصلية من كتب التفسير والحديث بالإضافة إلى الكتب المعاصرة في تحقيق الأمن الفكري.

والطريقة الاستنباطية: استخدم الباحث هذه الطريقة والتي تعرف بأنها «الطريقة التي يقوم الباحث فيها ببذل أقصى جهد عقلي ونفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ تربوية مدعمة بالأدلة الواضحة». (صالح وآخرون، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص ٤)

واستفاد الباحث من هذه الطريقة في الاستنباط من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ومن المصادر الأساسية في الأمن الفكري.

مصطلح الدراسة

تعريف الأمن الفكري

الأمن الفكري: هو إعداد المسلم إعداداً سليماً شاملاً متكاملًا في ضوء الكتاب والسنة النبوية المطهرة لبناء فكر الإنسان من عدة نواح عقدية واجتماعية وفكرية.

والأمن الفكري هو «النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة، والمجتمع؛ لتجنيب الأفراد، والجماعات شوائب عقدية، أو فكرية، أو نفسية تكون سبباً في انحراف السلوك، والأفكار عن جادة الصواب، أو سبباً للإيقاع في المهالك» (نصير، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص ١٢)

وهو «سلامة فكر الإنسان من الانحراف، أو الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمر الديني، والسياسية، والاجتماعية؛ مما يؤدي إلى حفظ النظام العام، وتحقيق الأمن، والطمأنينة، والاستقرار في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني». (المالكي، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص ٤٩)

الدراسات السابقة

لا توجد دراسات سابقة سوى الدراسة التالية: دراسة تيسير بن حسن السعديين، الدور التربوي للأسرة في الوقاية من الانحراف، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٧، عدد ٤٠، شعبان ١٤٢٩هـ - أغسطس ٢٠٠٨م.

ناقش الباحث الأسباب الأسرية التي تؤدي إلى الانحراف الفكري، والآثار التربوية التي تترتب على ذلك، والوسائل التي يمكن للأسرة استخدامها لوقاية أبنائها من الانحراف الفكري، فقد وضع دور الأسرة عن طريق السلطة من خلال السلطة الوقائية أو السلطة الرقابية.

كما وضحت الدراسة مفهوم الانحراف الفكري (كتعريف شرعي وتعريف نفسي)، مع إيضاح أسباب الانحراف الفكري وهي نفسية وأسباب لها علاقة بالوسط

الاجتماعي، وأسباب لها علاقة بالممارسات الدينية الخاطئة، وأسباب لها علاقة بوسائل الاتصال، وأسباب لها علاقة بالقراءات، وأسباب لها علاقة بوقت الفراغ.

كما وضحت أنواع الانحراف الفكري ودواعيه من خلال الأنواع التالية وهي انحراف في العقيدة، وانحراف في العبادة والإرهاب الفكري، وآثاره التربوية، وتم توضيح المناهج المتبعة للوقاية من الانحراف الفكري.

أما الدراسة الحالية فهي توضح أسساً مهمة تقوم بها الأسرة لتنشئة الأولاد عليها إسهاماً منها في الأمن الفكري.

إسهام الأسرة في تحقيق الأسس العقدية للأمن الفكري

تقوم الأسرة بغرس الأسس العقدية في الأولاد، وتصبح هي القدوة في ذلك حتى يتحقق الأمن الفكري لديهم من خلال أسس تبدأ بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتحقيق الوسطية في حياتهم دون غلو ولا تفريط بدون تعصب لرأي ولا أهواء فينشأ الأولاد محققين للأمن الفكري في حياتهم من خلال:

أولاً: التمسك بالكتاب والسنة النبوية المطهرة

يحتل الأمن الفكري عند الإنسان أهمية بالغة فيتخذ سبيلاً ألا وهو التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ قال الله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿٧﴾ (الفاتحة).

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿١٥٣﴾ (الأنعام)

والتمسك بكتاب الله وسنة النبي ﷺ فيه هداية للنفس كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ ﴿١٠٨﴾ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿١٠٩﴾ (يونس)

فالتمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ حصن حصين وحرز متين لمن وفقه الله تعالى. قال تعالى: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١٠٣) ﴿آل عمران﴾

فقد أمر الله تعالى بالاعتصام بحبل الله، وحبل الله هو عهد الله أو هو القرآن كما قال المفسرون؛ إذ العهد الذي أخذه الله على المسلمين هو الاعتصام بالقرآن والسنة. فقد أمر الله تعالى بالجماعة ونهى عن التفرق والاختلاف، وهذا شامل لأصول الدين وفروعه الظاهرة والباطنة.

فالأسرة بغرسها التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ يكون سبيل النجاة للأولاد من الوقوع في الانحراف الفكري والضلال. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ (١٢٤) ﴿طه﴾.

وقال تعالى: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٤٣) ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ (٤٤) ﴿الزخرف﴾.

«أي: خذ بالقرآن المنزل على قلبك، فإنه هو الحق، وما يهدي إليه هو الحق المفضي إلى صراط الله المستقيم، الموصل إلى جنات النعيم، والخير الدائم المقيم. وقيل: معناه لشرف لك ولقومك، قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والسدي، وابن زيد». (ابن كثير، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ج٧، ص ٢١٠)

وتأتي السنة النبوية مصدراً مهماً من مصادر التشريع، ولا يمكن على الإطلاق الاستغناء عنها أو تركها أو فصلها، ولقد أبان الرسول الكريم محمد ﷺ أهميتها. عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» (الحاكم، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج ١، ص ١٧١)

ويصبح الإنسان في منزلة الاعتصام مادام متمسكاً بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، «فَالِاعْتِصَامُ بِحَبْلِ اللَّهِ يُوجِبُ لَهُ الْهُدَايَةَ وَاتِّبَاعَ الدَّلِيلِ، وَالِاعْتِصَامُ بِاللَّهِ، يُوجِبُ لَهُ

الْقُوَّةَ وَالْعُدَّةَ وَالسَّلَاحَ، وَالْمَادَّةَ الَّتِي يَسْتَلْتُم بِهَا فِي طَرِيقِهِ». (ابن القيم، مدارج السالكين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ج١، ص ٤٨٥).

فقيام الأسرة بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ يربي الأولاد على البعد عن الانحرافات الفكرية التي يواجهونها في حياتهم، وتصبح الهداية لأنفسهم، والبعد عن أهل الضلال والزيف فيتحقق له الأمن الفكري، لأن القرآن هو حبل الله المتين والصراط العظيم. قال الله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (٢٤) (فصلت).

والسنة هي المعين الذي لا ينضب، والبحر الذي لا تكدره الدلاء، وبدراستها أعظم العلوم، وأنفعها وأكثر فائدة في الدين والدنيا.

ويتحقق الأمن الفكري من خلال التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، إذ هما أساس الدين الذي له أثره الواضح على النمو النفسي والصحة النفسية، والعقيدة حين تتغلغل في النفس تدفعها إلى سلوك إيجابي، والدين يساعد الفرد على الاستقرار، والإيمان يؤدي إلى الأمان، وينير الطريق أمام الفرد في طفولته، عبر مرافقته إلى رشده، ثم شيخوخته.

لذا فقد بدأ النبي ﷺ في تربية أصحابه رضوان الله عليهم قبل كل شيء بالجانب الإيماني، فبدأ أولاً بغرس العقيدة الصحيحة الصالحة في نفوسهم، ذلك أنه لا يمكن أن يتحقق للإنسان سعادة بلا سكينة لأنه لا توجد في الحياة نعمة أغلى ولا أفضل ولا أيمن من سكينة النفس، وطمأنينة القلب، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٤) (الفتح).

وإن الأسرة التي تقوم بغرس العقيدة في نفوس الأولاد لا شك أنها تملأ أوقات الفراغ لديهم بكل نافع ومفيد، ومن ثم تجنبهم الوقوع في الانحراف، وتبعدهم عن كل مظاهر العنف، وتبني شخصياتهم على الخير والعمل الدؤوب، لتحقيق لهم الأمن الفكري في أنفسهم بتحقيق حاجاتهم الدينية والنفسية، وهذا يدفعهم للشعور بحاجات المجتمع، وقيمه بما يحقق له الأمن والاستقرار.

ثانياً: الوسطية

جاء الإسلام بمنهج وسط ليعيش الإنسان حياته بدون غلو ولا تفريط قال الله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ (الفاتحة) أي الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط في كل حياته الروحية والمادية. لذلك قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿١٤٣﴾ (البقرة).

فالإسلام راعى الإنسان في جميع ما يحتاج إليه في طبيعته وحدود طاقاته؛ لذا منع الإفراط المؤدي إلى الملل أو المبالغة في التطوع المنفي إلى ترك الأفضل.

كما أن الوسطية سمة للتربية الإسلامية إذ «تهتم بالتربية الجسمية والروحية والعقلية، وتنطلق من التوازن في حياة الإنسان من خلال إشباع حاجاته المادية والروحية معاً». (محمد، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢١).

فالوسطية ضد الغلو والانحراف والتطرف، والابتعاد هو ابتعاد عن النهج القويم، لذلك فالوسطية تعني تنشئة العقول على المفاهيم والمبادئ الصحيحة والقويمة للدين الإسلامي الحنيف، وإيجاد البيئة الآمنة الخالية من التطرف والغلو والانحراف.

وأساس الأمة الإسلامية الوسطية حيث يتولى كل فرد من أفراد المجتمع إشباع حاجاته بطريقة متزنة مشروعة في كل من النواحي الجسدية (الأكل والشرب والملبس، والسكن، والنكاح) والعقلية اعتبره الإسلام مناط التكليف، وأداة الفهم والاستيعاب، والتفكير والتدبر، والتعلم والتعليم، والعلم والمعرفة، والإسلام يشبع الطاقة العقلية فيدفعها إلى التأمل والبحث والتدبر في حكمة الله، وطالب بالاستفادة من الطاقة المادية التي أودعها الله في الكون.

وراعى الإسلام الجانب الروحي للإنسان وفرض عليه العبادات التي تلائمه حسب مقدرته وطاقاته بدون غلو أو تفريط.

وتكون الوسطية في الاعتقاد في الصفات، الوسطية في الإيثار، الوسطية في القدر، الوسطية في السلوك، الوسطية في العبادة، الوسطية في الحكم على الناس وعلى الأحوال. فالوسطية لا إفراط ولا تفريط، وأما التنطع والتشدد فيؤديان إلى عسر في التكليف، وتعطيل المصالح، وعدم تحقيق مقاصد الشرع، ورفع الحرج والتيسير ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة في طريق الامتثال لأوامر الله تعالى على تحقيق الغاية، وهي تحقيق العبودية لله وحده؛ فليس معنى اليسر ورفع الحرج أن نلتمس التخفيفات وتتبع مواطن الرخص، ونبحث عن الأسهل بعيداً عن منظور الشرع، ونتلمس زلات وعثرات العلماء فإن ذلك يؤدي إلى الانسلاخ من الأحكام، والابتعاد عن الشرع والتهاون في مسائل الحلال والحرام في المطاعم والمشارب والمعاملات المالية، فلا يجوز أن تنقلب الوسائل إلى غايات وأن تغلب الوسائل على الغايات، فالإنسان المسلم مع الوسطية والاعتدال والتسامح والواقعية والاجتهاد العقلاني الواعي فيصبح الإنسان بوسطيته لديه الأمن الفكري.

وإن التوسط في أصول الشريعة الإسلامية من وجوه محاسنها التي تنبئ عن عظمتها التي ركز عليها القرآن والسنة النبوية المطهرة، والتي كان النبي ﷺ مثلاً للقصد في كل شأنه وأحواله حتى في هيئاته وخلقه.

فالوسطية دلالة على الخيرية والعدل والاستقامة، فهي حق بين باطلين واعتدال بين تطرفين وعدل بين ظلمين، وبذلك يصبح الأولاد لديهم المناعة ضد الانحرافات الفكرية والضلالات والأهواء والمذاهب الهدامة، ويكون الأولاد محققين الوسطية من خلال تعريفهم بأنها لا إفراط ولا تفريط، وأن التنطع والتشدد يؤدي إلى عسر التكليف وتعطيل المصالح، وعدم تحقيق مقاصد الشرع، ورفع الحرج والتيسير ليس غاية في ذاته.

وإن للوسطية آفاقاً بعيدة المدى، لأنها إيجابية النفع، فتكاد السلبيات أو الأخطاء تنعدم أو تكون في طريقها إلى الذوبان والنسيان، وذلك لما تفرزه من آثار اجتماعية ملموسة، من إشاعة المحبة، وتنامي المودة، والابتعاد عن التعصب، والأحقاد، وتوفير الثقة للآخرين وإحسان التعامل معهم، وصارت أحوال الأسرة والمجتمع في طمأنينة وشعور بالاستقرار، وتفرغ للإنجاز والعطاء، والتزام الحق والعدل، والبعد عن الشر والفتنة والفساد في الأرض.

فما من مشكلة اجتماعية تثور إلا وكان سببها شذوذاً في التخطيط والعمل، أو انحرافاً عن المقصد الشريف. أما حال الوسطية فتكون من أهم الأسباب الداعية إلى الاستقرار والوئام، وإسعاد الفرد والجماعة، وتقدم المدنية وازدهار الحضارة.

ثالثاً: عدم التعصب

جاء الإسلام لكي يعيش الناس في أمن وسلام، والتعصب من الدوافع والانفعالات التي تؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الفكري، وهو عبارة عن «اعتقاد المتعصب أنه قبض على الحقيقة النهائية التي تدفع به إلى وجوب الالتزام الكامل برأيه أو بمذهب أو جماعة أو قبيلة أو فترة تاريخية معينة مما يجمع عادة بين الفضيلة والرذيلة، والحسن والقيح، والخطأ والصواب». (بكار، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ١٨٦)

وعدم التعصب يكون بإحقاق الحق أينما وجد والعمل به ذلك لأن التعصب يؤدي إلى إهدار حقوق الآخرين، ولذا قام الإسلام ببغضه لأنه سبب التفرقة والفرقة بين أمة الإسلام.

ولقد صور القرآن الكريم هذه العصبية العمياء بقوله: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوُونَ فِي النَّارِ يَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ﴾ ﴿٤٧﴾ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ (غافر)

وبهذا التصوير حمل القرآن الكريم الأتباع تبعة ضلالهم، فقد منحهم الله القدرات والآلات التي تمكنهم من اتباع الهدى، وهم عطلوا ذلك وساروا في ركاب المضلين.

والإسلام منع التعصب بحجة الالتزام، فهناك فرق كبير بين التعصب والالتزام، إذ «الالتزام انحياز إلى قطعيات لا تقبل الجدل أو مبادئ عامة وقع الإجماع عليها كالانحياز لأمّهات الفضائل والعقائد، فالالتزام يكون بما علا على دوائر الاجتهاد، ويكون التعصب فيما يقبل النظر والتأمل، فالتعصب ضرب من ضروب الأنانية، ولا يكون مبنياً على أساس». (بكار، مرجع سابق، ص ١٨٧)

وهناك تعصب محمود محب إلى النفس التي آمنت بالله وهو التعصب إلى العقيدة الإسلامية؛ إذ هو مظهر من مظاهر الحياة الحرة الكريمة للأفراد، وهي حق من حقوقهم

لأن العقيدة «إذا كانت دينية فهي أضبط المقاييس لأهواء الفرد ونزعاته، وأقوى الروادع بين الجماهير والجماعات، وإن كانت فكرية فهي دليل الوعي، والوعي دليل الشخصية الحسية التي تعقل وتفكر» (السباعي، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ١٤٢) وهناك تعصب مذموم نهى عنه الإسلام، ويعده أمراً غير مرغوب، يؤدي إلى تفرقة الأمة.

وأما «التعصب الذميمة» فهو أن تضطهد مخالفيك في العقيدة، وتحقد عليهم، وتسيء معاملتهم، وتسلب أموالهم، وتهين كرامتهم... فهذا سبيل الشقاء، والخراب في حياة الأفراد والجماعات، وهذا ما نهى عنه كل دين حق، وهذا ما جاء الإسلام للقضاء عليه بين صفوف المتدينين». (المرجع السابق، ص ١٤٤)

إذا فالتعصب يتطلب التمييز بين قضيتين مهمتين:

أ- التعصب لأصول العقيدة والشرعية وهو التعصب المطلوب لأنه يؤدي إلى إحقاق الحق فهو المؤدي إلى الأمن الفكري.

ب- التعصب لفرع من فروع الدين والدنيا ما لم يرد فيه نص قطعي الدلالة والثبوت، وهو من المجالات التي تتعدد فيها الاجتهادات الفكرية فهذا يؤدي إلى عدم الأمن الفكري؛ إذ المتعصب في هذه الحالة يجسد عدم الأمن الفكري في جديته، وهو يؤدي إلى سلوكيات ومحظورات شرعية.

ومن خلال ما سبق تظهر أنواع التعصب وهي كما يلي:

١- التعصب لمذهب.

٢- التعصب إلى بلد أو قبيلة، أو قومية.

٣- التعصب للرأي.

٤- التعصب للهوى.

لذا على الأسرة أن تبعد أولادها عن التعصب المذموم لما له من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، ومن أبرزها:

١- يدفع التعصب بصاحبه إلى سلوكيات غير مقبولة تتنافى مع الفضيلة، فقد

يظلم ويستبد استخفافاً بالآخرين وبارائهم، وقد يكذب انتصاراً لرأيه وفكره ومذهبه.

٢ - يؤدي التعصب الفكري إلى التطرف والغلو والتشدد، كالتطرف الديني أو الفكري أو المذهبي.

٣ - يؤدي التعصب إلى التمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون، ما يؤدي إلى حرمان الآخرين من حقوقهم وكرامتهم التي كرمهم الله بها، والتي أقرها الإسلام، ومنحها لجميع البشر على السواء.

٤ - التعصب يعمل على تمزق الأمة الإسلامية وافتراقها واختلافها، ما يؤدي إلى انتشار العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع، ويشغلهم ذلك عن البحث في القضايا المهمة والأساسية التي تضمن عزة المسلمين وكرامتهم.

رابعاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يأمر الإسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه أساس في حياة الأفراد، ولولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لما كانت الخيرية في هذه الأمة، والخيرية في هذه الأمة وأمانها بالتزامها هذا الحبل المتين، وهو صمام الأمان في الأمة الإسلامية.

قال الله عز وجل: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤) (آل عمران).

أي «لا بد من جماعة تدعو إلى الخير وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر، ولا بد من سلطة في الأرض تدعو إلى الخير وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر». (قطب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج ١، ص ٤٤٤) ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١١٠) (آل عمران)

وهذا ما ينبغي أن تدركه الأمة المسلمة؛ لتعرف حقيقتها وقيمتها، وتعرف أنها أخرجت لتكون طليعة، ولتكون لها القيادة، بما أنها هي خير أمة. والله يريد أن تكون القيادة للخير لا للشر في هذه الأرض. ومن ثم لا ينبغي لها أن تتلقى من غيرها من أمم

الجاهلية. إنما ينبغي دائماً أن تعطي هذه الأمم مما لديها. وأن يكون لديها دائماً ما تعطيه. ما تعطيه من الاعتقاد الصحيح، والتصور الصحيح، والنظام الصحيح، والخلق الصحيح، والمعرفة الصحيحة، والعلم الصحيح..» (المرجع السابق، ج ١، ص ٤٤٧)

كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مقتضيات صيانة الحياة من الشر والفساد ومن مقتضيات المكانة لهذه الأمة.

«وفي أول مقتضيات هذا المكان. أن تقوم على صيانة الحياة من الشر والفساد.. وأن تكون لها القوة التي تمكنها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهي خير أمة أخرجت للناس. لا عن مجاملة أو محاباة، ولا عن مصادفة أو جزاف - تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً». (قطب، مرجع السابق، ج ١، ص ٤٤٧)

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». (مسلم، د.ت، ج ١، ص ٥٠)

ومن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية ما هو كثير، وكله يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل من رآه لا يسقط عنه إلا أن يقوم به غيره كل بحسبه، وكلما كان العبد على ذلك أقدر وبه أعلم كان عليه أوجب وله ألزم، ولم ينج عند نزول العذاب بأهل المعاصي إلا الناهون عنها.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرِيقَاتِ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالَسِنَا بَدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ. قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ وَكَفُّ الْأَذَى وَرَدُّ السَّلَامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» (البخاري، د.ت، ج ٢، ص ١٧٣)

فالأمر بالمعروف صمام الأمان لهذه الأمة، فإذا لم تأمر الأمة بالمعروف، وتنهى عن المنكر يوشك أن يبعث الله عقاباً فلا يستجاب للأمة الدعاء.

فَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْ عِنْدِهِ ثُمَّ لَتَدْعُوهُ فَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ».

(الترمذي، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ج ٤، ص ٤٦٨). (وقال الألباني حديث حسن))
فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامل من عوامل الأمن الفكري، فتصبح في
أمن في الدنيا والآخرة.

وإن أهم الآثار التي يحققها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي هداية لإنسان
فرداً كان أم مجتمعاً هداية تجعله يحكم مفاهيم الإسلام وقيمه في عقله وقلبه وإرادته؛
لتكون الأفكار والعواطف والممارسات العملية مطابقة للمنهج الإلهي في الحياة، عن
طريق إقامة فرائض الدين القويم وشريعته السمحاء.

ومن خلال الالتزام بأداء المسؤولية يتعمق الإيمان بالله تعالى في العقول والقلوب،
وتتوثق الصلة مع الله تعالى والتي تضيء السكينة والطمأنينة على جميع جوارح الإنسان
ومقومات شخصيته في الفكر والعاطفة والسلوك، فيتحرر من الإلحاد واللاانتها، ومن
الضياع والتخبط، ومن الضلال والعمى والخيرة، ويتخلص من الأوهام والخرافات،
ويتوجه إلى الله تعالى مستمداً منه العون والإسناد، فيستشعر الأمان والصفاء وهو عميق
الصلة بمنعم الوجود، وبالركن الركين الذي تنهاوى جميع مظاهر الإسناد أمامه، وتستقيم
نفسه ومشاعره.

ويكون الحفاظ على نظام الحياة على أحسن حال عن طريق جلب المصالح ودرء
المفاسد، فتصبح الأسرة في قمة السعادة، وهي تسعى إلى الإعمار والبناء الحضاري،
ويعم الخير والصلاح في جميع مرافق الحياة لسمو المقاصد، ونبل الأهداف المراد تقريرها
وتحقيقها في الواقع.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن قامت به الأسرة فإنه يحقق الأمن والسلام
والطمأنينة، فيقضي بواسطة أدائه على جميع ألوان العدوان والاضطهاد والاستغلال،
ويتحقق العدل، وتحفظ كرامة الإنسان وحرية، ويتم الحفاظ على سلامة الأرواح،
والأعراض والأموال، ويُقضى من خلال أدائه على جميع ألوان الاعتداء، فيعيش الناس
آمنين مطمئنين.

فمن آثار أداء مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعميق الأواصر الإسلامية، وتوحيد الصف الإسلامي في وحدة العقيدة، ووحدة السلوك ووحدة المصالح ووحدة المصير، ويعيش المجتمع حياة الإخاء والتعاون والتآزر والتكاتف والتناصر.

ومن آثار أداء المسؤولية القضاء على جميع ألوان الانحراف والفساد، وإشاعة الأخلاق الحسنة في العلاقات لتقوم على قواعد وأسس الشريعة، حيث الصدق والوفاء، والتراحم والتناصح، وأداء الأمانة، والرفق والإحسان، والانطلاق لإسعاد المجتمع. ومن آثاره الاقتصادية إقامة التوازن الاقتصادي، الذي يتحقق عن طريق التكافل والحث على الإنفاق الطوعي في وجوه الخير، والدعوة إلى القناعة والكفاف وعدم التبذير، والنهي عن الغش وأكل الأموال بالباطل، وأداء الواجبات المالية كالزكاة والخمس، إضافة إلى قيام الدولة بواجباتها في إقامة التوازن، فتتحقق الرفاهية للمجتمع بإشباع الفقراء والمستضعفين.

وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يزداد الوعي في صفوف المجتمع، وتفتح آفاق العقول لتنتقل نحو الإبداع الخلاق، وتتقدم العلوم، لتكون خادمة للمفاهيم والقيم الإسلامية.

لذا على الأسرة غرس هذه الأسس العقيدة في أولادها حتى ينشأوا عليها، ويتحقق لهم الأمن الفكري.

إسهام الأسرة في تحقيق الأسس الفكرية للأمن الفكري

يمكن للأسرة تحقيق الأسس الفكرية للأمن الفكري لدى أبنائها من خلال:

أولاً: غرس حب العلم

من حسن التأديب والتربية أن تغرس الأسرة في أولادها حب التعلم والحرص على طلب العلم، وأن تبين لهم كيف جعل الله تعالى أول آيات القرآن الكريم. قال الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ (العلق)، وأن القرآن الكريم قد اشتمل على ما يقارب (٧٥٠) سبعة مائة وخمسين آية تحث وتدعو إلى إعمال الفكر في هذا الكون وما فيه من مخلوقات مسخرة للإنسان.

يؤدي العلم إلى ثمرة وهي معرفة الله وهو أشرف العلوم وأوجبها، وكان ثمار شجرته ذات الأصل الثابت، والعلم يؤدي إلى جهاد النفس والسعي إلى عبادة الله وإزالة القذى عن النفس والترقي في مدارج السالكين إلى رب العالمين، والعلم له صلة بالإيمان وعلم السلوك (التزكية) فالعلم بالحق العامل به هو (المنعم عليه) وهو الذي زكى نفسه بالعلم النافع والعمل وهو المفلح الذي قال الله تعالى فيه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ﴿٩﴾ (الشمس) فالعلم «مذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وطلبه قربة، وبذله صدقة ومدارسته تعدل بالصيام والقيام». (ابن القيم، ج٢، ص ٤٨٩)

كما أن العلم يكفر الذنوب والخطايا «يطهر النفس لأنه عبادة جلييلة يحظى بها المسلم بالأجر العظيم ومن الحسنات التي يكفر الله بها السيئات». (كرزون، ١٤٠٧هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص ١٩٩)

ومن ثمرة العلم تعميق الإيمان بالله وكتابه ورسوله والإيمان بالقدر خيره وشره واليوم الآخر، وليس كما «زعموا أن هدف البحث العلمي هو إكساب الطالب قدرة على تفسير الظواهر العلمية فحسب» (الهلاي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٠٨).

قال الله تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٤٥﴾ (الحج)

فالدراسة النظرية لمجرد الدراسة عن غاية العلم وثمرته، ليس بعلم لأنه لا يعصم من فقه الهوى وإغواء الشيطان، ولا يقدم للبشرية خيراً، كما أن المتعلمين الذين «لم يتقنوا العلم أخطر على أي أمة من الجهلة لأنهم يبنون مواقفهم على معلومات مغلوطة أو منقوصة فيضلون ويضلون، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، في حين أن الجهلة لا يفتنون ولا يدعون المعرفة فليس مظنة ذلك». (الأسمر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٣٢٩)

لذا يحذر اللجوء إلى المعرفة غير اليقينية بل يجب التأكد على إتقان المعرفة بعزم وصبر ومثابرة وشروط؛ لذا فإن العلم حتى يؤدي ثمرته يكون بشروط عدة:

١ - الإخلاص لله والطلب بعلمه رضا الله سبحانه وتعالى .

٢ - تحديد الهدف من العلم الذي يطلبه المتعلم، ويحذر من الفوضى في طلب العلم.

٣ - التلقي عن أهل العلم الموثوق بهم.

٤ - الأخذ وتحصيل العلم بالتدرج، قال الله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ ﴿١٠٦﴾ (الإسراء)

٥ - التهيئة لأسباب فهم الدرس.

٦ - إدراك الواقع بدون تحقيق المناط (أي نزوله نزولاً صحيحاً)

وإن إدراك «العلم النافع يعصم صاحبه بتوفيق الله من الانحراف والضلال، ويحميه من الوقوع في البدع والمحدثات، والشركيات والضلالات، ويحمّله على تعظيم الشعائر والحرّمات، والتجافي عن المنكرات والموبقات». (الفوزان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ١١)

فالعلم النافع هو الذي يقي من مكاييد الشيطان ونزغاته، ويكشف شبهاته وتليساته. وكلما كان المؤمن الصادق أكثر علماً بالشرعية وتضلعاً منها، كان أكثر تمسكاً بالسنة وحرصاً عليها، وبعداً عن البدعة ونفوراً منها، وحذراً من مصايد الشيطان ووساوسه.

ولهذا أمرنا ربنا - عز وجل - بالرجوع إلى العلماء الربانيين في الأمور التي تهم الأمة، وتمس مصالحها العامة، فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٨٣﴾ (النساء)

ثانياً: تنمية التفكير

لقد حث الإسلام على التفكير وأعلى شأنه في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وتحقيق الأمن الفكري بالتفكير السليم المبني على أسس علمية في كل ما يحدد بالنفس والمجتمع والأمة الإسلامية.

فقيام المؤسسات التربوية بتعليم العلم الشرعي المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين، وأهل العلم الربانيين.

ومن خلال المؤسسات التربوية تتم تنمية التفكير بأنواعه التالية:

١ - التفكير المنطقي: «هو دراسة مبادئ الاستدلال والتفكير وهو يعنى في المقام

الأول ببنية الجدل والعلاقات بين الأفكار، ويتضمن التفكير استخدام وتطبيق قواعد المنطق الشكلي على مواقف حاضرة فعلاً، وهو يعني التفكير المنطقي إذن استخدام عمليات فكرية واضحة وسليمة ومعقولة». (الشيبي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٧)

فالتفكير المنطقي يؤدي إلى الأمن الفكري بدراسة جادة للعمليات الفكرية الواضحة المعالم.

والتفكير النقدي: «هو أن يسلك العقل في حركته المعرفية مسلكاً يجمع فيه بين المتقابلات من الآراء، ويقابل الاحتمالات المختلفة، يمحسها ويختبرها على أساس ذلك التعامل، فإن هذه المقارنة والنقد عامل في ترشيد الفكر للوصول إلى الحق». (النجار، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٣٨)

وبذلك يتضمن التفكير الناقد السلوك الذي يجمع بين المتقابلات والاحتمالات بعد تمحيصها واختبارها للوصول إلى الحق. لذلك فإن التفكير يؤدي إلى الأمن الفكري لتمييز الحق من الباطل، ومعرفة كل ما يحقق الخير.

إسهام الأسرة في تحقيق الأسس الاجتماعية للأمن الفكري

يمكن للأسرة أن تسهم في تحقيق الأسس الاجتماعية للأمن الفكري لدى إبنائها من خلال:

أولاً: التنشئة الأسرية

من الأمور المعينة على الأمن الفكري، تربية الأولاد وتنشئتهم التنشئة الصالحة، وقيامهم على التفكير السليم المستمد من الكتاب والسنة النبوية المطهرة، وإيضاح تاريخ الأمة الإسلامية، وبيان عزها الذي سبق أن كان سببه تمسكها بدينها، وحكمها بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما حصل من تقدم وازدهار في القرون السابقة، وكلما كان البعد عن الدين ازدادت الأمة تخلفاً، وما حدث في الأزمنة المتأخرة بسبب الانبهار بالحضارات بما عندهم من قشور نخيل إليهم من سحرها أنها كفيلة ببناء الأمم، وقد رسخ هذا المفهوم عند أعداء الدين.

والأسرة باعتبارها المؤسسة الرئيسة في عمليات التنشئة الاجتماعية، فإن من أعظم مهامها في تنشئة الأولاد تحقيق الأمن الفكري لهم وحمايتهم من الانحرافات الفكرية التي تولد الكثير من المشكلات الاجتماعية.

ولقد نهى الإسلام وحذر من التبعية العمياء والتقليد الأعمى، وحذر من مغبة هذه التبعية التي تؤدي إلى البعد عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة).

فالأسرة المسلمة تربي الأولاد تربية إسلامية على إعمال العقل والتفكير فيما ينفعهم، ويكونوا غير مقلدين لغيرهم.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة).

كما يتم توضيح عدم الأخذ بالمظاهر الجوفاء دون تدبر وتفكر واقتناع عقلي، ولا موصل للعلم.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «قَالَ: لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى قَالَ: فَمَنْ؟» (مسلم مرجع سابق، ج ٨، ص ٥٧)

والأسرة توضح للأولاد مجالات الانحراف، وتدعوهم لعدم الانجراف مع أهل الأهواء، وتحذروهم من التبعية وأساليبها المختلفة، مع أخذ الحكمة التي تنفع الأمة الإسلامية، فالحكمة ضالة المؤمن.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، حَيْثُمَا وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

(الكلمة الحكمة) أي ذات الحكمة المشتملة عليها. (ضالة المؤمن) أي مطلوبة له بأشد ما يتصور في الطلب المؤمن ضالته. وليس المطلوب بهذا الكلام الإخبار. إذ كم من مؤمن ليس له طلب للحكمة أصلاً. بل المطلوب به الإرشاد كالتعليم. أي اللائق بحال المؤمن أن يكون مطلوبه الكلمة الحكمة. (حيثما وجدها) أي ينبغي أن يكون نظر المرء إلى القول لا إلى القائل.

(القزويني، د. ت، ج ٢ - ص ١٣٩٥) (رواه الترمذي، وابن ماجه وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وإبراهيم بن الفضل الراوي القاري، علي بن سلطان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٣٠٠).

وكما فعل الصحابي الجليل حينما أخذ الحكمة من الشيطان وتعلم منه ما ينفعه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةٍ وَرَمْضَانَ، فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَأَ حَاجَةٌ شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ، وَسَيَعُودُ»، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ، لَقَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ سَيَعُودُ، فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَأَ حَاجَةٌ شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَرَصَدْتُهُ الثَّلَاثَةَ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، أَنْكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ، ثُمَّ تَعُودُ قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا، قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (٢٥٥) (البقرة)، حَتَّى تَخْتَمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «مَا هِيَ»، قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا

حَتَّى تَخْتَمَ الْآيَةَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ﴿٢٥٥﴾ (البقرة)، وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ - وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ» (البخاري، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٠١)

ولما قلد المسلمون غيرهم وتبعوهم في الأمور الضارة تأخروا، ولم ينالوا ما كانوا يطلبونه من تقدم، وعند عدم تمسكهم بالكتاب والسنة النبوية المطهرة تمت السيطرة عليهم فكرياً وسياسياً وعسكرياً.

ولكي تقوم الأسرة بدورها في التوعية والوقاية من الانحراف، فلا بد لها أن تقوم بتنشئة الأولاد تنشئة إسلامية صحيحة، بحيث تسير على منهج الوسطية البعيد عن التطرف والغلو. كما أنه من الواجب على الأسرة أن تؤكد على تمثل أولادها القدوة الحسنة في سلوكياتهم وتصرفاتهم، وفي الانسجام مع قيم وقوانين المجتمع، وذلك من خلال تقديم المثل الأعلى والقدوة الحسنة المناسبة للأولاد، وأن تعمل على شغل أوقات فراغ الأولاد بصورة سليمة وبناءة، مع مراقبتهم وتوجيههم في الاختيار السليم للأصدقاء والأقران.

ثانياً: الإعلام

إن من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الفكري في هذه المرحلة من تاريخ أمتنا ما يخطط له أعداء المسلمين من أجل احتواء المسلم وصرفه عن مفهوم الإسلام، ودفعه إلى مهاوي الخداع والإغراء، وإخراجه من أصول عقيدته ومفهومها الأصيل الجامع المتميز في العقيدة والثقافة إلى الثقافات الوافدة.

لذا على الأسرة أن تواصل العمل على حماية الأولاد من مشاهدة المواد الإعلامية التي تدعو إلى الرذيلة أو العنف أو السلوكيات المنحرفة التي تبث من خلال الفضائيات والإنترنت والأجهزة الإعلامية الأخرى المختلفة.

وإن الأسرة باختيار المواد الإعلامية المحققة للأمن الفكري تعمل على دحض كل

خطة مرسومة ترمي إلى تغيير مفهوم الإسلام أي (بنية الإسلام)، أو تفريغه من مفهومه الصحيح.

لذا فإن على الأسرة بيان الجامع الذي يقوم عليه أساس الإسلام، والذي يجمع بين العقيدة ومنهج الحياة (المعاملات والأخلاق)؛ إذ يعدها البعض أموراً خاصة بين الله تبارك وتعالى والإنسان.

وهذه العقيدة تدخل في محيط الحياة، وهي مصدر الخلاف الواسع العميق الفهم، وفي التعامل مع الفكر (المترجم إلى لغتنا العربية من خلال قصص وتمثيلات ومذاهب وفلسفات).

وتصبح الأسرة مبيئة لمواد الإعلام والتي هي عامل تلفيق وتحريض وإرجاف؛ إذاً الإنسان الذي ليس عنده حصانة دينية مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فينساق وراء الترهات دون الرجوع إلى أبسط البدييات التي بنيت على تلقي الخير.

والأسرة تقوم بتعريف الأولاد بالأمور المختلفة التي تشوه الإسلام وأهله، وتدعو إلى الإفساد والفسق وإثارة الشكوك والشبهات عنه في وسائل الإعلام.

ويحدث الأمن الفكري إذا قامت الأسرة بتقديم العقيدة الإسلامية في جوهرها الصحيح الذي يركز على التوحيد الخالص والإيمان الكامل والولاء والبراء ومعاملة الأحكام لكي تقلص الفجوة بينهم والمجتمع، والعبادة بمفهومها الصحيح، والغاية منها تحقيق العبودية لله الواحد الأحد، والأخلاق مثل خلق العدل والرحمة، والدعوة إلى تحرر الفكر من كل ما هو ضار وفاسد، وإشغال الشباب في تحصيل العلم وكل ما هو مفيد وصالح لهم من خلال البرامج المقدمة لهم، مع إيضاح أن على الأسرة دور مهم وكبير في تحقيق الأمن الفكري الذي يحقق من خلال ما يقدم من برامج إعلامية مضملة للعقيدة.

ويصبح من الضروري أن يشاهد الكبير مع الصغير، وأن يقرأ الوالدان مع الأولاد، ولا يترك الصغار هدفاً للتأثيرات غير المرغوبة لثقافات غريبة، عن مجتمعنا العربي المسلم ونقف نحن الكبار نشكو من الغزو الثقافي للأمة فالرقابة على ما يعرض للأولاد، والبقاء معهم أثناء العرض من أجل توجيه النقد ينمي لدى الولد القدرة على النقد وعدم التلقي

السلبى ولا ينبغي أن تغفل وسائل الترفيه الأخرى كالخروج، والنزهات، واللعب الجماعى وغيرها، فلها أثرها على عدم المتابعة، وعدم الالتصاق بهذه الوسائل الإعلامية، وتقليل حجم التأثير السلبى.

ثالثاً: الحالة الاقتصادية

يعد الاقتصاد عصب الحياة المعاصرة إن على مستوى الأسرة أو على مستوى الأمة كلها وأصبح الاستقلال الاقتصادى مطلباً رئيساً للأمم والشعوب لأن من لا يملك قوته (طعامه) لا يملك قراره، ذلك فإن الظروف الاقتصادية التى تمر بها الأسرة لا شك أنها تترك كثيراً من الظلال التى تفرض عليها سلوكاً معيناً.

لذا جاءت الشريعة الإسلامية بحفظ نفس الإنسان، فيكون كمالها هو بلوغها إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من طاقة فى المحافظة، وبما أن النفس تتكون من جسم وروح وعقل، وحفظها أن يرقى بها إلى الكمال، ومن ترقيتها حفظ العقل أى المحافظة عليه من خلال العلم الشرعى الذى يعينه على حفظ نفسه من التردى فى المهالك.

وتكون النفس قوية إذا نعمت بالأمن بأنواعه، والإنسان يحقق الأمن الفكرى بالعلم الشرعى، ولن يتحقق الأمن الفكرى إلا إذا أتيح له الحصول على المال المعين على أمور الحياة، وإذا صعبت عليه الحالة الاقتصادية فلن يحقق الأمن الفكرى.

وتؤدى الصعوبات الاقتصادية فى الأسرة إلى زعزعة الأمن الفكرى؛ لذا حافظ القرآن الكريم على الأمن الاقتصادى للأسرة، وأكرم الله المجتمع بالأمن. قال الله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش)

كما أن الصعوبات الاقتصادية تؤدى بالأسرة إلى زعزعة فى الأمن الفكرى التى يواجهها المجتمع من خلال اللجوء لسد حاجاتهم، وهذه من الأسباب الداعية لعدم الأمن الفكرى؛ إذ من اللازم للأسرة أن يتوفر لها المال الذى يعين أفرادها على الحياة الكريمة، وأن يتوافر لطالب العلم المال الذى ينفقه على نفسه، فإذا كانت الحالة الاقتصادية سيئة، ولم يجد ما يكفيه ليعيش حياة هانئة ترك طلب العلم.

فالحالة الاقتصادية السيئة للأسرة تلجئ بعض أفرادها إلى أهل التيارات الفكرية المنحرفة لسد الحاجات الضرورية، والتي تأخذ منهم الأفكار المنحرفة والتي لا يتحقق من خلالها الأمن الفكري، فمن خلال هذه التيارات الفكرية يقوم البعض باستخدام هذه الأفكار الضالة من خلال تصرفات وأفعال مخالفة للدين.

رابعاً: إشاعة ثقافة الحوار مع الأولاد

ينبغي تعريف الأولاد أن الوالدين يتعاملان معهم بدافع الحب والشعور بالمسؤولية تجاههم، وليس من أجل فرض رأي معين.

كذلك على الولد ألا يحاول أن يظهر بمظهر المدرك لأمره والمعتد بآرائه دون حساب لرأي الأهل بحجة أنهم لا يعرفون متطلبات العصر، فهم بالنهاية لديهم خبرة في الحياة أعمق مما لدى الأولاد وربما يشاهدون الأمور من زاوية أخرى لا يدركونها هم أنفسهم، من ناحية أخرى على الأهل ألا يظهروا بمظهر اللامبالي في أمور أولادهم أو المسفه لأقوالهم وآرائهم بل لنبادر نحن - كأفراد أسرة - إلى بناء الحوار السليم مع الأولاد وفق الاعتبارات التالية:

- نشجعهم عند أي نجاح ولا نقلل من قدراتهم.
- نصغي إليهم حتى يشعروا بمكانتهم وأهميتهم لدينا.
- نحترس من النقد المستمر كي لا يفقدوا الثقة بذاتهم.
- لا نقدم النصائح كيفما اتفق إلا إذا سئلت، لندع لهم فرصة أخذ القرارات الصحيحة فذلك يساعد على ثبات الحقائق والمبادئ في ذهنهم.
- لنخصص لهم وقتاً في المحادثة والاستماع بهدف تعلم أسلوب المناقشة.
- ندعهم يشاركوننا الرأي عند التخطيط لنزهة أو مشروع لهم دور فيه.
- نحاورهم في المشاكل التي تواجهنا حتى يستطيعوا تقدير الظروف.
- إذا أغضبونا وكانت ردة فعلنا سلبية فلا نتردد في الاعتذار لهم فذلك يجعلنا مثلاً أعلى بالنسبة لهم فيحذون حذونا.

- لنقدر قلقهم أو خوفهم عند أي اضطراب ولنعمل على تبديد تلك المخاوف.

- لنتجنب وصف الأولاد مسبقاً أو التردد على مسامعهم بما يمتازون به حتى لا يعتادوا هذا الوصف، فإذا قلنا لأحدهم مثلاً أنك ستكون محتالاً، أو عصبياً في المستقبل، فقد يشب وهو على شيء من هذا الحال. علينا أن نعي باستمرار سلوك الأولاد وتصرفاتهم. كما ينبغي على أفراد الأسرة توضيح المعلومات التي يريدونها الأولاد بأسلوب المناسب، وفي الوقت المناسب لا كما يفعل بعض الأهل الذين يخشون على أولادهم معارف ليست لهم أو أكبر منهم، ثمة أكثر من أسلوب لكي يقتنع ويعرف. وعلى أفراد الأسرة أيضاً تقييم دورهم بين الحين والآخر: هل ثمة تقصير في أداء دورهم تجاه أولادهم أم لا؟ كما علي الأسرة بيان أن غاية الحوار هي معرفة الحقيقة والتوصل إليها أو دفع الشبهة والفساد من القول والرأي، وتحكيم الحق والعقل في أمر مختلف عليه فيتحول الخلاف إلى اتفاق والبغض إلى مودة أو إيجاد حل وسط يرضي الطرفين، والبحث عن الصواب في موقف، ولعل أهم غاية في الحوار في الأسرة هو نزع الخلاف الذي يورث البغض واستبداله بالاتفاق الذي يزرع المودة والمحبة فتجد البيت المؤمن يزينه نور الاتفاق والحق والعدل والمنطق السليم بعيداً عن العناد والجهل. والحمية لرأي فلان لأنه الأب أو لأنه الأكبر بل يؤخذ الرأي الأصوب حتى وإن كان رأي ولد صغير، فان تعدد الآراء تعدد للرؤى فنختار الأصوب والأنفع لنجني بعد ذلك أفضل وأصوب النتائج، ومن خلال الحوار يتحقق الأمن الفكري.

فالحوار والتفاهم لابد أن يلازما علاقة الأسرة بالأولاد، وفي حالة وقوع أحد الأولاد في الخطأ فإن الحل المناسب هو التفاهم والقرب منه، وإشعاره بأن هذا السلوك خاطئ، وأن غايته السوء وعاقبته الهلاك، وأن السلوك الصحيح هو كذا وكذا.. وهو نابع من الحرص عليهم وعلى مستقبلهم، والثابت والمعروف أن القهر وغياب التفاهم والنصح يؤديان إلى الانحراف.

فوائد الحوار في الأسرة

- ١ - التعارف: إذا كان هناك حوار يكون هناك تعارف بين أفراد الأسرة الواحدة وبهذا يستطيع الآباء أن يعرفوا كل شيء في أولادهم.
- ٢ - التألف: الحوار يزيد التألف وذلك من خلال تدريب الأولاد على التعارف والتألف في نفس الوقت وبهذا يزداد الحب والتفاهم فيما بينهم.
- ٣ - التكاشف: إذا لم يكن هناك حوار لم يكن هناك وضوح، إذ إن مفاتيح الحوار هي التي تدخل المرء إلى قلوب الآخرين.
- ٤ - التعاطف: المحبة والعلاقة الإيجابية بين أفراد الأسرة.

إسهام الأسرة في تحقيق الأسس الأخلاقية للأمن الفكري

ترسيخ المبادئ الخلقية في نفوس النشء فالأخلاق هي قوام التربية في الإسلام، والدين والأخلاق حقيقتان متصلتان حسب المفهوم الإسلامي ولا يمكن الفصل بينهما، وقد بين الإسلام المسائل الخلقية من حيث أصولها وبواعثها وأحكامها والغاية منها.

والتربية الإسلامية تحث على ترسيخ المبادئ الأخلاقية عن طريق التلقين والممارسة وفق ما رسمه الإسلام للناس من معروف يلتزمون به، ومنكر يجتنبونه والأخلاق الإسلامية تجمع بين الطابع الشخصي والطابع الاجتماعي، إنها تستهدف إصلاح شأن الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة والأسرة المسلمة هي تلك التي تقوم على هذه الأخلاق وتربي أبنائها على الالتزام بها، إنها أي الأسرة حينئذ تكون مجالا ووسيلة لتطبيق الشريعة الإسلامية بوحى من ضمير أفرادها، وليس بموجب قوة أو إلزام إلا من الله عز وجل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أولاً: الحب

أكد الإسلام على أهمية الحب المتبادل بين أفراد العائلة، وحدد العوامل التي تورث المحبة وتساعد على استمرارها كالإحسان والخلق الحسن والبشر وطلاقة الوجه، فحاجة الأولاد إلى المحبة والعطف لا تقل أهمية عن حاجتهم إلى الطعام والشراب والكساء،

وذلك لأن إشباع الجانب العاطفي لدى الأولاد يحدد سلوكهم ونفسياتهم في الحياة، فالأولاد يتأثرون من الصغر بما يشعرون به من محبة أو عدوانية في إطار الحياة الأسرية. والأسرة هي المحيط الأساسي لنمو الولد جسدياً ونفسياً واجتماعياً وهي المؤثر الأول في شخصية الولد وما يستوعبه من خبرات وما يكونه من اتجاهات وهي الرافد المعطاء في تغذيته بالقيم والسلوكيات المرغوبة. فالأسرة هي المؤسسة الأولى لبناء الإنسان حيث إن الولد يعتمد اعتماداً كلياً في إشباع حاجاته على أسرته وهذا ما يجعله أكثر قابلية في التأثر بمن حوله.

وإن هذه العاطفة الأسرية بما تشيعه في أجواء الأسرة من رضا وسعادة واستقرار وبما تربطه من علاقات المحبة والمودة والاحترام بين أعضائها، وبما توفره من مناخ نفسي صحي سليم يحتضن نتاج هذا الالتحام الاجتماعي من خلال الزواج بين الرجل والمرأة فيقدم الولد ثمرة من ثمرات التكوين الخلقي ومادة لتنشئة اجتماعية سليمة.

لذا فالتربية الإسلامية تحرص على أن ينشأ الولد سليم الجسم والعقل صحيح النفس والسلوك في حياة مليئة بالحب والعطف، لذا إذا فقد الحب والعطف في الأسرة لم تثمر ثماراً طيبة في الحياة الأسرية يتحقق بها الأمن الفكري، وأصبح الأولاد في حنق وكراهية للجميع.

والأسرة التي تقوم علاقتها على الحب لأفرادها وللآخرين يغرس فيهم تحقيق الأمن الفكري، وهو يركز على النفع المتبادل بينها.

ويحتاج الولد إلى أن يكون محل محبة الآخرين وعطفهم، ويتغذى عاطفياً من خلال ما يجد من أمه وأبيه وذويه، كما يتغذى جسدياً بالطعام الذي ينمي جسده ويبعث فيه دفء الحياة، وقد شرعنا المطهر إلى ذلك، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَبْلَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسٌ عِنْدَهُ فَقَالَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي عَشْرَةَ مِنَ الْوُلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا قَطُّ فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ لَا يَرْحُمُ لَا يَرْحَمُ» (مسلم، مرجع سابق، جـ ٧، ص ٧٧)

وهكذا يوصي الإسلام إلى تكوين العلاقة العاطفية مع الأولاد، ولأنهم حينما يُحرمونها من الآباء والإخوان سوف تتأثر صحتهم النفسية، وقد يلجؤون إلى أصدقاء السوء الذين يحاولون أن يضطادوهم بالعبارات المنمقة ثم يوقعونهم في الانحرافات بشتى أنواعها.

لذا فإن حماية ورعاية الأسرة أكثر فعالية وذلك لأن الأسرة مؤسسة اجتماعية تجمع بين الاستجابة الشخصية الحميمة والرعاية الاجتماعية المتناسكة وفي المجتمعات العربية الإسلامية نجد أن وظيفة الأسرة تمتد لتصل إلى روح الإنسان فتصقلها وتوجهها الوجهة السليمة التي تتفق مع فطرته التي فطره الله عليها وإذا اتفق التوجيه الأسري مع فطرة الإنسان أدى ذلك إلى صلاح الفرد باستقامته وأمنه النفسي والاجتماعي وبذلك فإن وظيفة الأسرة في الإسلام إضافة إلى ما تقدم فهي تعد المنبع الذي يغذي الولد بالعقيدة الصحيحة والفكر المشتق من القرآن والسنة النبوية، وأساس المعاملة بالحب. لذا فإن الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية تتلقى الولد لإعداده وتنشئته طبقاً لمتطلبات المجتمع الذي تعيش فيه ف شخصية أفراد الأسرة ووجودهم فيها وأسلوب تنشئتهم من المحددات الأساسية في ظهور وتكوين السلوك السوي للأولاد. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يَرْوِيهِ - قَالَ ابْنُ السَّرْح - عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرًا وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرًا فَلَيْسَ مِنَّا».

(السجستاني، د. ت، ج٤، ص ٤٤١)

ثانياً: ثقافة التسامح

التسامح خلق عظيم وزينة الفضائل والعفو عند المقدرة من شيم الكرام والنفوس الكبيرة وحدها تعرف التسامح دون أن تتأثر بأي مؤثر، ومن عفا ساد ومن حلم عظم. وهو يربي أفراد المجتمع، وخاصة في الأسرة على عدم المؤاخذه والمحاسبة والتشفي، وإنما تقوم المعاملة بين الأسرة على المسامحة والتغاضي والصفح والصبر.

وإن التسامح حث عليه الإسلام، فهو قيمة كبرى بكل ما تعنيه من حرية ومن مساواة في غير تفوق جنسي أو تمييز عنصري، ويكون في حدود ما شرعه الله من الأحكام الشرعية ولا يكون بالتنازل عن شيء من ديننا.

وإن التسامح يشكل صهام الأمان في أسرة مطمئنة، كما يشكل الأساس المتين لعلاقة طيبة، فهو ليس تنازلاً أو تساهلاً أو حياد اتجاه الآخر، بل هو اعتراف بالآخر، وهو احترام متبادل، واعتراف بالحقوق الشخصية، والحريات الأساسية للآخرين.

وإن التسامح هو أحد سبل تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والتسامح يعني عفو الإنسان وحلمه عمن يؤذيه ويسيء معاملته أو يختلف معه في الرأي.

من هنا نجد أن التسامح سجية إسلامية، وقيمة ربانية، وهدي نبوي كريم، في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية دعوة للتسامح ونبد الخلاف والكرهية والحقد، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾ (فصلت).

وفي هاتين الآيتين تظهر عظمة الإسلام عظمة التسامح، وسمو المبدأ، وقُدسية التوجه، ومن هنا يظهر لكل منصف، ولكل عادل أن الإسلام دين تسامح وتعاطف وتراحم، وروعة التسامح.

وجاء في الحديث النبوي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ» (مسلم، د. ت، ج ٤، ص ٢٠١)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ حَاسَبَهُ اللَّهُ حَسَابًا يَسِيرًا وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ» قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وَتَصِلُ مَنْ قَطَعَكَ» قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَمَا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُحَاسَبَ حَسَابًا يَسِيرًا وَيُدْخَلَكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادٍ وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ» (الحاكم، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).

وهناك شيء مهم يجب أن يعرفه الأولاد أن التسامح ليس الانسحاب من الموقف وهو ليس ضعفا بل قوة نحتاج إلى تعبئتها في المواقف الحرجة، وقد يكون من الضروري تعزيز الثقة بالنفس لدى الأولاد وإشعارهم بقدراتهم وطاقاتهم وعدم تعزيز الشعور بالنقص والحقارة خاصة في مواقف الخطأ والفشل، وإذا كان تقدير الولد لذاته سليماً

صحيحاً فإنه سوف يتقبل مسألة الخطأ والفشل وسينظر إلى نفسه على أنه إنسان معرض للزلل والفشل وكذلك الآخرين ومن ثم فالفهم الصحيح للنفس يقود إلى فهم صحيح للآخرين الأمر الذي يقود إلى تقبل أخطائهم والتغافل عنها في مواقع القدرة. كما تبقى دائماً العلاقة بين الزوجين هي نبراس هذه الثقافة وهي المرأة المعكوسة على الأولاد.

ولعل أخطر مشكلاتنا عدم التسامح، ففي هذه اللحظة من تاريخ الوجود الإنساني على وجه هذه الأرض، أننا صرنا نميل إلى التعصب، وبدأت أفعال بعضنا تتسم بالتطرف، ورفض الآخر حتى لو كان أخانا أو جارنا، أو زميلنا فضلاً عن ذلك الآخر البعيد والمختلف، وهي حالة قادمة إلينا من السياسة، وليس من العقيدة.

وما أروع أن نتواصل مع قرآننا، وأن ندأوم على قراءة آيات التسامح، وأن نطيل التأمل في معناها وأن نجعلها ترسب في أعماق الوجدان لكي تتحول إلى مواقف، وإلى فعل يمنع التصرفات المنافية للإنسانية الإنسان وللسلوك البشري الرفيع.

فالتسامح أسلوب من أساليب تحقيق الأمن الفكري، ذلك أن التسامح فضيلة ونبيل يجب أن يتحلى به كل مسلم، لكن بشرط ألا يكون هذا التسامح على حساب الثواب والمعتقدات الإسلامية، فلا يصح أن نكون متسامحين مع الآخر وهو يهدف لتغيير هويتنا الثقافية أو تغيير معتقداتنا أو الإساءة لديننا وقيمنا ومبادئنا.

فإن التسامح خلق كريم، لا يكتسب بالمعرفة، ولا يتزايد بالتدريب، بل هو سجية في النفس، وفضيلة في التفكير، وفي الأسرة يمكن خلق جو من التسامح المستمر بين أفراد الأسرة، ونستطيع هنا في هذه اللحظة أن نخلق جواً من التسامح يثمر نتائجه في نفس الأولاد، وأجمل صور التسامح ما كان من مصدر قوة وعزة، فالتسامح من الموقع الأقل هو ضعف، والضعف يعني الخنوع والذل.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التسامح يدعو إلى حياة هادئة مليئة بالعدل والحب والسلام، تنبذ التطرف والعنف وكل ما من شأنه أن يخلق جواً من القلق والكراهية والبغض التي رفضها الإسلام وحذر منها في أكثر من موضع، التسامح لغة الصفاء التي تبعث الأمن والسلام والحب والتعاون من مراقدها !

وتتجلى ثقافة التسامح كإحدى أهم الضرورات الإنسانية والأخلاقية في الواقع

المعاصر بعد أن استشرت ظاهرة العنف وظاهرة تهدم العلاقات الاجتماعية على كافة الأصعدة وبعد أن أصبح الكبار والصغار على حد سواء إما ضحايا أو مجرمين بسبب هيمنة لغة العنف على الواقع المعاصر وغياب المثل والقيم الدينية والأخلاقية الأمر الذي يجعل الفرد المعاصر يقف عند مفترق الطرق في التعامل مع الآخر الذي قد لا يتفق معه في أفكاره بل ربما يؤذيه ويلحق به أو بأسرته أو بأفكاره الأذى.

ثالثاً: العدل والمساواة بين الأولاد

إن العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه الذي منحه الله إياه فيكون حينئذ العدل مطلباً شرعياً لا يحايى فيه أحد، وبذلك يكون العدل بين الأولاد في العطية والمساواة بينهم واجباً على الآباء وغيرهما مما أمر الله تعالى به في كتابه، وأمر به رسوله ﷺ في سنته. إذ «هذه النقطة مهمة ذلك أن التفرقة في المعاملة تولد الحقد والحسد فيما بينهم وتزيل المحبة والتعاطف فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين الآباء من جهة أخرى إلى جانب هذا وذاك تكون هذه التفرقة سبباً لنشأة بعض الأمراض النفسية في حالات كثيرة». (محمد، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ص ١٢١).

ولهذا أمر الله سبحانه وتعالى بالقسط قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَعَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ (الحجرات) عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ أَنَّ أَبَاهُ أَتَىٰ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا». قَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ». (مسلم، مرجع سابق، ج ٥، ص ٦٥)

عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً فَقَالَتْ لَهُ عُمَرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ - فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنَ عُمَرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «أَعْطَيْتُ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا». قَالَ: لَا قَالَ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». قَالَ فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ. (البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، ج ٢، ص ٩١٣)

فعدم العدل والمساواة بين الأولاد من أرذل خلال وأقبح الأفعال، وهي من الأمور التي تؤدي إلى عدم الأمن الفكري فيتولد له الحقد والحسد والكرهية لأفراد الأسرة والمجتمع عامة لعدم أخذ الحق له.

النتائج

من خلال الدراسة تبينت النتائج التالية:

- ١ - أكدت التربية الإسلامية على إسهام الأسرة في الأمن الفكري من خلال تربية الأولاد على الأسس العقائدية في ضوء التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ في حياته.
- ٢ - تحرر الأسرة الأولاد من القيود المؤثرة إذا التزم بوسطية الإسلام دون تعصب لمذهب أو رأي أو هوى.
- ٣ - أكدت التربية الإسلامية على الأسرة بغرس حب العلم في الأولاد، وأخذه من أهله مع تنمية التفكير حتى يتحقق الأمن الفكري لديهم.
- ٤ - تميزت التربية الإسلامية بتحقيق الأمن الفكري من خلال التنشئة الأسرية، والقيام بتحقيق سد الحاجة الاقتصادية للأسرة، من بيان الأحكام الشرعية للأحداث.
- ٥ - أكدت التربية الإسلامية على الأسرة غرس الأخلاق الداعية لتحقيق الأمن الفكري.

التوصيات:

- ١ - تكثيف الوعي بأهمية الأمن الفكري.
- ٢ - إسهام كل المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأمن الفكري.
- ٣ - إيضاح دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في تحقيق الأمن الفكري.

المصادر والمراجع

- الأسمر، أحمد رجب، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). النبي المربي، دار الفرقان، عمان.
- البخاري، محمد عبدالله، (د. ت). صحيح البخاري، دار إحياء التراث، بيروت.
- بكار، عبد الكريم محمد، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م). فصول في التفكير الموضوعي، دار القلم، دمشق.
- الترمذي، محمد عيسى الترمذي، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- جابر، جابر عبد الحميد، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م). المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- رضا، محمد رشيد، (د. ت). تفسير القرآن المسمى بتفسير المنار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- السباعي، مصطفى حسني، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). أخلاقنا الاجتماعية، المكتب الإسلامي، بيروت.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث، (د. ت). سنن أبي داود، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الشمي، حسني عبد الرحم، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). المعلومات والتفكير، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة.
- صالح، عبد الرحمن عبد الله وآخرون، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). المرشد في كتابة الأبحاث، مكتبة المنار، مكة المكرمة.

عبيدات، ذوقان وآخرون، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م). البحث العلمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

الفوزان، عبدالعزيز فوزان، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). أثر العلم الشرعي في مواجهة العنف والعدوان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

القاري، علي بن سلطان، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت - لبنان.

القزويني، محمد بن يزيد، (د. ت). سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

قطب، سيد إبراهيم، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة. ابن القيم، محمد أبوبكر، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). مدارج السالكين، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن كثير، إسماعيل عمر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت.

كرزون، أنس أحمد بيروت، (١٤٠٧هـ - ١٩٩٧م). منهج الإسلام في تزكية النفس، دار ابن حزم.

محمد، مقداد يالجن، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م). بناء البيت السعيد في ضوء الإسلام، دار المريخ، الرياض.

_____، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م). التربية الإسلامية والطبيعة الإنسانية، عالم الكتب للنشر، الرياض.

مسلم، مسلم بن الحجاج، (د. ت). الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت.

النجار، عبد المجيد عمر النجار، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا.

نصير، محمد محمد نصير، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). «الأمن والتنمية» مكتبة العبيكان - الرياض.

الهلالي، مسلم عيد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). منهج الأنبياء في تزكية النفوس، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة.

الرسائل

المالكي، عبد الحفيظ عبدالله، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م). «نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات

الجرائم السيبرانية

DOI: 10.12816/0007966

د. محمد قاسم أسعد الردفاني(*)

أستاذ القانون الجنائي الدولي المساعد بكلية الدراسات العليا - أكاديمية الشرطة - اليمن

الملخص

الموسوم بـ «تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية» المتمم لبحث سبقه بعنوان «الأمن السيبراني... واقع وتوقعات» الباحثان أوضحا أن الله تعالى قد مكن الإنسان بما أنزل من الكتب وما سخر له من مواد في هذا الكون من توسيع معارفه وتطوير معيشته باطراد. وبناءً على ما تقدم، ناقش هذا البحث أربعة موضوعات مهمة: الأول: تتبع متطلبات التحقيق الابتدائي في مجال الجرائم السيبرانية من التزود بالمفاهيم والمعارف النظرية. والثاني: ناقش المتطلبات العملية في هذا المجال بالإضافة إلى معرفة مفهوم الأدلة الرقمية وتمييزها عن الإثبات، والثالث: ناقش إجراءات كشف غموض الجرائم السيبرانية في ضوء المبادئ الأساسية للتحقيق الفني لإظهار ركني تلك الجرائم المادي والمعنوي، والرابع: عرّف طرق وأساليب البحث عن الأدلة الرقمية وكيفية جمعها وتحريزها للإثبات الجنائي.

الكلمات المفتاحية: التحقيق الشرطي، الجرائم السيبرانية، الأدلة الرقمية.

qasaed@outlook.com (*)

ورد إلى المجلة بتاريخ ٥/٦/٢٠١٣م وقبل للنشر بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م.

Police Investigation For Confronting The Challenges Of Cybernetic Crimes

Police Investigation for Confronting the Challenges of Cybernetic Crimes is considered as a system of searching, exploring and investigating procedures to collect the numerical evidences that fulfilled by the competent team towards exploring the enormity of the dangers and challenges resulting from the intension of the influence and power of the organized and unorganized cybernetic crimes that crossing the national borders which excreted by the internet and communications revolution.

This cybernetic crimes require wide scientific and technical knowledge, such as knowing its nature, it's reasons, evidences and how to reach it. In addition, it is important to know the particular style of each action that committed by the cybernetic sphere.

Understanding these essentials, the police investigation for confronting the challenges of cybernetic crimes can achieve the following objectives:

Creating a machinery for work coordination in confronting the challenged that originated by information technology and communication which related to the complex crimes.

Filling the criminal legal gap in its two substantive and procedural sides.

Following the primary investigation requirements in the field of cybernetic crimes and support it with the theoretical and scientific knowledge and concepts.

Exploring the obscurity of the cybernetic crimes on the base of the basic principles of technical investigation to show the two sides of that crimes (the emotional and substantial ones) and specifying the time, place of commitment and the overtness of investigation.

Key words: Police Investigation, Cybernetic Crimes, Digital Evidences.

المقدمة

من أعظم ما خص الله تعالى به الإنسان قدرته على الاكتشاف والابتكار والاستدلال بالمعلوم على المجهول، فقد جعل الله بقاءه وتكاثره وصلاحيته لعمارة الأرض واستخلافه فيها مرتبطاً أشد الارتباط بهذه الخاصية.

أولاً: موضوع البحث

(تحقيقات الشرطة في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية) لقد مكن الله الإنسان بما أنزل من كتب وما سخر له من مواد في هذا الكون من توسيع معارفه وتطوير معيشتة باطراد، بناءً على الخبرة التراكمية التي يكتسبها، فكلما انكشف مجهول صار معلوماً ودل على مجهول آخر.. وهكذا.

وقد ظلت الاكتشافات العلمية عبر التاريخ البشري من أهم ركائز نهضتنا العلمية فيما يتصل بعلم التيسير الذي يجد أسسه ومصادره في الوحي المنزل أو علم التسخير الذي يجد قوانينه ومركباته في الكون المنظور، والعلماء جميعاً يشتركان في خدمة نوعين من السياسات: الأولى، سياسة البناء والتنمية والتي تعمل على إيجاد المفقود وتنمية الموجود، والثانية: هي ما تسمى بالسياسة الجنائية التي تعمل بدورها لمنع هدم ما بُني أو فقد ما وجد.

وعليه، نلاحظ أن استمرار العلمين في خطين متوازيين يمد كل واحد منهما الآخر بما يقوم به وينميه، ضروري للحياة الطيبة السعيدة التي تعد أهم ثمار تلك السياسات ونتائجها، فالسياسة الجنائية تتمثل بالتشريع الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي الذي يكون في حاجة ماسة إلى الاكتشافات العلمية النظرية منها والعملية ليتزود منها المتخصصون في مجال مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية للوصول إلى الأصوب والأصلح والأنسب في ضوء المصادر والقواعد والمقاصد وهو عين ما أوصى به الإسلام وحرص عليه وإن غفل عنه الغافلون أو تنكر له الجاهلون (بوساق، ٢٠٠٧م).

وفي ضوء ما تقدم، تضمن القانون العربي النموذجي الصادر عن جامعة الدول العربية في شأن إجراءات التحقيق الابتدائي في مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية مجموعة

من النصوص التي تعالج ذلك كضرورة الاستعانة بخبير معالجة بيانات بحيث يكون متخصصاً في البرامج واستخدام الإنترنت، تلافياً لحدوث أضرار بالبرامج والبيانات المخزنة بالحاسب، كما نص على تطبيق القواعد العامة لقانون الإجراءات الجزائية الوطني في شأن تلك الجرائم متلبساً بها، سواء عند اتخاذ إجراءات الاستدلال أم التحقيق الابتدائي فيها.

ثانياً: أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في جانبين: نظري وعملي (تطبيقي) على اعتبار العمل في البحث والتحريات تجاه جمع الاستدلالات والمعاينة والتفتيش حتى الوصول إلى مرتكبي الجريمة والبدء في استجوابهم عمليات معقدة وصعبة لا يقوم بها إلا رجال إنفاذ القانون المؤهلون والمدربون تدريباً كافياً في الجرائم السيبرانية التي ليس لها وجود في الواقع الملموس بل لها وجود في الواقع الافتراضي (التخلي) وهذا يتطلب معارف واسعة علمية وفنية كمعرفة أسبابها وطبيعتها وما هو الدليل وأنواعه وكيفية معرفته والوصول إليه، بالإضافة إلى معرفة أسلوب كل فعل من الأفعال غير المشروعة في هذا المجال.

وأما الجانب العملي فيتمثل في مواجهة تحديات ما أحدثته تقنية المعلومات والاتصالات التي ظهرت معها ضرورة وجود قوانين جنائية بشقيها الموضوعي والإجرائي سيما وأن القوانين تعد مرآة المجتمع وبها يقاس تطوره، وإيجاد بيئة قانونية قادرة على مواجهة تلك التحديات تنفذها آلية متخصصة من رجال الشرطة تقابلها قدرات ذات تدريب وكفاءة عالية في نفس المجال من النيابة والقضاة.

ثالثاً: مشكلة البحث

لقد ازدادت تهديدات ومخاطر الجرائم السيبرانية مع وجود الفراغ التشريعي والآلية المتخصصة في مجال التحقيق الابتدائي والنهائي لمواجهة تحديات العصر الرقمي أو المجتمع الإلكتروني في الفضاء السيبراني؛ وقد تطلب ذلك سرعة المواجهة التشريعية ووضع قواعد قانونية خاصة بالقانون الوطني لملاءمة هذه الجرائم وسد الثغرات التشريعية في تجريم ومعالجة كافة الانتهاكات السيبرانية وقانونية وحجية الأدلة الرقمية، ومن ثم مواجهة مشكلات الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق لمواجهة تحدياتها.

رابعاً: إشكاليات البحث

ترجع إشكاليات البحث إلى ما يتميز به من صفة فنية، ومفردات ومصطلحات جديدة كالبرامج والبيانات التي تشكل محلاً للاعتداء أو تستخدم كوسيلة للاعتداء، إذ أن معظم مستندات موضوعة (تحديات الجرائم السيبرانية في الفضاء الرقمي) عبارة عن تسجيلات إلكترونية تتم عبر شبكات الاتصال المعلوماتي، ذات طبيعة خاصة متميزة، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها طبيعة المال المعلوماتي، وحداثة ظهور الحاسب الآلي وتقنية تشغيله.

ولهذا، أصبح الباحث لا يكفي أن يكون متخصصاً في القانون، بل يتعين أن يكون ملماً بالجوانب الفنية للحاسب الآلي والإنترنت ليتمكن من إيجاد الحلول للتحديات والمشاكل القانونية التي تثير شبكة الاتصال والمعلومات وجرائمها السيبرانية.

خامساً: أهداف البحث

يسير الهدف نحو التطبيق في ضوء المنهج العلمي الذي يستوعب كافة متغيرات وتحديات ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتتمثل أهم أهداف هذا البحث بمايلي:

- ١ - إيجاد منظومة التشريعات السيبرانية الوطنية لمواجهة تحديات العصر الرقمي، وإنشاء وحدة أمنية متخصصة لمواجهة تحديات الجرائم السيبرانية يتفرع منها فريق متخصص بالتحقيقات الابتدائية في هذا المجال وجمع وتحريز الأدلة الرقمية لغرض تقديمها للعدالة بحيث يكون لديه كافة الإمكانيات والمعدات اللازمة التي تتطلبها خطط العمل الاستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية.
- ٢ - التوجه نحو دراسة إرشادات (الأسكوا) للتشريعات السيبرانية، والاسترشاد بها عند وضع التشريعات الوطنية أو تطويرها، وتشكيل إدارة شريطة شاملة متخصصة في هذا المجال بحسب البنيان الهيكلي والتنظيمي (الوظيفي) للسيطرة على تحديات العصر الرقمي.

سادساً: منهج البحث

يسعى هذا البحث إلى تخصيص آلية متمكنة في مجال مواجهة تحديات الجرائم السيبرانية باستخدام (المنهج التحليلي التطبيقي) الذي يركز على تجميع وتحليل البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالموضوع باتجاه مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في حياتنا المعاصرة في مواجهة الهجوم الإلكتروني عبر الفضاء السيبراني للوصول إلى الأدلة الرقمية، وتخزينها وتقديمها للعدالة.

سابعاً: مجالات البحث

يتضمن هذا البحث مناقشة أربعة موضوعات مهمة، وهي:

الأول: يتتبع متطلبات التحقيق الابتدائي في مجال الجرائم السيبرانية من التزود بالمفاهيم والمعارف النظرية.

والثاني: يناقش المتطلبات العملية في هذا المجال بالإضافة إلى معرفة مفهوم الأدلة الرقمية وتميزها عن الإثبات.

والثالث: يناقش إجراءات كشف غموض الجرائم السيبرانية في ضوء المبادئ الأساسية للتحقيق الفني لإظهار ركني تلك الجرائم المادي والمعنوي وتحديد وقت ومكان ارتكابها وعلانية التحقيق فيها.

والرابع: معرفة طرق وأساليب البحث عن الأدلة الرقمية وكيفية جمعها وتخزينها للإثبات الجنائي.

وعليه، تم بيان وتوضيح كلٍّ منها ضمن أربعة مطالب، في إطار هذا البحث بحسب التالي.

المطلب الأول: متطلبات نظرية للتحقيق في مجال الجرائم السيبرانية

لقد تم وضع دراسة قبل ذلك حددت ضرورة إنشاء آلية متخصصة من الشرطة للقيام بهذا العمل، تقابلها أيضاً فرق متخصصة في هذا المجال من النيابة العامة والقضاء أو محاكم متخصصة، لذلك جئنا بموضوع هذا البحث مكملًا لما سبقه، منوهين فيه إلى

ضرورة أن يتزود المتخصصون في هذا المجال بمعارف علمية نظرية وعملية (تطبيقية)، كمعرفة سمات تلك الجرائم السيبرانية التي تعين المحققين من عناصر الشرطة والقضاء على القيام بالبحث والتحقيق والتحري والاستقصاء عن مرتكبيها، ثم معرفة دوافع ارتكابها وخصائص المتهمين فيها وسماتهم، بالإضافة إلى ثمة معارف أخرى عن طبيعتها وعلة تجريمها، وذلك على النحو الآتي:

خصائص وسمات الجرائم السيبرانية

- تتميز هذه الأنماط من الجرائم عن غيرها بعدة خصائص وسمات، منها الآتي:
 - ١ - تتم في بيئة رقمية معلوماتية قوامها النظم المعلوماتية، وأجهزة ومعدات وأدوات وتجهيزات الحاسب الآلي، أي أنها تتم في وبواسطة جناحي الحاسب الآلي، (مكوناته المادية ومكوناته البرمجية).
 - ٢ - يقوم بها مجرم ذو طبيعة خاصة وإمكانات خاصة - علمية معلوماتية - يستخدم في ارتكاب جريمته الموارد المعرفية والأساليب الاحترافية.
 - ٣ - أسلوب ارتكابها أسلوب هادئ، فهي لا تحتاج إلى العنف كالجرائم التقليدية، فكل ما تحتاجه القدرة على التعامل مع التقنية (الموشر، ٢٠٠٩م: ٨٢ والغافري، ٢٠١١م: ٤٥).
 - ٤ - تتم - غالباً - بتعاون أكثر من شخص على ارتكابها إضراراً بالجهة المجني عليها، وغالباً ما يشترك في إخراج هذه الجرائم إلى حيز الوجود شخص متخصص في تقنيات الحاسوب والإنترنت يقوم بالجانب الفني من المشروع الإجرامي، وشخص آخر من المحيط أو من خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب إليه.
 - ٥ - يتسم المجرم المرتكب لهذه الفئة من الجرائم بخصائص معينة تميزه عن المجرم الذي يرتكب الجرائم التقليدية، إذ هي جرائم فنية تقنية في الغالب الأعم ومن يرتكبها عادةً يكون من ذوي الاختصاص في مجال تقنية المعلومات.
 - ٦ - صعوبة الحصول على دليل مادي لإثباتها، إذ تغلب عليها الطبيعة الإلكترونية.

- ٧ - جرائم عابرة للحدود الوطنية والقارات لا يحدها مكان، كونها ليست مقتصرة على دولة واحدة بعينها، بل العالم كله يعد مسرحاً لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب جريمته من أي مكان في العالم وفي أي زمان (الغافري، ٢٠١١م: ٥).
- ٨ - سرعة ارتكابها، إذ تتم في وقت قصير أحياناً لا يتعدى ثانية أو جزءاً من الثانية.
- ٩ - تدني نسبة الإبلاغ عن تلك الجرائم من المجني عليهم، لا سيما إذا كان المجني عليه إحدى الشركات أو المؤسسات التجارية؛ لتجنب الإساءة للسمعة، ورغبة في عدم زعزعة ثقة العملاء.
- ١٠ - تتسم بالخطورة البالغة من نواح عدة (FBI) الأمريكي).
- ١١ - تتسم بالغموض، حيث يصعب إثباتها، فالتحري عنها والتحقيق فيها والمقاضاة في نطاقها تنطوي على العديد من المشكلات والتحديات الإدارية والقانونية.
- ١٢ - تعد هذه الجرائم عابرة للحدود، وذلك بحد ذاته يثير تحديات ومعوقات في حقل الاختصاص القضائي والقانوني الواجب التطبيق، ومتطلبات التحقيق والملاحقة والضبط والتفتيش، ومن ثم فإن الوصول للحقيقة بشأنها يستوجب الاستعانة بخبرة فنية عالية المستوى (صالح، ٢٠٠٦م: ٧).

دوافع ارتكاب الجرائم السيبرانية

يعد الدافع أو الباعث هو العامل المحرك للإرادة الذي يوجه السلوك الإجرامي - كالمحبة والشفقة والبغضاء والانتقام - فهو عبارة عن قوة نفسية تدفع الإرادة إلى الاتجاه نحو ارتكاب الجريمة؛ وهو يختلف من جريمة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الناس، كما أنه يختلف بالنسبة للجريمة الواحدة من شخص لآخر (صالح، ٢٠٠٦م: ٦) وترتكب الجرائم السيبرانية بدوافع متعددة ومتنوعة تحرك الجناة لارتكابها، نذكر أهمها بحسب الآتي:

الرغبة في جمع المعلومات وتعلمها. الاستيلاء على المعلومات. الرغبة في قهر النظام والتفوق على تعقيد الوسائل التقنية. إلحاق الأذى بأشخاص أو جهات بعينها، على صورة ابتزاز أو تهديد أو تشهير... إلخ. السعي وراء الربح، كاستخدام شبكة الإنترنت في الاتجار بالبشر. تهديد الأمن القومي والعسكري، كحرب المعلومات والتجسس الإلكتروني

والإرهاب الإلكتروني، وعادة ما تكون هذه الجرائم منظمة (المنشائي، ٢٠١٢م: ٢٠).

خصائص المتهمين بالجرائم السيبرانية

ترتكب الجرائم السيبرانية بواسطة استخدام الحاسوب والإنترنت، حيث يتمتع نشطاء الإنترنت بصفات وخصائص تميزهم عن غيرهم، كانعكاس حتمي لما تتطلبه عمليات استخدام هذه الشبكة من قدرات تقنية وفنية هائلة، بيد أن ذلك لا يعني حصر مرتكبي جرائم الإنترنت في طبقة أو فئة معينة أو جنس معين، فمرتكبو الجريمة قد يكونون من البالغين أو الأحداث، سواء من المتعلمين والمثقفين، أم من الفقراء والأغنياء، أم من الرجال والنساء.. وعن الشبكة العنكبوتية (www) world wide web الكثير من الناس يستعملون مصطلحي الإنترنت والشبكة العنكبوتية (أو الوب فقط) على أنهما متشابهان أو الشيء ذاته، لكن في الحقيقة أن المصطلحين غير مترادفين: فالإنترنت هو مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معاً عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لا سلكية وما إلى ذلك. وأما الوب، أو الشبكة العنكبوتية: هي مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معاً، مرتبطة مع بعضها البعض عن طريق روابط Link، بشكل آخر، الشبكة العالمية واحدة من الخدمات التي يمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت، مثلها مثل البريد الإلكتروني ومشاركة الملفات وغيرها (النزيلي، ٢٠١٢م: ١٥).

كما لا يمكننا أن نحصر جرائم الإنترنت في نوع معين من الجرائم، فقد تكون من الجرائم الماسة بأمن الدولة من الداخل أو من الخارج، وقد تكون من جرائم الاعتداء على الأشخاص أو جرائم الاعتداء على الأموال، وقد تترتب على نشاط الجاني خسائر مادية غير محدودة تتجاوز الضرر المترتب على ارتكاب جريمة من الجرائم التقليدية، وتنحصر في أربع فئات للجناة، وهم:

الأولى: العاملون على أجهزة الحاسبات الآلية في منازلهم؛ نظراً لسهولة اتصاتهم بدون تقييد بوقت محدد أو نظام معين يجد من استعمالهم للجهاز.

الثانية: الموظفون الساخطون على منظماتهم التي يعملون فيها فببعدهم عن مقار عملهم بعد انتهاء مواعيد العمل يعملون على تخريب المواقع الخاصة بالمنظمة على شبكة

الإنترنت أو إتلافها أو التشهير حتى بالمنظمة.

الثالثة: فئة المتسللين «Hackers» ومنهم الهواة أو العابثون بقصد التسلية، وهناك المحترفون الذين يتسللون إلى مواقع مختارة بعناية ويعبثون أو يتلفون النظام أو يسرقون محتوياته، وتقع أغلب جرائم الإنترنت - حالياً - تحت هذه الفئة بقسميها.

الرابعة: العاملون في الجريمة المنظمة، فمثلاً عصابات سرقة السيارات حيث يحددون بواسطة شبكة الإنترنت أسعار قطع الغيار المسروقة، ومن ثم يبيعونها في الأسواق الأعلى سعراً.

يتسم مجرمو الإنترنت بمجموعة من الخصائص التي تميزهم عن غيرهم من المتورطين في أشكال الانحراف والإجرام الأخرى، (الألفي، ٢٠١٠م: ٥٥) ومن أهمها:

١ - السن: وهم الذين تتراوح أعمارهم عادة بين ١٨ - ٤٦ سنة، بمتوسط عمري ٢٥ سنة.

٢ - المعرفة والقدرة الفنية الهائلة: ينتمي مرتكبو هذه الجرائم - عادة - إلى الطبقة المتعلمة، ومعظمهم يكونون من أصحاب التخصصات ومستخدمي شبكة الإنترنت.

٣ - الحرص الشديد وخشية الضبط وافتضاح الأمر.

٤ - ارتفاع مستوى الذكاء.

٥ - الحرفية الفنية العالية التي تتطلبها، سواء عند ارتكابها أم عند مقاومتها.

٦ - تخفي مرتكب هذه النوعية من الجرائم عبر دروب الإنترنت، بحيث يمكن أن يختفوا تحت قناع فني يظهرهم من دولة إلى أخرى (الألفي ٢٠١٠م: ٥٦).

تعريف المجرم السيبراني

تنوعت الدراسات التي تحدد المجرم، وشخصيته ومدى جسامة جرمه كأساس لتبرير وتقدير العقوبة، وفي هذه الحالة يظهر السؤالان الآتيان: كيف يمكن تبرير وتقدير العقوبة في حال وجود مجرم الكمبيوتر والإنترنت؟ وهل هناك نموذج محدد للمجرم المعلوماتي؟

بالتأكيد لا يمكن أن يكون هناك نموذج محدد للمجرم المعلوماتي، وإنما هناك سمات مشتركة بين هؤلاء المجرمين، ويمكن إجمال تلك السمات (الردفاني، ٢٠١٢م: ١٤١) فيما يأتي:

- مجرم متخصص: له قدرة فائقة في المهارة التقنية ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غالٍ وثمين من البيانات والمعلومات الموجودة على أجهزة الحواسيب، وذلك من خلال الشبكات.

- مجرم عائد للإجرام: يتصف المجرم المعلوماتي بأنه عائد للجريمة دائماً، فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل الحواسيب وكيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات ومرات.

- مجرم محترف: له من القدرات والمهارات التقنية ما يؤهله لأن يوظف مهاراته في الاختراق والسرقة والنصب والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وغيرها.
- مجرم ذكي: إذ يمتلك من المهارات ما يؤهله لأن يقوم بتعديل وتطوير في الأنظمة الأمنية، حتى لا تستطيع أن تلاحقه وتتبع أعماله الإجرامية من خلال الشبكات أو داخل أجهزة الحواسيب (فريد، ٢٠٠٥: ٥٨).

الفرق بين الجريمة السيبرانية وغيرها من الجرائم

توجد فروق بين الجريمة المعلوماتية أو الإلكترونية، فمن حيث مسرح الجريمة (مسرح الوقائع) غير موجود، بل هو الفضاء السيبراني (الفضاء الإلكتروني). وأما الجاني والمجني عليه لا يشترط أن يكونا في مكان واحد أو في دولة واحدة على عكس الحال في الجرائم العادية، كالمخدرات التي لها مسرح جريمة، ومن ثم يكون لها محل معاناة.

مبدأ إقليمية النص الجنائي، وما يعنيه ذلك للجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية قابلة للتوسع والابتكار، إذ هي مرتبطة في الأساس بالتقدم التقني والمعلوماتي (صالح، ٢٠٠٦م: ١٨).

المطلب الثاني: متطلبات عملية التحقيق في مجال الجرائم السيبرانية

يتوقف سير العملية الإجرائية في التحقيق الابتدائي للشرطة في جمع الاستدلالات والتحريات والبحث عن مرتكبي تلك الجرائم على تحقيق مبدأ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون» أي: حصر وتجريم طائفة أفعال أصبحت تشكل النشاط الإجرامي في الفضاء السيبراني، ولها تأثير مباشر على ضحاياها وعلى المواطنين الآخرين، وسنبين ذلك في اثنتي عشرة طائفة من الجرائم، بالإضافة إلى عرض صورة عامة عن خصائصها، ثم نعرض على كيفية الاستجواب بحسب التوضيح الآتي:

ماهية الجرائم السيبرانية

ينص مشروع إعداد «إرشادات الأسكوا للتشريعات السيبرانية» على أن تأخذ بعين الاعتبار الخبرات الدولية والإقليمية المتراكمة للوصول إلى صياغة الجرائم الآتية:

١ - جرائم التعدي على البيانات المعلوماتية: تشمل الجرائم التي يكون موضوعها البيانات المعلوماتية، أي: التي تقع على بيانات معلوماتية، وهي جرائم التعرض للبيانات المعلوماتية، وجرم اعتراض بيانات معلوماتية.

وتعرّف البيانات بأنها: «كل ما يمكن تخزينه ومعالجته وتوليده ونقله بواسطة الحاسب الآلي كالأرقام والحروف والرموز وما إليها (الردفاني، ٢٠١٢م: ١٢٣).

٢ - جرائم التعدي على الأنظمة المعلوماتية: تشمل جرائم الولوج غير المشروع إلى نظام معلوماتي أو المكوّن فيه، مع التعرض للبيانات المعلوماتية وجرائم إعاقة عمل معلوماتي.

ويتمثل النظام المعلوماتي: «في مجموعة البرامج وأدوات معدة لمعالجة وإدارة البيانات والمعلومات (م/ ١ الاتفاقية الأوروبية - بودابست).

٣ - إساءة استعمال الأجهزة أو البرامج المعلوماتية: تتضمن هذه الجرائم كل من قدم أو أنتج أو وزع أو حاز بغرض الاستخدام جهازاً أو برنامجاً معلوماتياً أو

أي بيانات معلوماتية معدة أو كلمات سر أو كودات دخول، وذلك بغرض اقتراف أي من الجرائم المنصوص عليها سابقاً.

ويتضمن البرنامج المعلوماتي: «مجموعة من التعليمات والأوامر، القابلة للتنفيذ باستخدام الحاسب الآلي ومعدة لإنجاز مهمة ما...» أما البرامج والمعلومات فهي الكيان المعنوي، أي: «غير المادي من برامج ونظم ومعلومات وما إليها ليكون قادراً على القيام بوظيفته (الردفاني، ٢٠١٢م: ١٢٥).

٤ - الجرائم الواقعة على الأموال: تشمل جرم الاحتيال أو الغش بوسيلة معلوماتية، وجرم التزوير المعلوماتي، وجرم الاختلاس أو سرقة أموال بوسيلة معلوماتية، وجرم أعمال التسويق والترويج غير المرغوب فيها، وجرم الاستيلاء على أدوات التعريف والهوية المستخدمة في نظام معلوماتي، والاستخدام غير المشروع لها، وجرم الاطلاع على معلومات سرية أو حساسة أو إفشائها.

٥ - جرائم الاستغلال الجنسي للقاصرين: تظهرها الأفعال التي تتعلق باستغلال القاصرين في أعمال جنسية، وتشمل الرسومات أو الصور أو الكتابات أو الأفلام أو الإشارات، أو أي أعمال إباحية يشارك فيها قاصرون، أو تتعلق باستغلال القاصرين في المواد الإباحية، وتشمل أيضاً إنتاج مواد إباحية للقاصرين بقصد بثها بواسطة نظام معلوماتي.

٦ - جرائم التعدي على الملكية الفكرية للأعمال الرقمية: تشمل الجرائم الآتية: جرم وضع اسم مختلس على عمل، وجرم تقليد إمضاء المؤلف أو ختمه، وجرم تقليد عمل رقمي أو قرصنة البرمجيات، وجرم بيع أو عرض عمل مقلد أو وضعه في التداول، وجرم الاعتداء على أي حق من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة، (منظمة الأسكوا، الإرشاد الخامس للأسكوا، ٢٠١١م: ١٠٩).

٧ - جرائم البطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية: تشمل أعمال تقليد بطاقات مصرفية بصورة غير مشروعة واستعمالها عن قصد، وتزوير نقود إلكترونية بصورة غير مشروعة عن قصد، لما لذلك من إخلال بالاقتصاد الوطني وتأثير سلبي على العمليات المصرفية.

٨ - الجرائم التي تمس المعلومات الشخصية: تتضمن الأفعال الجرمية التي تتعلق بمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي دون حيازة تصريح أو ترخيص مسبق يتيح القيام بالمعالجة، وإنشاء معلومات ذات طابع شخصي لأشخاص لا يحق لهم الاطلاع عليها.

٩ - جرائم العنصرية والجرائم ضد الإنسانية بوسائل معلوماتية: تشمل جرم نشر وتوزيع المعلومات العنصرية بوسائل معلوماتية، وجرم تهديد أشخاص أو التعدي عليهم بسبب انتمائهم العرقي أو المذهبي أو لونهم وذلك بوسائل معلوماتية، وجرم توزيع معلومات بوسيلة إلكترونية من شأنها إنكار أو تشويه أو تبرير أعمال إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية، وجرم المساعدة أو التحريض بوسيلة إلكترونية على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

١٠ - جرائم المقامرة وترويج المواد المخدرة بوسائل معلوماتية عبر الإنترنت: تشمل جرم تملك وإدارة مشروع مقامرة، وجرم تسهيل وتشجيع مشروع مقامرة، وجرم ترويج الكحول للقاصرين، وجرم ترويج المواد المخدرة.

١١ - الجرائم المعلوماتية ضد الدولة والسلامة العامة: تتضمن الأفعال الجرمية الناشئة عن المعلوماتية التي تطل الدولة وسلامتها وأمنها واستقرارها ونظامها القانوني، وهي جرائم تعطيل الأعمال الحكومية أو أعمال السلطة العامة باستعمال وسيلة معلوماتية، وتشمل - أيضاً - جرائم الإخفاق في الإبلاغ أو الإبلاغ عن قصد بشكل خاطئ عن جرائم المعلوماتية، والاطلاع أو الحصول على معلومات سرية تخص الدولة، وذلك من خلال شبكة الإنترنت أو باستعمال وسيلة معلوماتية، بالإضافة إلى فعل العبث بالأدلة القضائية المعلوماتية أو إتلافها أو إخفائها، والأعمال الإرهابية التي ترتكب باستخدام شبكة الإنترنت أو أي وسيلة معلوماتية، وجرائم التحريض على القتل عبر الإنترنت أو أية وسيلة معلوماتية.

١٢ - جرائم تشفير المعلومات: تشمل أفعال تسويق أو توزيع أو تصدير أو استيراد وسائل تشفير، بالإضافة إلى أفعال تقديم وسائل تشفير تؤمن السرية دون حيازة

تصريح أو ترخيص من قبل المراجع الرسمية المختصة في الدولة، وأيضاً بيع أو تسويق أو تأجير وسائل تشفير ممنوعة، (منظمة الإسكوا الإرشاد الخامس، ٢٠١١م: ١١٧).

خصائص الأفعال المرتكبة للجرائم السيبرانية

لقد انتشرت شبكات الحاسب والمعلومات بطول العالم وعرضه ودخلت تطبيقاتها في بيئة المجتمعات المعاصرة، ولا شك أنها أسهمت في تعزيز التواصل الحضاري والثقافي وتعزيز التفاهم الإنساني، وكسر حواجز العزلة الاتصالية بين الشعوب، إلا أنها في الجانب الآخر ساعدت على شيوع الجريمة بمختلف أشكالها؛ لتقود إلى ما يمكن تسميته بعولمة الجريمة، والمتأمل في حال شبكة الإنترنت على وجه الخصوص يدرك ما قدمته هذه الوسيلة من تسهيلات كبرى للأنشطة الإجرامية - المنظمة والفردية - على السواء؛ جاعلة الأمن الاجتماعي والاقتصادي والقومي - أيضاً - لكثير من البلدان عرضة لمخاطر أنماط جديدة من الجريمة الذكية عابرة الحدود التي باتت اليوم تهدد كيان المجتمع الإنساني كله، (الألفي، ٥٧).

ويلاحظ من سياق الجريمة وظروف ارتكابها بواسطة شبكة الإنترنت لدى بعض الخبراء أن لأفعالها خصائص منفردة لا تتوافر في أي من أفعال الجرائم التقليدية في أسلوبها وطريقة ارتكابها التي ترتكب يومياً في كافة دول العالم، أما خصائص تلك الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت فهي:

- ١ - الحاسب الآلي هو أداة ارتكاب جرائم الإنترنت.
- ٢ - الجرائم ترتكب عبر شبكة الإنترنت.
- ٣ - مرتكب الجريمة هو شخص ذو خبرة فائقة في مجال الحاسب الآلي.
- ٤ - الجريمة لا حدود جغرافية لها.
- ٥ - أهدافها الحصول على المعلومات الإلكترونية، وأخرى الاستيلاء على الأموال، وثالثة تستهدف الأفراد أو الجهات بعينها، وأخيراً أجهزة الكمبيوتر كهدف لها.

تعريف استجواب المتهم

يعرف الاستجواب بأنه: إجراء من إجراءات التحقيق بمقتضاه يتثبت عضو النيابة أو ضابط الشرطة من شخصية المتهم ويناقشه تفصيلاً في التهمة المنسوبة إليه، ويطالبه بالرد على الأدلة القائمة ضده إما بتفنيدها أو التسليم بها.

والاستجواب بهذا المعنى يحقق وظيفتين الأولى: إثبات شخصية المتهم ومناقشته تفصيلاً في الاتهام الموجه إليه، والثانية: تحقيق دفاع المتهم بارتكاب الجريمة، كما أنها في ذات الوقت تفسح السبيل أمام المتهم إذا كان بريئاً، (حجازي، ٢٠٠٧م: ٤٠٢).

وعرفت محكمة النقض المصرية الاستجواب أنه: «مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله، ومناقشته مناقشة تفصيلية؛ كي يفندها إذا كان منكراً للتهمة أو معترفاً بها إذا شاء الاعتراف».

وعرفته كذلك بأنه: «مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية في أمور التهمة وظروفها، ومجاوبته بما قام عليه من الأدلة ومناقشته في أجوبته مناقشة يراد بها استخلاص الحقيقة التي يكون كائناً لها، (نقض جنائي، ١٩٨٥م، س ٤٠: ١١٩).

أما الفقه فقد عرف الاستجواب بأنه: «مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده ومناقشته فيها مناقشة تفصيلية تتيح له - إن استطاع - تفنيدها، وقد تحمله طوعية واختياراً على الاعتراف بالتهمة.

ونستخلص من تعريفي الفقه والقضاء للاستجواب أنه يتحقق بإحدى طريقتين:

- ١ - الأولى: مناقشة المتهم تفصيلاً في التهمة المسندة إليه.
- ٢ - الثانية: مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده، وقد تقتضي المواجهة مجابهة المتهم بالشهود الذين شهدوا ضده أو بغيره من المتهمين.

وفي ضوء ما تقدم، نلاحظ أن استجواب المتهم في جرائم الحاسب الآلي تحكمه ذات القواعد العامة لاستجواب المتهم في أي جريمة تقليدية، لكن الفارق بين الجريمتين يكمن في ضرورة تأهيل السلطة المختصة التي تتولى إجراء الاستجواب، ذلك أن المحقق الجنائي لا بد أن يكون مؤهلاً للتحقيق في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت؛ حتى يمكن

له استيعاب واقعة التحقيق والتعامل مع مفردات الجريمة ومصطلحاتها، لا سيما وأن المجرم الذي يتولى التحقيق معه ليس مجرماً عادياً، ذلك أن المجرم في الجريمة المعلوماتية له طبيعة خاصة في استخدام تقنيات الحاسب الآلي، وعلى ذلك فالقواعد العامة واحدة في استجواب الجريمة المعلوماتية والجريمة التقليدية، ولكن يتعين لنجاح إجراء الاستجواب في الجريمة المعلوماتية ضرورة تأهيل المحقق الجنائي بمفردات الحاسب الآلي وتطبيقاته، (حجازي، ٢٠٠٧م: ٤٠٤).

ويلاحظ أن المحقق الجنائي حال استجوابه للمتهم في جريمة الحاسب الآلي، عليه أن يعطي الفرصة الكاملة للمتهم من تفنيد دفاعه، وذلك من خلال مناقشته في شأن أدلة الثبوت القائمة، وتحقيق أدلة النفي التي يقدمها المتهم، وسماع الشهود الذين يطلبهم وانتداب الخبراء ذوي العلاقة بالحاسب الآلي ومناقشتهم في كيفية وقوع الجريمة، ومواجهة المتهم بتقرير الخبرة وما ورد فيه، حتى ينتهي التحقيق إما بثبوت واقعة الجريمة قبل المتهم وإحالة إلى المحكمة المختصة، أو بصدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، والسير في هذا التحقيق الجنائي الفني حتى نهايته يتطلب تأهيل أعضاء النيابة العامة والقضاة وقبلهم رجال الضبط القضائي في شأن الجريمة السيبرانية.

يلاحظ أن الاستجواب في جرائم الكمبيوتر والإنترنت ذو طبيعة خاصة تتطلب التواصل بين المحقق الجنائي ومفردات الجريمة وأطرافها، ومنهم المجرم الذي ارتكب الجريمة، ولن يتأتى ذلك إلا بتأهيل القضاة والمحققين في هذه الجرائم، (حجازي، ٢٠٠٢م: ٢٨٥).

المطلب الثالث: مفهوم الأدلة الجنائية الرقمية

يتبين مفهوم الأدلة الجنائية من خلال تعريفها بصفة عامة في اللغة وفي الاصطلاح، وتميزها عن الإثبات، تمهيداً للوصول إلى معرفة الأدلة الجنائية الرقمية التي تتوخاها أهداف التحقيق الأولي للشرطة في هذا الخصوص، وسنوضح ذلك في الشرح والبيان الآتي:

أهداف التحقيق الأولي للشرطة في مواجهة الجرائم السيبرانية

- ١ - تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.
- ٢ - حماية المصلحة العامة والآداب العامة والأخلاق العامة، وحماية المستخدمين والحياة الخاصة، وكذا حماية الاقتصاد الوطني.

وهذا يقتضي تتبع أثر النشاط الإجرامي من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات عبر مقدمي الإنترنت أو الشركات المقدمة لتلك الخدمات، مع توصيل أجهزة الحاسوب الآلي بالإنترنت، وحتى ينجح رجال الشرطة المتخصصون في ذلك عليهم أن يتتبعوا أثر قناة الاتصالات بأجهزة الحاسب الآلي (المصدر) والجهاز الخاص بالضحية (المتلقي)، أو بأجهزة أخرى تعمل مع مقدمي خدمات وسطاء في بلدان مختلفة، ما يقتضي التعاون القضائي الذي يتطلب وجود آلية متخصصة، كالتصور المطروح للشرطة المعلوماتية التي تستقبل كافة البلاغات والإجراءات المتعلقة بالتعاون الأمني والمساعدة القضائية الدولية والإقليمية والثنائية؛ لغرض الحصول على الأدلة الجنائية بالشراسة والتعاون الجنائي الأمني والقضائي والقانوني والإجرائي؛ باعتبار هذه الجرائم عابرة للحدود الوطنية والقارات، وعليه نخرج على أهم تلك الأدلة العامة والخاصة وما يكتنفها من غموض أو تشابه، وذلك بحسب الآتي:

أولاً: تعريف الأدلة الجنائية بصفة عامة

١ - تعريف الدليل لغةً: هو ما يستدل به، والدليل هو الدال أيضاً، وقد دل على الطريق أي أرشده، والاسم الدال بتشديد اللام، وفلان يدل فلاناً أي يثق به، فالدليل في اللغة هو المرشد وما به الإرشاد، وما يستدل به والدليل الدال والجمع أدلة ودلالات، (صليبا، ١٩٧١م: ٢٢٩).

٢ - تعريف الدليل اصطلاحاً: هو ما يلزم من العلم به علم شيء آخر، وغايته أن يتوصل العقل إلى التصديق اليقيني فيما كان يشك في صحته، أي: التوصل به إلى معرفة الحقيقة، (أبو القاسم، ١٩٩٤م: ١٧٤).

ويعرف الفقه البريطاني الدليل بأنه: «أي شيء يفيد في إثبات أو نفي مسألة معينة

في القضية، أو كل ما يتصل اتصالاً مباشراً بإدانة متهم أو تبرئته، استناداً إلى المنطق، والتركيز على كلمة «أي شيء» لأن أي شيء بالمفهوم الواسع يمكن أن يكون دليلاً، (Charless, 2000: 658).

ويشترط هذا الفقه لصحة الدليل ما يأتي:

١ - تحديد ما يُعد دليلاً وتعيينه يكون مرتبطاً بالمسألة المطلوب إثباتها أو نفيها.

٢ - أن يكون الدليل مقبولاً لدى المحكمة.

٣ - أن يكون الدليل قوياً ومؤثراً.

٤ - أن يكون الدليل مشروعاً، أي لا يشكل مخالفة للقانون.

٥ - أن يتم الحصول عليه بالطرق المشروعة.

الدليل في الاصطلاح القانوني

يعد الدليل هو الحجة والبرهان وما يستدل به على صحة الواقعة، كما يعرف بعض فقهاء القانون الدليل بأنه: «الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة التي ينشدها».

والمقصود بالحقيقة في هذا السياق كل ما يتعلق بالوقائع المعروضة على القاضي لإعمال حكم القانون عليها، (سرور، ١٩٨١م: ٤١٨) ويعرف البعض الآخر الدليل بأنه: «الواقعة التي يستمد منها القاضي البرهان على إثبات اقتناعه بالحكم الذي ينتهي إليه»، (سلامة، د. ت: ٢٣٠) كما قيل بأن الدليل هو: «كل ما يقود إلى صحة أو عدم صحة الواقعة أو الوقائع موضوع التحقيق»، سواء كان موضعاً جنائياً أم مدنياً، (عوض، ١٩٧١م: ٤١٨).

الدليل في اصطلاح فقهاء الشريعة: هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، فإذا قدم المدعي حجته للقاضي واقتنع الأخير بتلك الحجة لزم عليه الحكم للمدعي فيما ادعاه، وتستعمل كلمة الدليل في الشرع بمعنى البينة، أي: الحجة أو البرهان، فالبينة اسم لكل ما يبين الحق، ويوجد رأيان في الفقه الإسلامي في معنى الدليل أو البينة، هما: الأول: وهو رأي جمهور الفقهاء الذي يقوم على ضرورة حصر الأدلة أو البينة والتقيد

بها حسبها جاءت قرين كل جرم بما لا يخرج عن: الإقرار، اليمين، الشهادة، علم القاضي، النكول، القرائن والقسامة.

أما الثاني: فهو رأي ابن تيمية وابن القيم الجوزية اللذين أطلقا للخصوم حرية تقديم الأدلة التي يرونها، كما أطلقا للقاضي حرية اعتماد ما يراه مفيداً للدعوى ومثبتاً للواقعة، (أبو القاسم، ١٨٣).

ويظهر مما تقدم بأن الدليل الجنائي هو: «معلومة يقبلها المنطق والعقل يتم الحصول عليها بإجراءات قانونية ووسائل فنية أو مادية أو قولية، ويمكن استخدامها في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة، لإثبات حقيقة فعل أو شيء أو شخص له علاقة بجريمة أو جانٍ أو مجني عليه.

لذلك، نلاحظ التفرقة بين الدليل الجنائي والأثر المادي الذي يخلط بينهما نذكر ما يأتي: إن الدليل الجنائي: هو البرهان القائم على المنطق والعقل في إطار من الشريعة الإجرائية لإثبات صحة افتراض أو لرفع درجة اليقين الإقناعي أو حفظها في واقعة محل الخلاف، أما الدليل المادي: فهو الذي ينبعث من عناصر مادية، والدليل القولي: هو الذي يتمثل فيما يصدر عن شهادة الشهود أو اعترافات المتهم، وأما الدليل الفني: فهو ما ينبعث من رأي الخبير حول تقديره للدليلين السابقين، أما الأثر المادي: هو كل ما يمكن إدراكه ومعاينته بالحواس، سواء كان جسماً أم لونا أم شكلاً أم رائحة، كأثر استعمال آلة أو بقعة، وبذلك يكون الأثر المادي مصدراً للدليل المادي.

وللوقوف على أبرز الأساليب العلمية للكشف عن الجريمة ومرتكبيها، فتعد بصمة الأصابع من أقدم الأدلة الجنائية التي تستخدم منذ مائة عام، وقد تطور استخدام هذا الدليل عبر برمجته على الكمبيوتر وهي تسمى بصمة الـ DNA، كما يوجد نوع آخر من البصمات هي بصمة العرق الذي يمكن تحليله عن طريق التحليل الطيفي، حيث أن لكل شخص رائحة عرق تميزه عن غيره من الأفراد، وتستخدم الكلاب البوليسية للتعرف عليها، وتعد بصمة الشعر من أجود أنواع البصمات، نظراً لعدم تعرضها للتلف، وأشبه بصمة لبصمات الأصابع في قدرتها على التعرف على الأشخاص هي بصمة العين أو البصمة القرنية، وهاتان البصمتان تظلان مع الشخص منذ ميلاده حتى مماته ولا

تتغير مع المرض أو الشيخوخة، أما بصمة الحمض النووي فهي من أكثر البصمات شيوعاً واستخداماً كدليل جنائي، والذي يعد رئيساً في علم الطب الشرعي يعتمد على لغة الجينات، وهي من أقوى البصمات الدامغة التي يتم التعرف على هوية الأشخاص والمجرمين والمشتبه فيهم من خلالها، وهي ما سيتم الاعتماد عليه في هذا القرن، (منظومة - مايند - الانتربول الدولي).

التمييز بين الأدلة الجنائية والإثبات

يخلط البعض - أحياناً - بين الدليل الجنائي والإثبات لما بينهما من علاقة في الإجراءات القضائية، بينما الواقع يفصل بينهما.

فالدليل يتكون من حقائق متنوعة تقدم للمحكمة ولكن نتيجتها هي الإثبات، إذاً فالإثبات هو مجموعة الحقائق - الأدلة - المستخدمة لإدانة أو تبرئة متهم معين.

وبهذا يبدو واضحاً أن مفهوم الإثبات أوسع من أن ينحصر في كلمة دليل، فكلمة الإثبات أكثر عمومية وتشمل مجموعة من الإجراءات الشكلية والموضوعية والقواعد اللازمة لكشف الحقائق وتحقيق العدالة الجنائية، وتبدأ بتلقي البلاغ أو الشكوى وتمر بمرحلة المعاينة وجمع الأدلة والتفتيش والضبط والاستجواب والمحاكمة، (البشرى، ٢٠٠٤م: ٢٣٢).

ثانياً: تعريف الأدلة الجنائية بصفة خاصة

يمكننا القول: بأن الدليل الجنائي الرقمي نوع من أنواع الأدلة الجنائية، لذا تنطبق عليه خصائص الأدلة الجنائية وشروطها واستخداماتها، إلا أنها تتميز عنها بخصائص نوعية لا تتوفر في غيرها من الأدلة الجنائية.

ويعرفها الفقه البريطاني بأنها: تشمل جميع البيانات الرقمية التي يمكن أن تثبت أن هنالك جريمة قد ارتكبت، أو توجد علاقة بين الجريمة والجاني، أو توجد علاقة بين الجريمة والمتضرر منها، والبيانات الرقمية هي: مجموعة الأرقام التي تمثل مختلف المعلومات بما فيها النصوص المكتوبة، والرسومات، والخرائط، والصوت أو الصورة، (Meghan Casey, 260).

إذاً، الأدلة الجنائية هي: معلومات يقبلها المنطق والعقل ويعتمدها العلم، يتم الحصول عليها بإجراءات قانونية وعلمية بترجمة البيانات الحسابية المخزنة في أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها وشبكات الاتصال، ويمكن استخدامها في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة لإثبات حقيقة فعل أو شيء أو شخص له علاقة بجريمة أو جانٍ أو مجني عليه، (البشرى، د. ت: ٢٣٣).

الأدلة الجنائية الرقمية

يقتضي التعرف إلى الأدلة الجنائية الرقمية الوقوف على أحدث علوم الأدلة الجنائية، وهي الأدلة الجنائية الحاسوبية التي ظهرت مؤخراً بمحض التطورات المتسارعة في عالم الحاسب الآلي والأجهزة الرقمية، وبالرغم من أن هذا المجال قد جلب العديد من الخبرات والتسهيلات للبشرية، إلا أنه جلب - أيضاً - أصنافاً جديدة من الجرائم، (منظمة الإسكوا، ٢٠١١ م) التي تقف على أهمها، كالجرائم التي ترتكب عن طريق الكمبيوتر التي يتم التعرف إليها أو الكشف عنها من خلال الأدلة الجنائية الحاسوبية، ولذلك دعت الحاجة مؤخراً إلى وجوب تعامل رجال القانون مع رجال الشرطة ومتخصصين في علوم الكمبيوتر، وهذا العلم يهدف بشكل خاص للتعرف إلى البيانات الرقمية وحفظها وتحليلها وتقديمها كدليل يعتد به في الحالات القانونية.

ويبدو أن هذا العلم وإن كان يطلق عليه الحاسب الجنائي إلا أنه يشمل كل الأجهزة الرقمية كالجوالات والكاميرات الرقمية، وبطاقات الائتمان الذكية أو أي جهاز يستطيع تخزين معلومات، وقد برز هذا العلم مع ظهور جرائم جديدة، كالجرائم السيبرانية، إلى جانب أن الدليل الجنائي الرقمي يختلف عن الدليل الجنائي التقليدي، سواء من حيث كم البيانات المدونة في الجهاز الرقمي أم كيفية إثباتها، فإرسال فيروس للكمبيوتر يعد جريمة، ومهاجمة المواقع وسرقة المعلومات عن طريق الإنترنت والاحتيال الإلكتروني لسرقة الأموال تعد هي - أيضاً - من الجرائم الإلكترونية، (www.east Laws.com). (١١-١٠-٢٠١١ م).

وعليه نتبع خطوات عملية جمع الأدلة الرقمية على النحو الآتي:

١ - التعرف إلى الأدلة والقيام بتخزينها، وتحتاج هذه الخطوة لخبير في الحاسب الجنائي

من ضباط الشرطة يتم تدريبه وتأهيله وإعداده حتى يصبح قادراً على تحديد نوع المعلومات المخزنة وطريقة تخزينها وكيفية استرجاعها.

٢- الاحتفاظ بكل دليل على حدة، مع محاولة عدم حدوث أي تغيير على البيانات الموجودة، لأنه سيؤدي إلى إلغاء قانونية الدليل.

٣- تحليل الدليل: وذلك باستخلاصه وتفسيره بطريقة مفهومة لأغلب الأشخاص.

٤- تقديم الدليل إلى المحكمة، وتتضمن هذه الخطوة أيضاً الطرق السابقة في كيفية الجمع والتحليل والتعرف إلى الدليل.

ولهذه الخطوات تقنيات حديثة ومتطورة لتنفيذها بدقة محكمة، ومنها تقنيات النسخ وهي أخذ نسخة من محتويات الجهاز الرقمي، وتقنيات التحليل وذلك للتعرف إلى البيانات المخبأة أو حتى المحذوفة، وهناك تقنيات تساعد على تسريع عمليات الحاسب الجنائي وذلك باستخدام تقنيات التطابق أو التمثيل البصري.

ولعل أبرز الجرائم الإلكترونية التي ارتكبت مؤخراً عن طريق شبكة منظمة من قراصنة الكمبيوتر تضم (١٠٠) من المشتبه فيهم في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، اخترقوا حسابات البنوك، وقد تمكنت هذه الشبكة من سحب أكثر من مليوني دولار من حسابات أمريكيين بالبنوك الأمريكية واقتسام حصيلة السرقة وتوزيعها فيما بينهم عن طريق إحدى شركات تحويل الأموال، وذلك باستخدام حواسيب محمولة وشخصية، والتردد على مقاهي الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني تم معرفة معلومات عن حسابات أشخاص، (منظمة الإسكوا، ١٢٠).

وقد قامت هذه الشبكة باستخدام الاحتيال الإلكتروني - عن طريق خطة اقتناص محددة - على حسابات ملك لأشخاص والقيام بتحويلات نقدية عن طريق الإنترنت والاستيلاء على أموال المواطنين الأمريكيين من خلال تحصلهم على بيانات بطاقاتهم الائتمانية بطرق احتيالية متعددة، منها رفع الصفحات لبعض البنوك الأمريكية على الإنترنت وقيامهم بعمل تحويلات من تلك البطاقات لحسابات وهمية بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالمشتبه فيهم، (www.east Laws.com). (١١-١٠-٢٠١١م)

المطلب الرابع: كيفية جمع الأدلة الجنائية الرقمية وتحريزها للإثبات الجنائي

تبدأ هذه العملية الإجرائية بنزول فريق متخصص مزود بكامل الإمكانيات اللازمة للسيطرة على جميع الأجهزة والأشخاص العاملين عليها وحجزهم بعيداً عنها، مع ضبط الفلاشات والسيديات والموبايلات الخاصة بهم.. الخ، ومن ثم الاتصال بالمبلغين؛ لكي يزودوا الفريق بكل المعلومات التي قد يحصلون عليها، ويتم العمل وفقاً للإجراءات المبينة؛ حتى تكون جاهزة لتقديمها للقضاء كأدلة إثبات دون أن يشوبها أي قصور بالتنسيق مع النيابة والخبراء المتخصصين في هذا المجال، وتتم هذه العملية بناءً على الخطوات الآتية:

طرق جمع الأدلة الجنائية الرقمية

ينبغي عند التحقيق في جرائم (الافتراضية أو السيبرانية، أي: الإلكترونية) أن يخصص فريق لديه الكفاءة والقدرة الفاعلة من الشرطة الإلكترونية الذين تأهلوا وتدريبوا تدريباً عالياً في هذا المجال، أو فريق من الخبراء لديهم نفس القدرات والمؤهلات المطلوبة لجمع وتحليل الأدلة الجنائية الرقمية ومعالجة جميع أنواعها وفحصها وتحليلها.

لذلك، تعد عمليات الضبط والحجز والتأمين وتحليل الأدلة الرقمية المخزنة في شبكات المعلوماتية التحدي الذي يواجه أجهزة العدالة الجنائية في هذه المرحلة التي تعاني فيها تلك الأجهزة من الأمية المعلوماتية، إلا أن الضرورة تقتضي وجود (شرطة، نيابة، قضاة معلوماتيين) أي: لديهم كفاءة عالية تفوق المجرمين في هذا المجال؛ حتى يستطيعوا التعامل مع الأدلة المادية بواسطة معامل ومختبرات خاصة، وإعداد خبراء يجمعون بين المعرفة القانونية ومهارة التحقيق وعلوم تقنية الاتصالات والمعلومات، وأيضاً يتطلب مواجهة التحدي الجديد، بناء قدر من التعاون والثقة بين أجهزة تنفيذ القوانين والمؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، (Rosenblatt & San Jose, 1999: 21).

عملية توثيق وتحريز الأدلة الجنائية الرقمية

تعد الأدلة الجنائية الرقمية كمثلها من الأدلة المادية التي تحتاج إلى التوثيق والتأمين بالقدر الذي يكفل لها المصداقية ويُبعد عنها العيوب، وذلك لأسباب عدة، منها:

١ - التوثيق الذي يحفظ الأدلة الرقمية في شكلها الأصلي، الذي يستعمل لعرض وتأكيد مصداقية الدليل وعدم تعرضه لتحريف أو تعديل الصورة المسجلة بالفيديو - مثلاً - يمكن الاستعانة بها في تأكيد مدى صحة المناقشة الحية بين طرفين عن طريق مطابقة النص الرقمي مع النص المصور على الشاشة.

٢ - الأشخاص الذين يقومون بجمع الأدلة عليهم الإدلاء بشهاداتهم حول مطابقة الأدلة التي قاموا بجمعها مع تلك المقدمة أمام المحكمة، والتوثيق هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن المحققين من القيام بهذا الدور أمام القضاء، ويعد فشل المحقق في التمييز بين أصل الدليل وصورته أمام القضاء سبباً في بطلان الدليل، (البشري، ١٩٩٧: ٥٧).

٣ - ينبغي توثيق مكان ضبط الدليل الرقمي في حالة إعادة تكوين الجريمة، فإذا تشابهت أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها يجعل من الصعب إعادة ترتيبها دون وجود توثيق سليم ومفصل يحدد الأجزاء والملحقات وأوضاعها الأصلية بدقة.

٤ - يشكل التوثيق جزءاً من عمليات حفظ الأدلة الرقمية حتى انتهاء إجراءات التحقيق والمحاكمة، إذ إن التوثيق يشمل تحديداً دقيقاً للجهات التي تحتفظ بالأدلة وقنوات تداولها، التي ينبغي حصرها في نطاق محدود، قدر الإمكان.

ويجب التأكد من - عند توثيق الدليل الرقمي - أين، كيف، متى، وبواسطة من تم ضبط الدليل وتأمينه، كما أنه من الضروري توثيق الأدلة الرقمية بعدة طرق، كالتصوير الفوتوغرافي، والتصوير بالفيديو والخرائط الكروكية، وطباعة نسخ من الملفات المخزنة في جهاز الحاسب الآلي، أو المحفوظة في الأقراص، وعند حفظها على الأقراص والشرائط ينبغي تدوين البيانات على كل منها، (البشري، ٢٤٤) وذلك بحسب الآتي:

- التاريخ والوقت.

- توقيع الشخص الذي قام بإعداد النسخة.

- اسم أو نوع نظام التشغيل.

- اسم البرنامج أو الأوامر المستعملة لإعداد النسخ.

- المعلومات المضمنة في الملف المحفوظ.

رسالة التصنيف الحسابي Message Digest Algorithm

هي مجموعة من الأحرف والأرقام المركبة بطريقة حسابية خاصة تمثل أي نوع من البيانات الرقمية، ويمكن ترجمة محتويات أي ملف إلى كود محدد من الأحرف والأرقام أشبه بقراءة بصمات الأصابع، إن إعداد التصنيف السليم ينتج دائماً قراءة خاصة ومميزة لكل ملف، تختلف تماماً عن قراءة الملفات الأخرى، إلا أنها مطابقة لقراءة النسخ الصحيحة لنفس الملف. وتستخدم رسالة التصنيف الحسابي لمضاهاة الأدلة الرقمية الأصلية مع النسخ، للتأكد من صحتها وعدم تعرضها لأي تلاعب أو تحريف، وعند إدخال ملف الدليل الرقمي على رسالة التصنيف (MD) تظهر قراءة الملف بالحروف والأرقام مطابقة لقراءة النسخ الصحيحة لنفس الملف، ولكن في حالة حدوث أي تعديل في النسخة فإن الناتج يكون قراءة مختلفة، ولذا توصف رسالة التصنيف الحسابي بالبصمة الرقمية Digital Finger Print ، (Schneider, et al, 1996:23)

دور الأدلة الجنائية الرقمية في الإثبات الجنائي

نتبع هذا الدور من خلال معرفة علاقة الأدلة المذكورة بالعلوم القضائية ومدى حجيتها في القوانين الوضعية والفقهاء الجنائي الإسلامي، وسنقوم بعرض وتحليل أنموذجين من القضايا المتعلقة بالجريمة الافتراضية Cybercrime، وذلك بحسب الآتي:

أولاً: علاقة الأدلة الجنائية الرقمية بالعلوم القضائية

تتوقف معرفة هذه العلاقة أمام المحاكم على فهم كلمة القضائية أو الشرعية Forensic التي تعد خصائص أو مميزات مفيدة للتحقيق من الأشياء والوقائع أو الأشخاص أمام المحاكم، وأما عبارة العلوم القضائية فهي واسعة المفهوم، تشمل جميع العلوم المستخدمة في التحقيقات الرامية إلى العدالة الجنائية.

وعرفت العلوم القضائية Forensic Sciences بأنها: دراسة وممارسة تطبيق العلم لأغراض القانون، (البشرى، د.ت: ٢٤٧) إذ يشمل العلم القضائي مختلف حقول المعرفة ذات العلاقة بالقانون، مثل: الطب الشرعي Forensic Medicine، علم السميات Toxicology، علم النفس الجنائي، تخصصات آثار البصمات والأسلحة، علم الإجرام، وغيرها من العلوم التي تقوم بدور فاعل في تحقيق العدل بمفهومه الواسع، بما في ذلك القانون المدني (Joe Nickel & John, 1999: 2).

كما يعرف علم الأدلة الجنائية Criminalities الذي يعد قسماً من أقسام العلوم القضائية بأنه: المهنة والحقل العلمي الموجه للتعرف والتحقيق وتحديد المميزات الفردية، وتقييم الأدلة المادية عن طريق تطبيق العلوم الطبيعية على مسائل علم القانون. ويلاحظ - أيضاً - استعمال البعض لعبارة التطابق والتمييز. فالتطابق: هو تماثل الشيء مع نفسه، أي: التفرد.

وأما التمييز: فهو البحث عن الخصائص الفردية المتوفرة في الشيء، وتلك مرحلة من مراحل الوصول إلى التطابق، وتقوم عمليات البحث عن الخصائص الفردية على النظرية القائلة: «بأن كل شيء في الكون متفرد ولا مثيل له»، (البشرى، د.ت: ٢٤٨) والمثل الأعلى لله سبحانه القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى) دال على وحدانيته في خلق كل شيء في الوجود. بهذا، يعد العلم القضائي أو الشرعي هو تطبيق العلم على القانون، أي: أن كل قاعدة علمية أو تقنية يمكن استخدامها في التعرف، والاسترجاع، وإعادة التكوين، أو تحليل الأدلة لأغراض التحقيقات تشكل جزءاً من العلوم الجنائية.

وتوجد حالياً العديد من القواعد العلمية التي تستخدم لمعالجة الأدلة الجنائية في مجال:

- فحص ومضاهاة بصمات الأصابع والبصمة الوراثية DNA.
- فحص ومضاهاة الوثائق.
- تحديد المميزات الفردية للأسلحة النارية.
- استرجاع الوثائق التالفة من ذاكرة الحاسب الآلي.

- تأمين نسخ من الأدلة الجنائية الرقمية.
 - جمع وتبادل البيانات الرقمية عبر الشبكات.
 - استعمال أساليب الرسائل واللوغريتمات للتأكد من أن الأدلة الرقمية لم تتعرض لتحريف أو تعديل.
 - التوقيع على الأدلة الرقمية رقمياً لتوثيقها.
 - تحديد المميزات الفردية للأدلة الرقمية.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقوم العالم الجنائي بتحليل الأدلة الجنائية بناءً على فرضيات حول الحدث وصولاً إلى أدلة اصطناعية، ومن ثم إجراء تجارب لتأكيد تلك الفرضيات أو دحضها، (البشرى، د.ت: ٢٤٩).
- ويلاحظ مما تقدم أن العلوم الجنائية تقدم لنا الأدوات والتقنيات والأساليب النظامية التي يمكن استخدامها في عملية تحليل الأدلة الرقمية والاستفادة منها في إعادة تكوين ما حدث أثناء ارتكاب الجريمة وصولاً إلى الربط بين الجاني والضحية ومسرح الجريمة، وبهذا يمكننا النظر إلى الأدلة الرقمية كعمل علمي يندرج تحت العلوم القضائية، ويسري عليها الكثير من قواعد القانون وأحكام الشرع المنظمة للأدلة.

ثانياً: حجة الأدلة الجنائية الرقمية في القوانين الوضعية

استقر الفقه والقانون الوضعي على أن للقاضي سلطة واسعة في تقدير الأدلة واستنباط القرائن وما تحمله الوقائع من دلالات، شريطة أن يكون الدليل ثابتاً بيقين، مرتبطاً بالوقائع الرئيسة ومنسجماً مع التسلسل المنطقي للأحداث، (البداينة، ٢٠٠٢م: ١٠٣).

وعليه، ينبغي أن ينسجم هذا الرأي على الأدلة الجنائية الرقمية باعتبارها أحد الأدلة المادية العلمية، بل أكثر منها حجية في الإثبات، لأنها محكمة بقواعد علمية وحسابية قاطعة لا تقبل التأويل، كما أنها معالجة بوسائل التقنية المعلوماتية التي أصبحت تستغل في الجرائم السيبرانية المستحدثة (والافتراضية، أي: الإلكترونية)، ورغم عدم توفر التشريعات الموضوعية والشكلية التي تنظم التعامل مع الحاسب الآلي وتقنية المعلوماتية، لم تواجه المحاكم مشكلة في تعاملها مع الأدلة الجنائية الرقمية، (المويشير، ٢٤). وذلك للأسباب الآتية:

١ - الثقة التي اكتسبها الحاسب الآلي والكفاءة التي حققتها النظم الحديثة للمعلوماتية في مختلف المجالات، وارتباط الأدلة الجنائية الرقمية وآثارها بالجريمة موضوع المحاكمة، ووضوح الأدلة الرقمية ودقتها في إثبات العلاقة بين الجاني والمجني عليه، أو بين الجاني والسلوك الإجرامي.

٢ - إمكانية تعقب آثار الأدلة الرقمية والوصول إلى مصادرها بدقة، وقيام الأدلة الرقمية على نظريات حسابية مؤكدة لا يتطرق إليها الشك، ما قوى يقينية الأدلة الرقمية.

٣ - انتهاء العلم برأي قاطع إلى صحة النتائج التي توصلت إليها علوم الحاسب الآلي.

٤ - الأدلة الجنائية الرقمية يدعمها عادة رأي خبير، وللخبرة في المواد الجنائية دورها في الكشف عن الأدلة وفحصها وتقييمها وعرضها أمام المحاكم وفق شروط وقواعد نظمها القانون وأقرها القضاء، (حكم نقض، ١٩٦٨ م رقم ١٠٧).

٥ - انتشار الجريمة الافتراضية Cyber Crime وجرائم التقنية العالية High - tech crimes كظاهرة مستحدثة لم يترك مجالاً للبحث عن وسائل لتحقيق العدالة في سياق تلك الأنماط من السلوكيات إلا من خلال ذات التقنية الافتراضية.

وقد ظهرت بوادر الأخذ بالبيئة السمعية والمرئية عن بعد من خلال التحقيقات في أخذ أقوال الشهود وإيضاحات الصور والبيانات الموضحة لأية جرائم معلوماتية أو تقليدية بواسطة الوسائل الحديثة، (الردفاني، ٢٠٠٩ م: ٢٧٥).

وبناءً على تلك القواعد تعد التقارير والمعلومات والبيانات المحفوظة في أي شكل، وكذا الوقائع والأحداث والآراء ونتائج التحاليل المنقولة بواسطة أشخاص ذوي معرفة وخبرة في نطاق الأنشطة والممارسات المنظمة بيئة مقبولة أمام المحاكم الجنائية؛ لكونها بيانات أكثر دقة ومحفوظة بأسلوب علمي يختلف عن غيرها من الأدلة السماعية، والأدلة الجنائية الرقمية من هذا القبيل؛ لكونها معدة بعمليات حسابية دقيقة لا يدخل فيها الشك ويتم حفظها آلياً بأسلوب علمي، (البداينة، ١١٥).

ثالثاً: حجية الأدلة الجنائية الرقمية في الفقه الجنائي الإسلامي

تعد الشريعة الإسلامية منهاجاً عاماً فيها كل أسس الحياة قابلة لكل زمان ومكان،

ومع ذلك فقد قام الفقهاء بجعل حجية الأدلة الجنائية في باب حجية الإثبات بالقرائن في الحكم على حجية الدليل الرقمي باعتباره من أقوى الأدلة المادية التي يعززها العلم الحديث وتقنيات العصر.

وعليه، أكد رأي جمهور الفقهاء على جواز الاعتماد على القرائن في الإثبات، (منظمة الأسكوا، الإرشاد الخامس، ١١٢) وثمة نصوص من القرآن والسنة تدعم هذه الآراء، منها، (يوسف، ١٨ - البقرة، ٢٧٣).

إذاً، فالإثبات الجنائي في التشريع الجنائي الإسلامي هو: «إقامة الدليل أمام القضاء على وقوع جريمة وصحة نسبتها إلى الفاعل أو نفي ذلك بالطرق المحددة فيما عينه الشارع والإطلاق فيما فوضه»، (أبو الوفاء، ٢٠٠٢م: ٦٨٥).

الخاتمة

ظهرت فداحة الأخطار والتهديدات الناجمة عن تعاظم قوة ونفوذ الجرائم السيبرانية المنظمة وغير المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف أبعادها وأشكالها في العقود الأخيرة من القرن العشرين والألفية الثالثة ما جعلها تسمى بجرائم القرن الحادي والعشرين لمواكبتها حركة التطور في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية، أي: سياسة الانفتاح العالمي عبر التجارة الإلكترونية، لذلك، أصبحت أمراً واقعاً، فرضت وجودها على رجال الفقه والقانون لما يميزها من خصائص عن غيرها من الجرائم موضوع القانون الجنائي والقوانين الأخرى، وبالتالي آل هذا البحث إلى أهم النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج: توصلت عملية البحث إلى أهم النتائج الآتية:

- وجود انفلات أمني في مجال الفضاء السيبراني حيث شكل منظومة تهديدات ومخاطر ومعوقات تجاه تحقيق الأمن.
- تعدد الجرائم السيبرانية ذات خطر في تفاقم الفساد وتقويض سيادة القانون، والعمليات الديمقراطية وتهديد أمن المجتمع والدول.
- تفتقر معظم الدول إلى وجود تشريعات خاصة بالسيبرانية ناهيك عن الجرائم

- السيبرانية ذاتها، وإلى آلية متخصصة لمواجهة تحدياتها.
- وجود ثغرات قانونية كبيرة في هذا المجال كالقانون الجنائي.
- وجود الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات لم يتم الانضمام إليها.

ثانياً: التوصيات

- لقد آل هذا البحث إلى منظومة من التوصيات التي تقف تجاه معالجات النتائج المبينة آنفاً وهي على النحو الآتي:
- العمل على تحقيق الأمن السيبراني وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.
 - حماية المصلحة العامة والآداب والأخلاق العامة، والاقتصاد الوطني أيضاً.
 - تقتضي الضرورة سن تشريعات تغطي كافة الثغرات القانونية في مجال وجود فضاء سيبراني آمن، بالاستعانة بالإرشادات الخاصة بمنظمة (الأسكوا)، أي: تطوير البنية التشريعية الجنائية الوطنية بذكاء تشريعي مماثل تعكس فيه الدقة الواجبة على المستوى القانوني وسائر جوانب وأبعاد تلك التقنيات الجديدة.
 - ينبغي تعديل قواعد الإجراءات الجزائية لتتلاءم مع تلك الجرائم السيبرانية، وأيضاً ضرورة التنسيق والتعاون الدولي أمنياً وإجرائياً وقضائياً في مجال مكافحتها ببيان الأحكام اللازم اتباعها حال التفتيش على الحاسبات وعند ضبط المعلومات التي تحتويها وضبط البريد الإلكتروني حتى يستمد الدليل مشروعيته.
 - ضرورة تخصيص شرطة متمكنة علمياً وعملياً وفنياً لمواجهة تحديات مكافحتها، وذلك من رجال الشرطة المدربين على كيفية التعامل مع أجهزة الحاسوب والإنترنت وكذلك النيابة العامة والقضاة يتعين تدريبهم وتحديثهم في هذا المجال السيبراني.
 - إعطاء الوقت الكافي للتحقيق والملاحقة القضائية من قبل شرطة متخصصة مزودة بآليات تقنية وتنظيمية.
 - ينبغي أن يسمح للسلطات القائمة بالضبط والتحقيق، بضبط البريد الإلكتروني، وأي تقنية أخرى قد تفيد في إثبات الجريمة والحصول على دليل، والكشف عن الحقيقة.

- إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الجرائم السيبرانية باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، لذلك تتطلب جهوداً مشتركة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغرض تبادل الخبرات وتحسين طرق مكافحتها. ويتطلب الانضمام إلى كافة الاتفاقيات مع القوانين النموذجية في شأنها والتحفيز عن المواد التي لا تتفق مع مبادئ وقواعد السياسة الجنائية التي تعتمد أسسها على الشريعة الإسلامية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- الاتفاقية الأوروبية (٢٠٠١م). بودابست: بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- الألفي، محمد محمد، (٢٠١٠م). الجريمة والمجرم عبر الإنترنت، القاهرة: ضمن مجموعة أبحاث نشرتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات بشأن مكافحة الجريمة عبر الإنترنت.
- بوساق، محمد المدني، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). موقف الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من استخدام البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي، بحث تم تقديمه للندوة العلمية التي تمت في عُمان: في الفترة من ٦-٨ / ٥ / ١٤٢٨هـ - الموافق ٢٣-٢٥ / ٤ / ٢٠٠٧م.
- البداينة، ذياب، (٢٠٠٢م). الأمن وحرب المعلومات، الأردن: دار الشروق.
- البشري، محمد الأمين، (١٩٩٧م). التحقيق الجنائي المتكامل، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- البشري، محمد الأمين، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). التحقيق في الجرائم المستحدثة، ط ١، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، سلسلة مركز الدراسات والبحوث، رقم ٣٣٩.
- الجامعة العربية، مجلس وزراء العدل العرب، (١٩٩٦م). القاهرة، القانون الجزائي العربي الموحد النموذجي، الجزء الأول.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي، (٢٠٠٢م). الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، القاهرة: دار الكتب القانونية.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي، (٢٠٠٧م). مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر والإنترنت، القاهرة: دار الكتب القانونية.

الردفاني، محمد قاسم أسعد، (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م). دور الشرطة في مكافحة الجريمة المنظمة (كتاب الرسالة) القاهرة: دار النهضة العربية.

الردفاني، محمد قاسم أسعد، (١٤٣٣ - ٢٠١٢ م). الجرائم الخطرة على الأمن العام، ط. الأولى، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد.

سرور، أحمد فتحي، (١٩٨١ م). الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ط ٢، القاهرة: دار النهضة العربية.

سلامة، مأمون، (د. ت). الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، القاهرة: دار الفكر العربي.

صالح، محمود، (٢٠٠٦ م). الجرائم المعلوماتية، مسقط: ورقة عمل قدمت إلى ورشة العمل الإقليمية حول تطوير التشريعات في مجال مكافحة الجرائم الافتراضية عقد بسلطنة عمان - في الفترة ٢-٤ أبريل ٢٠٠٦ م.

صليبا، جميل، (١٩٧١ م). المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتب اللبنانية.

أبو القاسم، أحمد، (١٩٩٤ م). الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص، ج ١، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عوض، محمد محيي الدين، (١٩٧١ م). قانون الإجراءات الجنائية السوداني، معلقاً عليه، القاهرة: المطبعة العالمية.

الغافري، حسين بن سعيد، (٢٠١١ م). الجوانب القانونية للمعلوماتية بين النظرية والتطبيق، مسقط: بحث مقدم لكلية الحقوق جامعة السلطان قابوس في الفترة من ١٣-١٤/٣/٢٠١١ م.

فريد، نائلة عادل محمد، (٢٠٠٥ م). جرائم الحاسب الاقتصادية، القاهرة: دار النهضة العربية.

المويشير، تركي عبد الرحمن، (٢٠٠٩ م). بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فاعليته، رسالة دكتوراه في العلوم الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المنشأوي، محمد عبد الله، (٢٠١٢م). المخاطر الأمنية للإنترنت، بحث منشور على شبكة الإنترنت من خلال موقع الدراسات والبحوث، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:

www.minshawi.com (2012/12/23)

أبو الوفاء، محمد بن إبراهيم، (٢٠٠٢م). مدى حجية البصمة الوراثية والإثبات الجنائي في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، الإمارات: بحث قدم إلى مؤتمر الهندسة الوراثية في جامعة الإمارات - في الفترة من ٥ - ٧ مايو ٢٠٠٢م.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (٢٠٠٨م) جامعة الدول العربية، القاهرة، وثائق صادرة عن أعمال المؤتمرات، بشأن مكافحة الجريمة عبر الإنترنت، ط ١، ندوة في، مصر، أبريل ٢٠٠٨م.

منظمة (الأسكو). إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (٢٠١١م) بيروت - لبنان، الإرشاد الخامس والخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيبراني.

منظمة الانتربول الدولي - ليون، فرنسا. (د. ت) منظومة (مايند) للتعرف على هوية الأشخاص والجوازات المسروقة والمزورة.

الموقع الإلكتروني: www.east Laws.com. (11-10-2011)

النزيلي، سمير أحمد، (٢٠١٢م). مهارات استخدام الإنترنت، ط. الثانية، إب: المكتبة العلمية.

نقض جنائي، (١٩٦٨م). ١٣ مايو، مجموعة الأحكام رقم (١٠٧) حكم رقم (٣٠٣) لسنة ١٩٦٨م.

نقض جنائي، (١٩٨٥م). جلسة ١٤ مارس، س ٤١، رقم (١١٩).

وزارة الداخلية المصرية، (٢٠٠٥م). قرار وزاري رقم (٣٢٧) بشأن إنشاء إدارة متخصصة لمكافحة جرائم الحاسبات والشبكات تسمى: «إدارة مباحث مكافحة جرائم الحاسبات والإنترنت».

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- Charless. R. Swanson, Neil Chamelien and Leonard Territo: Criminal Investigation (7th, ed), London: Me Graw Hill.2000)
- Eoghan Casey, (2000). Digital Evidence and Computer Crime, London Academic Press.
- Joe Nickell and John. F, (1999). Fisher Crimes Science, Method of forensic Detection, Lexington, University Press of Kentucky.
- Rosenblatt. K. S, (1999). High Technology Crime, Investigating Cases Involving Computer, San Jose, K. S. K Publications.
- Schneider, Brent, (1996). Applied Cryptography, Protocols and Source Code, New York, John Wiley.

شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة «تويتر نموذجاً»

دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود

DOI: 10.12816/0007967

د. فهد بن علي الطيار(*)

عضو هيئة التدريس بكلية الملك خالد العسكرية

الملخص

الدراسة إلى بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي على القيم لدى طلاب الجامعة من خلال التعرف على الأهداف الفرعية التالية:

هدفت

- ١ - بيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي.
- ٢ - بيان الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي.
- ٣ - بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة الحالية من طلاب جامعة الملك سعود بالرياض على اختلاف تخصصاتهم العلمية، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية وبلغت العينة النهائية (٢٢٧٤) طالباً. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن أهم الآثار السلبية لشبكات التواصل تمثلت في: التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر، الإهمال في الشعائر الدينية، وأن أهم الآثار الإيجابية تمثلت في: الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه، تعلم أمور جديدة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، التعبير بحرية عن الرأي، التمكين من تخطي حاجز الخجل، وأن أهم مظاهر تغيير القيم نتيجة شبكات التواصل ظهر في: تعزيز استخدام الطالب لشبكات التواصل الاجتماعي، القدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة، وكان من أهم توصيات الدراسة ما يلي:

تكثيف الندوات العلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي تبين لطلاب الجامعة التأثير السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية، والاهتمام بصورة مستمرة خاصة في الوقت الراهن بدراسة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الأفراد خاصة الشباب؛ نتيجة لما تؤثر به على سلوك الشباب وعلى القيم والمفاهيم والثقافة والهوية المحلية، وكذلك الهوية الدينية وما يرتبط بها من قيم وعادات وسلوكيات.

الكلمات المفتاحية: شبكات التواصل، القيم، طلاب الجامعة، أثر، تويتر.

fahad.tayar@hotmail.com (*)

ورد إلى المجلة بتاريخ ٥/٥/٢٠١٣م وقبل للنشر بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م.

Abstract

This study aimed to identify the effect of social networks on values of university students. Through identifying the following sub-goals:

Identifying the negative impacts due to university students' use of social networks.

Identifying the positive impacts due to university students' use of social networks.

Identifying the impact of social networks on changing the social values of university students.

The researcher used the analytical descriptive approach and the sample consisted of students of King Saud University at Riyadh with different scientific specifications and they have been selected randomly and the final sample reached (2274) students.

The study reached some important results such as : the most important negative impacts of communication networks represented in: illegal relationships with females and neglect of religious rites. The most important positive impacts represented in reviewing the country's news, learning new things through social networks, expressing own view freely, and passing the barrier of shyness. The most important features of changing values as a result of using social networks represented in: improving student's use for social networks, and ability to talk to the opposite sex boldly. The most important recommendations were the following:

Increasing the amount of scientific seminars and learning programs which indicated the negative impact of social networks on social values, interesting continuously in studying the impact of social networks on individuals especially youth as a result of its effects on youth's behaviors and values, concepts, culture, and national identification, and also the religious identification and its values, traditions, and attitudes.

Key Words: Social Networks, Values, University Students, Impact, Twiter.

مقدمة الدراسة

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، نقلة نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال، حيث انتشرت شبكة الإنترنت في أرجاء المعمورة كافة، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضاءها الواسع، ومهدت الطريق للمجتمعات كافة للتقارب والتعارف، وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، واستفاد كل متصفح لهذه الشبكة من الوسائط المتعددة المتاحة فيها، وقد أكدت الدراسات الحديثة هذا المعنى، فقد أشارت دراسة المهوس إلى أن أهم النتائج المترتبة على هذه التقنية فتح مجالات خصبة من التواصل المعلوماتي، وظهر لدينا مفهوم القرية الكونية الصغيرة التي تختفي فيها عناصر الزمان والمكان والمسافات والحدود. (المهوس، ٢٠٠٩: ٢١).

ولقد أحدثت شبكة الإنترنت نقلة نوعية في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، حيث تعد دراسة الإنترنت وتأثيراتها الاجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع مطلباً مستمراً في ظل ما يُموج به المجتمع المعاصر من تغيرات متلاحقة، سواء من خلال مواقعها وأدواتها كالمواقع والخدمات الجماعية لهذه الشبكة مثل موقع (Face book، Twitter)؛ أو من خلال ما ينشأ عليها يومياً من مجموعات، وينتشر من معلومات تساعد في تلبية احتياجات الأفراد المختلفة للاتصال بالآخرين، والحصول على المعلومات، وتكوين الصداقات والعلاقات... وما إلى ذلك بعيداً عن الاتصال المباشر بالعالم الخارجي. (أبو الهدى، ٢٠١١: ٣٩٧).

ولقد ظهرت شبكات التواصل الاجتماعي مثل: (الفيس بوك - تويتر - ماي سبيس - لايف بوون - هاي فايف - أوركت - تاجد - ليكند إن - يوتيوب وغيرها)، وقد أتاح بعض منها مثل: (الفيس بوك والتويتر) تبادل مقاطع الفيديو والصور ومشاركة الملفات وإجراء المحادثات الفورية، والتواصل والتفاعل المباشر بين جمهور المتلقين.

ويسجل لهذه الشبكات كسر احتكار المعلومة، كما أنها شكلت عامل ضغط على الحكومات والمسؤولين، ومن هنا بدأت تتجمع وتتجاوز بعض التكتلات والأفراد داخل هذه الشبكات، تحمل أفكاراً ورؤى مختلفة، متقاربة أو موحدة أحياناً، ما أثر على

تلك الشبكات وزادتها غنى، وجعلت من الصعب جداً على الرقابة الوصول إليها، أو السيطرة عليها، أو لجمها في حدود معينة، وهو ما يعطي شعوراً أكيداً بتأثيرها على القيم أياً كان نوعها.

وتعد القيم كما أشار الزيود واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات والمستجدات في العصر الحديث، ولا سيما مع تنامي موجات العولمة، وما رافقها من تطورات هائلة في مجال المعلوماتية، وما أحدثه ذلك من تأثير في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع بشكل عام والنسق القيمي بشكل خاص. (الزيود، ١١: ٢٠١١).

ولقد نشأ الشباب اليوم في عصر تعرضت فيه المجتمعات المحافظة للتغيرات العالمية في ظل الحضارة المعاصرة والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يميز أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها، فوقع الشباب فريسة الانفصام في الشخصية والصراع بين القيم الموروثة والتقاليد المستوردة، ما أصابهم بالخيرة والقلق والتهيب.

فهذا الوضع المتباين والمتناقض كما أشار العزام بين ما هو موروث وما هو قائم يعرض الشباب إلى أنماط مختلفة من هذه القيم ومرجعيات متباينة، وأحياناً متناقضة، ما يعتقد أنه ينعكس على القيم التي يحملها الشباب في تحديد أنماطهم السلوكية، واتجاهاتهم وميولهم تجاه بعض القضايا والمواقف الأسرية. (العزام، ٣٤: ١٩٨٩).

ولقد وجد الشباب ضالته في شبكات التواصل الاجتماعي، وخير دليل على ذلك زيادة مرتادي تلك الشبكات، فقد ترتب على انتشار شبكات التواصل الاجتماعي تزايداً مطرداً في استخدامها حتى وصل عدد مستخدمي شبكة التويتر Twitter network في العالم العربي نحو (٥, ٦) ملايين مستخدم، بينما زاد عدد مستخدمي الفيس بوك Face book عن (٨٠٠) مليون مستخدم في العالم، وجاءت الأهداف الاجتماعية في مقدمة مجالات الاستخدام لهذه الشبكات، يليها البحث عن عمل، وأن (٣٣, ٠)٪ من السعوديين يستخدمون عدة شبكات للتواصل الاجتماعي مع أصدقائهم، يأتي في مقدمتها الفيس بوك بنسبة (٥٧, ٠)٪، يليها التويتر بنسبة (٣٠, ٠)٪، ثم مواقع التواصل الأخرى بنسبة (٢٣, ٠)٪، وأن (٨٦, ٠)٪ من المستخدمين السعوديين يملكون حساباً على الفيس بوك. (مؤتمر الإعلام الإسلامي، ٢٠١١: ١).

ولقد أشار الغامدي إلى أنه في ضوء التأثير السلبي لوسائل الإعلام على القيم من خلال الثقافات المفتوحة على بعضها البعض وتداول القيم الرديئة، وسعي الدول الكبرى لفرض ثقافتها وقيمها على العالم (الغامدي، ٢٠٠٩: ٣٤-٣٥)، فقد ترتب على ذلك تحول في القيم بصورة عامة والقيم الاجتماعية بصورة خاصة لدى طلاب الجامعة بما يحملونه من رغبة في التغيير والتجديد ترتب عليها معاناة القديم والشعور بالتفوق والغلبة ومحاولة ترسيخ ذلك بسلوكيات غير مقبولة تظهر في شكل نزعات وسلوكيات عدوانية تتضمن الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي والقيم الاجتماعية.

لذا تحاول هذه الدراسة استطلاع آراء طلاب الجامعة نحو تأثير شبكات التواصل الاجتماعي «التويتر نموذجاً» على القيم، سواء من ناحية سلبية أم إيجابية مع بيان تأثيرها على القيم الاجتماعية؛ بهدف وضع التوصيات المناسبة للحد من التأثيرات السلبية وزيادة التأثيرات الإيجابية.

مشكلة الدراسة

تعتمد شبكات التواصل الاجتماعي على الاتصال بين مجموعة من الأفراد لهم نفس الميول والاهتمامات، لذلك تعرف بأنها: «منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والميول والهوايات، أو جمعه مع أصدقائه» (الشهري، ٢٠٠٨: ١٢).

والهدف من هذه الشبكات هو تبادل الآراء والأفكار والتقدم بمقترحات وحلول للمشكلات التي تواجه المشاركين في الحوار، فهي عبارة عن: «شبكات إلكترونية تجمع مجموعة من الأفراد ذوي ميول واتجاهات متقاربة، للتواصل وتبادل الأفكار والآراء والمقترحات». (مؤتمر الإعلام الإسلامي، ٢٠١١: ٣). في عصر يموج بالتغيرات العالمية المعاصرة، عصر العولمة والمعلوماتية، الذي أثر تأثيراً كبيراً في المجتمعات الإنسانية وثقافتها وأنساقها القيمية السائدة.

وفي ضوء هذا المعنى يذكر وطفة ذلك التأثير الكبير «الذي يمارسه النظام الإعلامي

العالمي، عبر الإنترنت والفضائيات ووسائل الميديا والاتصال، التي تعمل بصورة مستمرة على تشكيل نظام تربوي ضوئي وإلكتروني يعمل على تعزيز القيم العولمية الجديدة، التي تصب في خدمة المصالح الاقتصادية الكبرى للمؤسسات والشركات العالمية». (وظفة، ٢٠٠٢: ٢٢٢).

وفيا يتعلق بالتغير في القيم ومدلولاتها لدى الشباب الجامعي، فقد تبين في الدراسة التي أجراها (خليفة، ٢٠٠٤) بعنوان «التغير في نسق القيم لدى الشباب الجامعي مظاهره وأسبابه»، أن هناك كثيراً من القيم والاتجاهات السلبية التي انتشرت بين الشباب الجامعي من أهمها: التدخين، والاختلاط الجنسي، والاهتمام الزائد بالموضة، وهي تكشف عن خلل واضح في منظومة قيم الشباب الجامعي، حيث حدث نوع من التخلي عن العديد من القيم الإيجابية وتبني بعض القيم السلبية، أو احتضانها.

لذلك يمكن أن تسهم القيم في التحكم في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي سواء بالإقبال على استخدام هذه الشبكات أو رفض استخدامها، أو استخدامها على نحو مشروع أو غير مشروع، فالقيم من هذا المنطلق يمكن أن تسهم في وقاية الفرد من مخاطر الاتصال والاستفادة من منجزات التقنية الحديثة في تقليل نفقات التواصل مع الآخرين والاطمئنان عليهم، وكذلك يترتب على تدني مستويات القيم ارتكاب سلوكيات سلبية بسبب غياب النسق القيمي المتوازن الذي يعمل كقريب ذاتي على الاتجاهات والسلوكيات ما يسهم في مخاطر متنوعة نتيجة التواصل السلبي الذي يتيح الفرص لارتكاب مخالفات شرعية والتعارف بين الشباب والفتيات، وما يترتب عليه من مجالات ابتزاز، والوصول إلى محتويات غير مناسبة، وإقامة علاقات غير مشروعة، بجانب إبعاد أفراد المجتمع عن التواصل الاجتماعي المباشر، والترويج لتعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم، وكذلك إمكانية تلفيق أفكار متطرفة يترتب عليها إشاعة الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار (الخطيب، ٢٠٠٦: ٢٢).

ولقد أشارت دراسة عبد السلام إلى وجود تأثير سلبي وإيجابي لشبكة الإنترنت التي تعد تويتر أهم أدواتها، حيث ذكر أن الاتصال عبر الإنترنت يعمل على توسيع شبكة علاقات الفرد الاجتماعية مع الآخرين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بصرف

النظر عن خلفياتهم السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والعرقية، والجنسية. ويتيح للأفراد فرصة تقديم أنفسهم للآخرين «Self-Presentation» بحرية كبيرة، ودون قيود ويلاحظ من خلال مشاهدة الأنماط السلوكية الاجتماعية على أرض الواقع، أن هناك زيادة مستمرة وإقبالاً مرتفعاً لأعداد الناس، ومن مختلف فئات المجتمع المستخدمين للإنترنت، وبخاصة فئة الشباب، قد يصل استخدامهم، إلى درجة الإدمان، ما يؤثر على سلوكهم، وعلى علاقاتهم الاجتماعية، وطرق التفكير في التعامل مع متغيرات الحياة، الذي من شأنه تعزيز القيم الفردية بدلاً من القيم الاجتماعية وقيم العمل الجماعي المشترك الذي يمثل عنصراً مهماً في ثقافة المجتمع. (عبد السلام، ٢٠١٢: ٣٦٠٢).

ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لكي تبين بصورة ميدانية الآثار السلبية والإيجابية لشبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» مع بيان تأثيرها على القيم الاجتماعية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما أثر شبكات التواصل الاجتماعي «التويتر نموذجاً» على القيم لدى طلاب الجامعة ؟

أهداف الدراسة

من خلال هدف الدراسة الرئيس: بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي «التويتر نموذجاً» على القيم لدى طلاب الجامعة. يمكن صياغة أهداف الدراسة الفرعية على النحو التالي:

- ١ - بيان الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي.
- ٢ - بيان الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي.
- ٣ - بيان أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة.

أسئلة الدراسة

من خلال تساؤل الدراسة الرئيس: ما أثر شبكات التواصل الاجتماعي «التويتر نموذجاً» على القيم لدى طلاب الجامعة؟ يمكن صياغة تساؤلات الدراسة الفرعية على النحو التالي:

- ١ - ما الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي؟
- ٢ - ما الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي؟
- ٣ - ما أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة؟

أهمية الدراسة

يمكن بيان أهمية الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

- ١ - تتضح أهمية الدراسة في ضوء الدور المهم الذي يجب أن تقوم به الجامعة في الحفاظ على قيم أبنائها الطلاب خاصة القيم الاجتماعية، فقد أكد محافظة أن طلبة الجامعات يشكّلون في كل أمة ضميرها الحي وأملها في حياة أفضل وعدتها للمستقبل؛ لذا فإن الجامعات معنية ببذل أقصى الجهود لتربيتهم تربية جيدة لمواجهة الحياة وتحديات المستقبل، وأن تهيم لهم المناخ العلمي والنفسي والاجتماعي من أجل ذلك، باعتبارها المحور الأساسي للعملية التدريسية والبحث العلمي (محافظة، ٢٠٠٠).

- ٢ - هناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى أهمية دور الجامعة في إيجاد توجهات قيمة بعينها. وبالرغم من صعوبة الوقوف على سبب بعينه يكون مسئولاً عن هذه التغيرات في التوجهات القيمة لدى الطلاب، فخبرة الحياة الأكاديمية هي خبرة متعددة الجوانب والأبعاد. إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن

شباب الجامعة قد ارتأى في الخبرات الأكاديمية تأثيراً أكبر على القيم، مما ارتآها في الخبرات غير الأكاديمية. (الزيود، ٢٠١١: ١٥).

٣- الآثار السلبية الناتجة عن التغير في القيم أياً كان نوعها، فقد أشارت دراسة أبو عيطة، والمشهداني إلى أن الإنترنت يعد من أهم وسائل الاتصال الحديثة والمتطورة، التي تنقل الأفكار والآراء والثقافات العالمية بكل أبعادها، ومنها الظواهر السلبية التي تؤدي إلى تغيير القيم والاتجاهات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمعات، وقد ينتج عنها صعوبة النوعية لتغير سلوك الأفراد، والتأثير والتأثر بهذه التقنية، وبخاصة قيم الأفراد واتجاهاتهم؛ لأنها بمثابة صمام الأمان لأي نظام اجتماعي.

٤- يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تبصرة الآباء بالآثار السلبية لشبكة التواصل الاجتماعي «تويتر»، وكيف ينبغي لهم أن يتعرفوا على هذه التقنية حتى يمكن عمل مراقبة لأبنائهم. (أبو عيطة؛ المشهداني، ٢٠٠٤).

٥- يمكن أن يساعد متخذي القرار في وسائل الإعلام، والمؤسسات الجامعية المختلفة بما فيها جامعة الملك سعود بأهمية مرحلة الشباب، وكيف يمكن إكسابهم قيم وأخلاقيات ديننا الحنيف، وكيف يمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تؤثر على قيم الشباب أو الطلاب في سن المرحلة الجامعية.

مصطلحات الدراسة

١- شبكات التواصل الاجتماعي

تعرف الشبكات في اللغة كما أشار الرازي بأنها مشتقة من: الخلط والتداخل، واشتبك الظلام اختلط. (الرازي، ٢٠٠٤: ١٦٦).

أما التواصل فيعرف في اللغة كما أشار الفيومي بقوله: «وصلت الشيء بغيره وصلاً فاتصل به، والوصل ضد الهجر، وبينهما تواصل أي اتصال مستمر لا ينقطع. (الفيومي، ٢٠٠٠: ٣٩٣).

أما مصطلح شبكات التواصل الاجتماعي فيعرف من وجهة نظر الشهري بأنه: «منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشاركة فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والميول، أو جمعه مع أصدقائه». (الشهري، ٢٠٠٨: ١٢).

وتعرف إجرائياً بأنها: شبكة التويتر التي يستخدمها طلاب جامعة الملك سعود للتواصل مع الطلاب بأشكاله المتعددة والمتنوعة حسب ما تتيحه إمكانات شبكة تويتر.

٢- شبكة التويتر (Twitter)

تويتر يعني المغرد، وهو عبارة عن موقع من فئة المواقع الاجتماعية تقنية Micro blogging أو التدوين القصير، فكرته ببساطة بأن تؤسس مجموعة من أصدائك وزملائك في العمل وأقاربك. ومن ثم تستمر بشكل متكرر بالإجابة عن السؤال «ماذا تفعل الآن؟» وهو بذلك يتحول إلى أجمل وسيلة لإخبار الأشخاص الذين يهتمونك بماذا تفعل الآن، بالإضافة لذلك، فإنه يقيقك على اطلاع دائم على ماذا يفعلون. وهذه الخدمة مجانية، والموقع إلى الآن لا يحمل أي شكل من أشكال الإعلان المأجور فيه. ويتم استخدام هذا الموقع في الوقت الحالي من قبل الأشخاص أو الشركات أو المجموعات لتبادل الأفكار والأخبار وخلافه. كل ما على من يريد الدخول إلى هذا العالم إلا أن يتوجه إلى <http://twitter.com> ويقوم بإنشاء حساب فيه، ومن ثم يباشر بإضافة أصدقائه ومن يرغب بتتبع أخبارهم. (مؤتمر الإعلام الإسلامي، ٢٠١١: ٦).

وموقع توتر يمثل إحدى منصات التواصل الاجتماعي الأخرى، التي كان لها قوة مؤثرة على مستويات عدة خلال الربع الأول من العام. ولقد تجاوز عدد مستخدمي توتر ٢٠٠ مليون في نهاية ٣ مارس للعام ذاته، ليلعب إجمالي عدد التغريدات التي يرسلها هؤلاء أربعة مليارات تغريدة شهرياً. (العماري، ٢٠١٣: ١٢٤).

ويرى الباحث أن تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي قد تحمل الأثر الإيجابي أو السلبي، وقد تؤثر على القيم؛ لأنها تحمل الاتصال المتبادل بالصوت والصورة أو كليهما بين أفرادهم نفس الميول والاهتمامات، مع إمكانية التشارك في المواد والمحتوى وتبادل

الآراء والأفكار والمقترحات وعلاقة ذلك باكتساب قيم إيجابية أو سلبية من خلال تسجيل الملاحظات والتعليقات حول أي موضوع اجتماعي.

٣- القيم

القيم في اللغة مشتقة «من قَوَّم: أي قدر الشيء و ثمنه، وكتاب قيم أي ذو قيمة، وتقييم الشيء إعطاؤه قيمة، والتقويم إزالة العوج». (الفيروز آبادي، ٢٠٠٣: ١٠٦٢). وفي الاصطلاح تعرف القيم بأنها: «اتجاهات وميول الأفراد لأوضاع معينة تحركهم في البيئة المحيطة، أو هو اعتقاد وعمل الفرد من منطلق معين ويمكن من خلالها التعرف على اتجاهاته بشكل أفضل، حيث يتوقف تفاعله في المستقبل على قيم الشخص» (عبوي، ٢٠٠٧: ١٧٣).

ويرى الباحث في تعريفه الإجرائي أن القيم من أكثر سمات الشخصية تأثراً بشبكات التواصل الاجتماعي، وهي محصلة تفاعل الإنسان بإمكاناته الشخصية مع متغيرات اجتماعية وثقافية معينة (شبكات التواصل الاجتماعي)، وفي فترة زمنية معينة، حيث توجه سلوك الأفراد وأحكامهم، وهو ما يعطي لشبكات التواصل الاجتماعي تأثيراً إيجابياً وسلبياً على قيم طلاب الجامعة.

٤- الجامعة

تعرفها (البرعي، ٢٠٠٢: ٢٩٠) بأنها «المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها، تعليماً نظرياً معرفياً ثقافياً، يتبنى أسساً أيديولوجية، وإنسانية. يلازمه تدريب مهني فني، بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلاً عن إسهامها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع، وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم، بما تملكه من قدرات أكاديمية وأيديولوجية وبشرية».

ويقصد بالجامعة إجرائياً جامعة الملك سعود، وما تشمله من طلاب في مستويات دراسية وتخصصات جامعية مختلفة.

الإطار النظري

يتناول الإطار النظري الأدبيات التالية:

أولاً: المفهوم النظري للقيم

يعد مفهوم القيم من المفاهيم الشائعة في مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين العلماء حول تعريف موحد لهذا المفهوم، وذلك لاختلاف منطلقاتهم الفكرية وحقولهم الدراسية. فلقد تعددت تعريفات القيم في الأدبيات الاجتماعية والنفسية بقدر يكاد يوازي من تحدثوا فيها. ومن بين التعريفات المختلفة لمفهوم القيم ما يلي: يعرفها تالكوت بارسونز (Talkott Parsons) بأنها «عنصر في نسق رمزي مشترك يعد معياراً، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف». ويعرفها بأنها «المعايير التي تحكم بها على كون الشيء مرغوباً فيه، أو غير مرغوب فيه». (Parsons, 1964, p.12)، ويعرفها (شوارت Schwart) بأنها: «عبارة عن مفاهيم، أو تصورات للمرغوب، تتعلق بضرب من ضروب السلوك، أو غاية من الغايات، وتسمو أو تعلق على المواقف النوعية، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية (Schwart, 1987, p.550) ويعرفها هوفستاد (Hofstad) بأنها: «اعتقادات عامة تحدد الصواب من الخطأ، والأشياء المفضلة من غير المفضلة». (Hofstad, 1990, p.286).

وعليه، فإن القيم من وجهة نظر الباحث هي: مجموعة من المعتقدات والمبادئ الكامنة لدى الفرد التي تعمل على توجيه سلوكه وضبطه، وتنظيم علاقاته في المجتمع (وسط الجماعة) في جميع نواحي الحياة.

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: مجموعة من المعايير والأحكام التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات حياته، يراها جديرة بتوظيف إمكاناته، وتتجسد خلال الاهتمامات، أو الاتجاهات، أو السلوك العلمي، أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ثانياً: خصائص القيم

تمتاز القيم بمجموعة من الخصائص التي تميزها من غيرها من المفاهيم الأخرى كالحاجة، أو الدافع، أو المعتقد، أو الاتجاه، أو السلوك. ويمكن إجمال أهمها فيما يلي: (عقيل، وأبو التمن، ٢٠٠١).

- أنها إنسانية؛ بمعنى أنها تختص بالبشر دون غيرهم، وهذا ما يميزها عن الحاجات التي لا تخص البشر.

- أنها غير مرتبطة بزمان معين، فالقيم إدراك يرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل، وهى بهذا المعنى تتعد عن معنى الرغبات، أو الميول التي ترتبط بالحاضر فقط.

- أنها تمتلك صفة الضدية، فلكل قيمة ضدها، ما يجعل لها قطباً إيجابياً، وقطباً سلبياً، والقطب الإيجابي هو وحده الذي يشكل القيمة، في حين يمثل القطب السالب ما يمكن أن نسميه (ضد القيمة، أو عكس القيمة).

- المعيارية: بمعنى أن القيم تعد بمثابة معيار لإصدار الأحكام تقيس وتقيم وتفسر وتعلل من خلالها السلوك الإنساني.

- أنها نسبية؛ أي أنها ليست مطلقة، بل تمتاز بالثبات النسبي، وهى تختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعوامل المكان والزمان والثقافة والجغرافيا والأيدولوجيا.

- أنها متعلمة؛ أي أنها مكتسبة من خلال البيئة وليست وراثية، بمعنى أنه يتم تعلمها واكتسابها عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة.

- أنها ذاتية؛ بمعنى أن وزن القيمة وأهميتها يختلف من فرد لآخر.

ثالثاً: وظائف القيم على المستوى الفردي:

١ - أنها تهيئ للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم، فهي تلعب دوراً مهماً في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح، كما أنها تعطي الفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه؛ ليكون قادراً على التكيف والتوافق بصورة إيجابية.

- ٢ - تحقق للفرد الإحساس بالأمان، فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه والتحديات التي تواجهه في حياته.
 - ٣ - تعطي للفرد فرصة للتعبير عن نفسه وتأكيد ذاته.
 - ٤ - تدفع الفرد لتحسين إدراكه ومعتقداته لتتضح الرؤية أمامه، ومن ثم تساعد على فهم العالم من حوله وتوسع إطاره المرجعي في فهم حياته وعلاقاته.
 - ٥ - تعمل على إصلاح الفرد نفسياً وخلقياً وتوجهه نحو الإحسان والخير والواجب.
 - ٦ - تعمل على ضبط الفرد لشهواته كي لا تتغلب على عقله ووجدانه.
- (الزيود، ٢٠١١: ٢٨، ٢٩).

رابعاً: وظائف القيم على المستوى الاجتماعي

- ١- تحافظ على تماسك المجتمع، فتحدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه الثابتة.
- ٢ - تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديد الاختيارات الصحيحة، وذلك يسهل على الناس حياتهم، ويحفظ للمجتمع استقراره وكيانه في إطار موحد.
- ٣ - تربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة، كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساساً عقلياً يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المتممين إلى هذه الثقافة.
- ٤ - تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزعات والشهوات الطائشة، فالقيم والمبادئ في أي جماعة هي الهدف الذي يسعى جميع أعضائها للوصول إليه.
- ٥ - تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحدد له أهداف ومبررات وجوده ومن ثم يسلك في ضوءها، وتحدد للأفراد سلوكياتهم. (الزيود، ٢٠١١: ٢٩)

الدراسات السابقة

يعرض الباحث لإسهامات الدراسات السابقة في مجال شبكات التواصل الاجتماعي والقيم، وقد تعامل الباحث مع الدراسات السابقة من خلال استعراض الدراسات التي

تناولت شبكات التواصل الاجتماعي، والدراسات التي تناولت القيم، وبعض الدراسات التي تناولت تأثير الإنترنت على القيم، مع الحرص على ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث زمنياً لبيان تصاعد الاهتمام البحثي بهذا المجال، ومن هذه الدراسات:

أجرى العقيل (٢٠٠١) دراسة بعنوان: «أثر تكنولوجيا المعلومات على الشباب السعودي الجامعي بمدينة الرياض»، والهدف منها معرفة العلاقة بين الإنسان الاجتماعي والمعلومات والتكنولوجيا، وتأثير هذه التكنولوجيا في حياة المجتمع وخاصة فئة الشباب والوظائف والخدمات التي تؤديها هذه التقنية للمتعاملين معها والمجتمع، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من الطلاب الذكور المنتظمين في البكالوريوس بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام بمدينة الرياض، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت الدراسة أن مفردات العينة يشاهدون القنوات الفضائية العربية والأجنبية والإنترنت من أجل المتعة، كما يؤكدون أن استعمال القنوات الفضائية يؤدي دوراً إيجابياً مهماً في المجتمع السعودي في ظل غياب المنافسة المحلية.

كما أجرى الشويقي (٢٠٠٣) دراسة بعنوان: «بعض المشكلات السلوكية المرتبطة باستخدام الإنترنت لدى الشباب السعودي»، هدفت إلى معرفة المشكلات النفسية لاستخدام الإنترنت من خلال الآثار على الجوانب الخلقية والوقت والاقتصاد المنزلي والعلاقات الإنسانية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وأداة الدراسة هي الاستبيان، وتكونت عينة البحث من (١٠٠) فرد من طلاب الجامعات السعودية ما بين (١٥-٢٠ سنة) المترددين على مقاهي الإنترنت، وأظهرت نتائج الدراسة أن ٩٥٪ من أفراد الدراسة يرون أن الإنترنت له دور فعال في تنمية أنماط سلوكية جديدة، وأن الأنماط السلوكية المكتسبة تتنافى مع القيم الخلقية الإسلامية، حيث إن من أفراد العينة من يرون أن الإنترنت ينشر الفضيلة و٦٢٪ عكس ذلك، وأن ٧٥٪ من أفراد العينة يرون أن الإنترنت يعزز الرذيلة، و٦٥٪ يرون أن الإنترنت وسيلة فعالة لإضعاف القيم الإسلامية للشباب المسلم.

وقد قام كل من أبو عيطة، والمشهداني (٢٠٠٤م) بدراسة تناولت: علاقة الإنترنت بالقيم والاتجاهات العلمية لدى طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية. وقد

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة استخدام الإنترنت والمعلومات حوله بالقيم والاتجاهات العلمية لدى طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيقه ثلاث أدوات للدراسة: اختبار الاتجاهات العلمية ومقياس القيم واستبيان حول استخدام الإنترنت والمعلومات حوله، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٦٦) طالباً وطالبة من كلية العلوم التربوية (١٠٢) من الإناث (٦٤) من الذكور، ممن أنهموا (٦٠) ساعة معتمدة في دراساتهم الجامعية، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية منتظمة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك اختلافاً بين الطلبة الذكور والإناث في ترتيب معلوماتهم حول الإنترنت واستخداماته والقيم وفق: متغيرات الدراسة، المستويات الدراسية والتخصصات المختلفة، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط دالة بين القيم الوesيلية والاتجاهات العلمية، وبين معلومات الطلبة حول الإنترنت واستخداماتهم له والقيم الوesيلية.

كما أجرى سعيد (٢٠٠٥) دراسة بعنوان: «أثر الإنترنت والبلث الفضائي على القيم الخلقية في المدرسة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في عصر العولمة» دراسة ميدانية من وجهة نظر معلمي ست مدارس ثانوية بمنطقة الباحة التعليمية، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية العامة بمنطقة الباحة، عن الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على القيم الخلقية في المدرسة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وشملت عينة الدراسة (١٣٧) معلماً في ست مدارس تم اختيارهم من محافظات منطقة الباحة التعليمية الخمسة، حيث كانت العينة عشوائية معتمدة على التوزيع الجغرافي للمنطقة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك آثاراً إيجابية وسلبية للبلث الفضائي والإنترنت، حيث إن الآثار السلبية أكثر من الآثار الإيجابية، كما أوضحت النتائج أن للمعلم دوراً كبيراً في طرق الحماية والمواجهة لأخطار العولمة على المتعلمين بالمدرسة الثانوية بالمملكة العربية السعودية.

كما قام الكسندرا رينكي ماكيجال (Alexandra Rankin Macgill, 2007)، بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى استخدام الآباء والمراهقين الأمريكيين للإنترنت والتعرف على آراء الآباء في استخدام أبنائهم المراهقين للإنترنت، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الشباب أكثر استخداماً للإنترنت من والديهم وأكدوا

أن التكنولوجيا الرقمية تجعل حياتهم أكثر سهولة، كما أكدت الدراسة أن أغلبية الآباء أكدوا أن الإنترنت هو عامل مفيد في حياة أبنائهم. كما أكد الآباء والأبناء أن التكنولوجيا الرقمية ما زالت تنمو داخل الأسر، كما أن معظم الآباء يحاولون مشاركة الشباب في الحياة الإلكترونية. بالإضافة إلى أن الوالدين أكثر قلقاً بشأن محتوى وسائل الإعلام ومقدار الوقت الذي يقضيه الأبناء أمام الإنترنت.

وقد أجرى مركز شؤون المرأة (٢٠١١م) دراسة بعنوان: «الشباب وشبكة التواصل الاجتماعي» وقد أجريت الدراسة في قطاع غزة على عينة مقدارها (١٥٠٠) من مختلف فئات المجتمع الفلسطيني الذكور والإناث بالتطبيق على القطاع الخاص والمنظمات الأهلية والمنظمات الحقوقية والنسوية، والنقابات المهنية، والموظفين، والطلاب، والأكاديميين، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: استخدام غالبية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي أسماء مستعارة، وأن أهم أدوات التواصل الاجتماعي المستخدمة هي على الترتيب: البريد الإلكتروني، ومحركات البحث، وموقع الفيس بوك. وأن غالبية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لديهم حساب في إحدى شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك واليوتيوب والتويتر. وأن غالبية الباحثين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي منذ أكثر من عامين. كما بينت النتائج أن أهم أسباب المشاركة في شبكة التواصل الاجتماعي واستخدامها هي: الرغبة في التعبير عن وجهة النظر بحرية، تنمية المهارات المختلفة وتعزيز الذات، والتواصل وإنشاء الصداقات، والتعبير عن المشاعر والتنفيس عن الانفعالات المكبوتة.

التعليق على الدراسات والبحوث السابقة

لا شك أن للدراسات السابقة أهمية كبيرة لدى الباحثين كافة، وقد يستفيد من هذه الدراسات الباحثون أو الجهات البحثية الأخرى إذا كانت تتعلق بموضوعات بحوثهم أو تقترب منها في الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتوصل الباحثون إلى نتائج واستنتاجات ومقترحات قد تساهم في إثراء موضوعاتهم البحثية، التي من شأنها أن تعوض النقص الحاصل في الدراسات التي سبقتها، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة وبالرغم من قلتها،

فقد تناولت إلى حد ما بعض الجوانب الأساسية من هذه الدراسة، وأشارت إلى تأثير الإعلام الجديد متمثلاً في شبكات التواصل الاجتماعي، ومنها شبكة تويتر على القيم، وإن كانت الدراسات تناولت شبكة الإنترنت بصورة عامة.

وقد اقتربت بعض الدراسات من هذه الدراسة في تأكيد وإثبات تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على القيم، ومنها القيم الاجتماعية، وهو الهدف الذي يسعى الباحث في التوصل إليه في هذه الدراسة، واختلفت بعض الدراسات عن هذه الدراسة، لكون أغلبها ركز على تأثير الإنترنت والفيس بوك ولم يتطرق إلى باقي شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، ما عدا بعضاً منها تناول (تويتر واليوتيوب) إلى جانب (الفيس بوك)، وفي دراسة واحدة تم التطرق إلى (تويتر) جنباً إلى جنب مع (الفيس بوك)، وأن أغلب الدراسات التي تناولت (الفيس بوك)، ركزت على الجانب السلبي فقط. بينما يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقديم تحليل موضوعي لسلبيات وإيجابيات شبكات التواصل الاجتماعي، بجانب تأثيرها على القيم الاجتماعية وهو ما يعطي للدراسة الحالية أهميتها في الجانب التطبيقي أو العملي.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة، وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه «المنهج الذي لا يتوقف فقط عند وصف جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى حدود استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، وكذلك يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات في تطوير الواقع وتحسينه». (العساف، ٢٠٠٣م، ص ٢٣٥).

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب المتسبين لجامعة الملك سعود بالرياض لعام ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ البالغ عددهم (٣١٠٠٣). (عمادة شؤون القبول والتسجيل لعام ١٤٣٤ هـ).

عينة الدراسة

تتكون العينة الأساسية للدراسة الحالية من (٢٢٧٤) من طلاب جامعة الملك سعود بالرياض على اختلاف تخصصاتهم العلمية، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية وقام الباحث بتوزيع (٣٠٠٠) استبانة استرد منها (٢٣٥١) استبانة، واستبعد منها (٧٧) استبانة، لعدم صلاحيتها للتحليل لتكون العينة النهائية (٢٢٧٤) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

أداة الدراسة

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ولصعوبة الحصول على البيانات اللازمة باستخدام المقابلة أو الملاحظة، فسوف يعتمد الباحث في الحصول على المعلومات اللازمة عن طريق الاستبانة التي قام الباحث بتصميمها، الرجوع إلى الدراسات السابقة بالإضافة إلى خبرة الباحث. وتكونت الاستبانة من جزأين:

الجزء الأول: ويختص بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، ممثلة في: العمر، الحالة الاجتماعية، التخصص الدراسي، وغيرها.

الجزء الثاني: ويتكون من (٤٨) فقرة، مقسمة على ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: وقيس الآثار السلبية الناتجة عن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ويشتمل على (١٥) عبارة.

المحور الثاني وقيس الآثار الإيجابية الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ويشتمل على (١٧) عبارة.

المحور الثالث: وقيس أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، ويشتمل على (١٦) عبارة. وقد قام الباحث بحساب الصدق الظاهري بعرضها على عدد من المحكمين، وبلغ عدد المحكمين (٧) محكمين. وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية، والملحق رقم (٢) يوضح أداتي الملاحظة والمقابلة في صورتها النهائية. كما قام الباحث بحساب

الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، وذلك بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وتراوحت معاملات الارتباط بين (٤٣٢, ٠, ٧١٨, ٠) وهي معاملات ارتباط دالة جميعها عند مستوى دلالة ٠, ٠١ فأقل، ما يدل على صلاحية الاستبانة للتطبيق الميداني. وبالنسبة لثبات الاستبانة فقد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة (ألفا - كرونباخ)، حيث أظهرت قيمته أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث تراوحت قيم معامل الثبات بين (٨٣٢, ٠, ٩٠٤, ٠)، كما بلغ معامل الثبات الكلي (٩١٧, ٠) ما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق الميداني.

عرض نتائج الدراسة

إجابة التساؤل الأول: ما الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي؟

الجدول رقم (١) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي، مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣	التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر.	٣, ٩٣	١, ٠٩	١
١٢	الإهمال في الشعائر الدينية مثل تأخر الصلاة.	٣, ٧٥	٠, ٩٣	٢
٦	أدت إلى عزليتي وضعف تفاعلي مع المجتمع.	٣, ٧٤	١, ٠٠	٣
٤	تضعف قدراتي على التعبير.	٣, ٦٩	١, ٠١	٤
٥	تتسبب في زيادة حدة الاختلاف بين الشباب من ناحية الآراء.	٣, ٥٢	١, ٢٩	٥
٨	استخدام أجهزة متطورة للاتصال بشبكات التواصل الاجتماعي يزيد من النفقات والمصروفات.	٣, ٤٩	١, ١٠	٦
١٥	ضعف الهوية الإسلامية والعربية لدى مستخدميها.	٣, ٤٨	١, ١٠	٧

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٤	عدم موثوقية المعلومات الدينية التي يحصل عليها مستخدمو شبكات التواصل.	٣,٤١	١,٢١	٨
٩	مواقع التواصل الاجتماعي أدت إلى وجود فجوة بيني وبين أفراد أسرتي.	٣,١٤	١,٢٩	٩
١٣	تسبب في هدر الوقت.	٢,٩٦	١,٢٥	١٠
١١	تسبب خدمات شبكات التواصل الاجتماعي للشباب بلبلة فكرية.	٢,٩٤	١,١٧	١١
١٠	وسائل شبكات التواصل الاجتماعي تخترق خصوصية الأفراد (صور - معلومات - فيديو).	٢,٨٨	١,١٩	١٢
١	تضعف وسائل الاتصال التركيز وتؤدي إلى التشتت الذهني.	٢,٨٧	١,٢١	١٣
٢	تساعد على الهروب من مواجهة الواقع.	٢,٧٠	١,٢٧	١٤
٧	يتسبب طول مدة استخدامي لشبكات التواصل الاجتماعي في مشكلات مع الوالدين.	٢,٦٦	١,٢٤	١٥
	المتوسط العام	٣,٢٨	١,١٦	

* درجة المتوسط الحسابي من (٥, ٠٠)

يبين الجدول (١) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات طلاب جامعة الملك سعود نحو الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي قد تراوحت بين (٢٦, ٩٣-٣)، وأن المتوسط الحسابي العام (٣, ٢٨)، وأن الفقرة رقم (٣) «التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر» جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣, ٩٣) وانحراف معياري (١, ٠٩)؛ وجاءت الفقرة رقم (١٢) «الإهمال في الشعائر الدينية مثل تأخر الصلاة» بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣, ٧٥) وانحراف معياري (٠, ٩٣)؛ وجاءت الفقرة رقم (٦) «أدت إلى عزلي وضعف تفاعلي مع المجتمع» بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣, ٧٤) وانحراف معياري (١, ٠٠)؛

وجاءت العبارة رقم (١٤) «تضعف قدراتي على التعبير» بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣, ٦٩) وانحراف معياري (١, ٠١). وقد جاء في المرتبة الرابعة عشرة الفقرة رقم (٢) «تساعد على الهروب من مواجهة الواقع» بمتوسط حسابي (٢, ٧٠) وانحراف معياري (١, ٢٧)؛ وجاءت الفقرة رقم (٧) «يتسبب طول مدة استخدامي لشبكات التواصل الاجتماعي، في مشكلات مع الوالدين» بالمرتبة الخامسة عشرة بمتوسط حسابي (٢, ٦٦) وانحراف معياري (١, ٢٤).

إجابة التساؤل الثاني: ما الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي؟

الجدول رقم (٢) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي، مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه.	٣, ٨٤	١, ٢١	١
٧	تعلم أمور جديدة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.	٣, ٦٥	١, ٠٧	٢
٢	التعبير بحرية عن آرائي.	٣, ٤٧	١, ٠٦	٣
١٧	مكنتني من التعبير بحرية وتخطي حاجز الخجل.	٣, ٢٨	١, ٣٣	٤
٥	من أجل شراء وبيع بعض السلع التجارية.	٣, ١٤	١, ٢٦	٥
٤	البحث عن معلومة علمية.	٣, ١٤	١, ٢٧	٦
٨	ترسيخ القيم والمبادئ والأخلاق والقُدوة الحسنة.	٢, ٩٨	١, ١٧	٧
١٢	تساعد على اختصار الوقت والجهد في العمل.	٢, ٨٩	١, ١٥	٨
٣	متابعة أخبار المشاهير.	٢, ٨٤	١, ١٥	٩
١١	ساعدتني في خلق تواصل مع أقاربي.	٢, ٨٠	١, ١٣	١٠

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٤	أسهمت في زيادة وعيي الصحي.	٢,٧٦	١,١٢	١١
١٦	أسهمت في زيادة وعيي الوطني.	٢,٧٤	١,١٩	١٢
١٣	ساعدتني في إيجاد تواصل مع أصدقائي.	٢,٧٠	١,١٩	١٣
١٥	تساعدني في صقل خبراتي واكتسابي المعرفة والمعلومات.	٢,٦٢	١,٥٨	١٤
٩	تحسن مستواي الدراسي باستخدامي لمواقع التواصل الاجتماعي.	٢,٥٩	١,١٤	١٥
١٠	أسهمت خدمات شبكات التواصل الاجتماعي في زيادة وعيي الديني.	٢,٥٣	٠,٩٢	١٦
٦	تعريف الأفراد من المشتركين في شبكات التواصل الاجتماعي بثقافتنا.	٢,٥١	١,٠٩	١٧
	المتوسط العام	٢,٩٧	١,١٧	

* درجة المتوسط الحسابي من (٥,٠٠)

يبين الجدول (٢) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات طلاب جامعة الملك سعود نحو الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي قد تراوحت بين (٢,٥١-٣,٨٤)، وأن المتوسط الحسابي العام (٢,٩٧)، وأن الفقرة رقم (١) «الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه» جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٨٤) وانحراف معياري (١,٢١)؛ وجاءت الفقرة رقم (٧) «تعلم أمور جديدة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي» بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦٥) وانحراف معياري (١,٠٧)؛ وجاءت الفقرة رقم (٢) «التعبير بحرية عن آرائي» بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣,٤٧) وانحراف معياري (١,٠٦)؛ وجاءت الفقرة رقم (١٧) «مكنتني من التعبير بحرية وتخطي حاجز الخجل» بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٢,٩٨) وانحراف معياري (١,١٧) وجاءت الفقرة رقم (٨) «ترسيخ القيم والمبادئ والأخلاق والقدوة الحسنة» بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (٣,٢٨) وانحراف معياري (١,٣٣). وقد جاء في المرتبة السادسة عشرة الفقرة رقم (١٠) «أسهمت خدمات

شبكات التواصل الاجتماعية في زيادة وعيي الديني» بمتوسط حسابي (٢, ٥٣) وانحراف معياري (٠, ٩٢)؛ وجاءت الفقرة رقم (٦) «تعريف الأفراد من المشتركين في شبكات التواصل الاجتماعي بثقافتنا» بالمرتبة السابعة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (٢, ٥١) وانحراف معياري (٠, ٩١).

إجابة التساؤل الثالث: ما أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة؟

الجدول رقم (٣) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٥	يعزز استخدام الطالب لشبكات التواصل الاجتماعي القدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة.	٤, ١٦	١, ٠١	١
٣	أدى استخدامها إلى تكوين قيم جديدة تناقض قيم الأسرة.	٤, ١٢	١, ٠٦	٢
١٠	تشكو أسرتي طول الوقت الذي أقضيه مشغولاً باستخدام شبكات التواصل.	٤, ٠٧	٠, ٨٩	٣
٢	تؤثر على زيارة الشخص لأصدقائه وزملائه.	٤, ٠٥	٠, ٨٧	٤
١٢	أقضي وقتاً في الحديث مع أصدقائي عبر شبكات التواصل أكثر من الحديث الذي أقضيه مع أسرتي.	٤, ٠٠	٠, ٩٤	٥
٤	تسهم في عدم تقيد الطالب بمواعيده اليومية.	٣, ٩٤	٠, ٩٣	٦
١	تؤثر على العادات الاجتماعية داخل الأسرة.	٣, ٩٢	٠, ٩٢	٧
١٤	العلاقات مع الآخرين من خلال مواقع التواصل تعادل تلك العلاقات التي كونتها عن طريق اتصالي الشخصي المباشر.	٣, ٨٩	٠, ٩٦	٨

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩	لا أفضل زيارة الأقارب إذا كانت ستؤثر على التواصل مع الآخرين.	٣,٨٦	٠,٩٩	٩
٨	علاقتي قلت عما كانت عليه من قبل بسبب شبكات التواصل.	٣,٨٣	٠,٩٢	١٠
١٣	مساهمتي في المناسبات الأسرية والاجتماعية بدأت تتراجع منذ بدأت أستخدم شبكات التواصل الاجتماعي.	٣,٨١	٠,٩٣	١١
١١	الوقت الذي أقضيه في الحديث مع الأصدقاء عبر شبكات التواصل أكثر من الوقت الذي أقضيه معهم وجهاً لوجه.	٣,٧٦	١,٠٤	١٢
٧	ساعدت في إدمان الأغاني والموسيقى.	٣,٧٢	١,٢٠	١٣
١٦	تمتيت العيش في مجتمع مشابه لما هو موجود على شبكات التواصل.	٢,٦٥	١,٠٥	١٤
٦	استخدام الطالب لها يجعله يميل لتقليد الحياة الغربية من مأكّل ومشرب وملبس.	٢,٦٣	١,٠٩	١٥
١٥	العلاقة التي تربطني بمن تعرفت عليهم عبر شبكات التواصل تجعلني أفكر في الزواج منهم لو كنت عازباً.	٢,٢٩	١,٢٠	١٦
	المتوسط العام	٣,٦٧	١,٠٠	

* درجة المتوسط الحسابي من (٥,٠٠)

يبين الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات طلاب جامعة الملك سعود نحو أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة قد تراوحت بين (٢٩, ١٦٢, ٤) وأن المتوسط الحسابي العام (٦٧, ٣)، وأن الفقرة رقم (٥) «يعزز استخدام الطالب لشبكات التواصل الاجتماعي القدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة» جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (١٦, ٤) وانحراف معياري (١, ٠١)؛ وجاءت الفقرة رقم (٣) «أدى استخدامها إلى تكوين قيم جديدة تناقض قيم الأسرة» بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (١٢, ٤) وانحراف معياري (١, ٠٦)؛ وجاءت الفقرة

رقم (١٠) «تشكو أسرتي طول الوقت الذي أقضيه مشغولاً باستخدام شبكات التواصل» بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤, ٠٧) وانحراف معياري (٠, ٨٩)؛ وجاءت العبارة رقم (٢) «تؤثر على زيارة الشخص لأصدقائه وزملائه» بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤, ٠٥) وانحراف معياري (٠, ٨٧). وقد جاء في المرتبة الخامسة عشرة الفقرة رقم (٦) «استخدام الطالب لها يجعله يميل لتقليد الحياة الغربية من مأكّل ومشرب وملبس» بمتوسط حسابي (٢, ٦٣) وانحراف معياري (١, ٠٩)، وجاءت الفقرة رقم (١٥) «العلاقة التي تربطني بمن تعرفت عليهم عبر شبكات التواصل تجعلني أفكر في الزواج منهم لو كنت عازباً» بالمرتبة السادسة عشرة بمتوسط حسابي (٢, ٢٩) وانحراف معياري (١, ٢٠).

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة

نتائج التساؤل الأول: ما الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي؟ أشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لاستجابات طلاب جامعة الملك سعود نحو الآثار السلبية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي قد تراوحت بين (٢٦, ٢-٩٣, ٣)، وأن المتوسط الحسابي العام (٢٨, ٣).

كما أشارت النتائج إلى أن ترتيب تلك الآثار السلبية من وجهة نظر الطلاب تمثلت في: التمكن من إجراء علاقات غير شرعية مع الجنس الآخر، الإهمال في الشئائر الدينية مثل: تأخر الصلاة، أدت إلى عزلي وضعف تفاعلي مع المجتمع، تضعف قدراتي على التعبير، تساعد على الهروب من مواجهة الواقع، يتسبب طول مدة استخدامي لشبكات التواصل الاجتماعي في مشكلات مع الوالدين.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة الشويقي (٢٠٠٣)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ٩٥٪ من أفراد الدراسة يرون أن الإنترنت له دور فعال في تنمية أنماط سلوكية جديدة، وأن الأنماط السلوكية المكتسبة تتنافى مع القيم الخلقية الإسلامية، حيث إن من أفراد العينة من يرون أن الإنترنت ينشر الفضيلة و٦٢٪ عكس ذلك، و ٧٥٪ من أفراد العينة يرون أن الإنترنت يعزز الرذيلة و ٦٥٪ يرون أن الإنترنت وسيلة فعالة لإضعاف القيم الإسلامية للشباب المسلم.

نتائج التساؤل الثاني: ما الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي؟ أشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لاستجابات طلاب جامعة الملك سعود نحو الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام طلاب الجامعة لشبكات التواصل الاجتماعي قد تراوحت بين (٥١, ٢-٨٤, ٣)، وأن المتوسط الحسابي العام (٩٧, ٢).

كما أشارت النتائج إلى أن ترتيب تلك الآثار الإيجابية من وجهة نظر الطلاب تمثلت في: الاطلاع على أخبار البلد الذي نعيش فيه، تعلم أمور جديدة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، التعبير بحرية عن آرائي، مكنتني من التعبير بحرية وتخطي حاجز الخجل، ترسيخ القيم والمبادئ والأخلاق والقدوة الحسنة، أسهمت خدمات شبكات التواصل الاجتماعي في زيادة وعيي الديني، تعريف الأفراد من المشتركين في شبكات التواصل الاجتماعي بثقافتنا.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سعيد (٢٠٠٥) التي بينت أن هناك آثاراً إيجابية وسلبية للإنترنت، حيث إن الآثار السلبية أكثر من الآثار الإيجابية، كما تتفق مع نتائج مركز شؤون المرأة (٢٠١١م) التي أشارت إلى أن أهم الأنشطة التي يمارسها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي هي: كتابة تعليق على مواد ومقالات منشورة، وقراءة تعليقات وأخبار الأصدقاء، وإجراء الدردشة والمحادثات، وزيادة المواقع الإخبارية. وأن أهم أسباب المشاركة في شبكة التواصل الاجتماعي واستخدامها هي: الرغبة في التعبير عن وجهة النظر بحرية، تنمية المهارات المختلفة وتعزيز الذات، والتواصل وإنشاء الصداقات، والتعبير عن المشاعر والتنفيس عن الانفعالات المكبوتة. وأن شبكة التواصل الاجتماعي تسهم في: بناء علاقات اجتماعية جيدة، وجلب مبادرات وأنشطة اجتماعية. وتدخل تلك الأنشطة ضمن الإيجابيات الخاصة بالدراسة الحالية.

كما تتفق بصورة غير مباشرة مع نتائج دراسة شركة (digital surgeons) (٢٠١٠) التي أثبتت وجود ما يسمى: (الضمير الافتراضي)، الذي تكون نتيجة استخدام الشبكات الاجتماعية.

كما تتفق مع دراسة العقيل (٢٠٠١) التي أشارت إلى أن الإنترنت يمثل وسيلة مهمة جداً لنقل وتبادل المعلومات.

نتائج إجابة التساؤل الثالث: ما أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة ؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لاستجابات طلاب جامعة الملك سعود نحو أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة قد تراوحت بين (٢٩, ٢-١٦, ٤)، وأن المتوسط الحسابي العام (٦٧, ٣).

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ترتيب أثر شبكات التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة من وجهة نظر طلاب الجامعة تمثلت في: يعزز استخدام الطالب لشبكات التواصل الاجتماعي القدرة على مخاطبة الجنس الآخر بجرأة، أدى استخدامها إلى تكوين قيم جديدة تناقض قيم الأسرة، تشكو أسرتي طول الوقت الذي أقضيه مشغولاً باستخدام شبكات التواصل، تؤثر على زيارة الشخص لأصدقائه وزملائه، استخدام الطالب لها يجعله يميل لتقليد الحياة الغربية من مأكلاً ومشرباً وملبس، العلاقة التي تربطني بمن تعرفت عليهم عبر شبكات التواصل تجعلني أفكر في الزواج منهم لو كنت عازباً. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سعيد (٢٠٠٥) التي أشارت إلى وجود تأثير للإنترنت على القيم الخلقية للطلاب خاصة قيم (العفة، والأمانة، والرحمة، والصدق، والحياء، والعدل) كما تتفق هذه النتائج أيضاً مع نتائج دراسة الكسندرا رينكي ماكيجال (Alexandra Rankin Macgill, 2007) التي أشارت إلى أن الوالدين أكثر قلقاً بشأن محتوى وسائل الإعلام ومقدار الوقت الذي يقضيه الأبناء أمام الإنترنت.

توصيات الدراسة

١ - يجب الأخذ في الحسبان بتأثير شبكة الإنترنت من الناحية السلبية ووضع الحلول المناسبة، سواء على مستوى الجامعة أو المجتمع والتقليل من تلك السلبيات أو الحد منها.

٢ - إجراء الدراسات والبحوث التي تهدف إلى معرفة القيم الإيجابية بناء على نتائج

الدراسة الحالية لزيادتها ولتوعية طلاب الجامعة بأن لشبكة تويتر إيجابيات يمكن الاستفادة منها.

٣- أهمية توفير خدمات الإنترنت داخل الجامعة، مع مراعاة المعلومات المسموح الاطلاع عليها.

٤- الإكثار من الندوات العلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي توضح لطلاب الجامعة التأثير السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية.

٥- يجب على الجامعات السعودية أن تهتم بصورة مستمرة خاصة في الوقت الراهن بدراسة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الأفراد خاصة الشباب نتيجة لما تؤثر به على سلوك الشباب وعلى القيم والمفاهيم والثقافة والهوية المحلية وكذلك الهوية الدينية وما يرتبط بها من قيم وعادات وسلوكيات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

البرعي، وفاء (٢٠٠٢). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

خليفة، عبد اللطيف (٢٠٠٤). التغير في نسق القيم لدى الشباب الجامعي: مظاهره وأسبابه، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني بجامعة الزرقاء الأهلية «الشباب الجامعي: ثقافته وقيمه في عالم متغير» المنعقد في الفترة من ٢٧-٢٩ يوليو ٢٠٠٤، الأردن.

الزيود، ماجد (٢٠١١). الشباب والقيم في عالم متغير، الطبعة العربية الثانية، عمان، دار الشروق. سعيد، فيصل محمد عبد الوهاب (٢٠٠٥م). أثر الإنترنت والبلث الفضائي على القيم الخلقية في المدرسة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في عصر العولمة «دراسة ميدانية من وجهة نظر معلمي ست مدارس ثانوية بمنطقة الباحة التعليمية، مجلة كليات المعلمين، مج (٥)، ع (٢)، أغسطس، ص ٣-٥٠.

الشهري، علي فايز (٢٠٠٨). الشبكات الاجتماعية لم تعد للمراهقين، جريدة الرياض، العدد ١٤٧٧٦.

الشويقي، أبوزيد (٢٠٠٣). بعض المشكلات السلوكية المرتبطة باستخدام الإنترنت لدى الشباب السعودي، بحث في المؤتمر الرابع للشباب الخليجي، الديوان الأميري، الكويت، ديسمبر.

عبد السلام، وفاء حافظ (٢٠١٢). الانعكاسات الاجتماعية للإنترنت كأحد أشكال التكنولوجيا الرقمية دراسة وصفية مطبقة على عينة من طلاب جامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان (مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة) - مصر، ج ٩، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المؤتمر ٢٥ مارس.

عبوي، زيد منير (٢٠٠٧). إدارة التغيير والتطوير، ط ٢، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

العزام، إدريس (١٩٨٩). بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع الجامعي، دراسة استطلاعية على عينة من طلبة الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٧)، العدد (١)، الكويت، ص ٦٩-٩٤.

عقيل، حسين، وعز الدين أبو التمن (٢٠٠١). التصنيف القيمي للعلوم، منشورات ELGA، مالطا.

العقيل، سليمان بن عبد الله (٢٠٠١). أثر تكنولوجيا المعلومات على الشباب السعودي الجامعي بمدينة الرياض: دراسة استطلاعية على عينة من الطلبة المنتظمين في مرحلة البكالوريوس بجامعة الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.

العماري، خالد بن محمد (٢٠١٣). ماذا بعد تويتر وفيس بوك؟ قراءة في تاريخ تقنيات التواصل الاجتماعي ومستقبلها، الرياض: مكتبة العبيكان.

أبو عيطة، سهام؛ المشهداني، سكرين (٢٠٠٤). علاقة الإنترنت بالقيم والاتجاهات العلمية لدى طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية، مجلة مركز البحوث التربوية - قطر، س (١٣)، ع (٢٦)، ص ١٦٥-٢٠٠.

الغامدي، ماجد بن جعفر (٢٠٠٩). الإعلام والقيم. الرياض: مؤسسة خلوق.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٣). القاموس المحيط، ط ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

محافظة، علي (٢٠٠٠). ملاحظات على واقع التعليم العالي في الأردن، مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، من ١٦-١٨ أيار.

مركز شؤون المرأة (٢٠١١). الشباب وشبكة التواصل الاجتماعي. غزة: مركز شؤون المرأة (متاح على الرابط: [http://www.yaf3press.net/Displayasp?pag\(e=2000&NewsID=1209](http://www.yaf3press.net/Displayasp?pag(e=2000&NewsID=1209)

مؤتمر الإعلام الإسلامي (٢٠١١). تأثير شبكات التواصل على الربيع العربي، تونس: جامعة بنزرت.

المهوس، وليد بن إبراهيم (٢٠٠٩). أثر منتديات الشبكة العالمية في رفع مستوى القراءة الحرة لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، القاهرة، ع ٩٦.

موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، خدمة الشبكة الاجتماعية، آخر تعديل لهذه الصفحة في ٢٠ أغسطس ٢٠١١. متاح (<http://ar.wikipedia.org/wiki/>) On Line. `85%D8%A9%D8%A9%D8%AE%D8%AF%D9`

أبو الهدى، إسلام عبد القادر عبد القادر (٢٠١١). استخدام طلاب الجامعة للإنترنت وعلاقته بأبعاد الاغتراب لديهم. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع ٧٥، الجزء الأول، يناير.

وظيفة، علي (٢٠٠٢). التربية العربية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون عربية، ع (١١١)، ص ٢١٣ - ٢٢٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alexandra Rankin Macgill (2007). Parent and Teenage Internet Use, October 24, 2007. [http://www.pewinternet.Org/media/files/Reports/2007pip Teen Parents data memo Oct2007, pdf.pdf](http://www.pewinternet.Org/media/files/Reports/2007pip%20Teen%20Parents%20data%20memo%20Oct2007.pdf).
- Diaz-Ortiz, Claire. (August 30, 2011), Twitter for Good: Change the World One Tweet at a Time. USA: Jossey-Bass; 1 edition
- Hofstad, G (1990). Measuring Organizational Cultures: A Qualitative and Qualitative Study Across Twenty Cases, Administrative Science Quarterly.319-286: 235.
- Parsons, Talcott (1964). Social Structure and personality, The free press, New York.
- Schwartz S.H. (1987). Bilsky, W. Toward. A Universal Psychological Structure of Human Values, Journal of Personality and Social Psychology, Vol.53, No.3, 550-562.

عرض كتاب: برنامج تدريبي للأمن الأسري: تأهيل وتدريب الفتيات بالمهارات الحياتية المطلوبة

DOI: 10.12816/0007968

د. حنان راشد عبيد المسعود(*)

عضو هيئة التدريس بقسم خدمة الفرد، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

مراجعة: د. عبد الناصر عباس عبد الهادي(**)

رئيس قسم الدراسات والبحوث بمركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الملخص

للتغيرات الاجتماعية السريعة المتعاقبة واتجاه العالم نحو العولمة تأثير كبير على العلاقات الإنسانية وعلى اهتزاز القيم، وانعكس ذلك على كثير من الشباب والفتيات في صورة اهتزاز نفسي وشعور بعدم الامتلاء الداخلي، ما أضعف الروابط الأسرية وعقد من ظاهرة الطلاق. واستشعاراً منها بخطورة هذه الظاهرة وتهديدها للأمن الأسري العربي، أصدرت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بتاريخ ١٥/١٠/١٤٣٥هـ، إصدارها العلمي رقم (٥٧٧) وعنوانه: (برنامج تدريبي للأمن الأسري: تأهيل وتدريب الفتيات بالمهارات الحياتية المطلوبة)، وقد جاء الكتاب في (٢٦٠) صفحة من القطع المتوسط، ويتألف من خمسة فصول، إضافة لمقدمة الدراسة وخاتمتها وقائمة المراجع.

يبحث الكتاب في الجذور العميقة والمقدمات الأساسية لظهور المشكلات الزوجية التي تؤدي في النهاية إلى التفكك الأسري، انطلاقاً من أن أساس ظهور المشكلات الزوجية هو عدم الوعي باحتياجات كل طرف، ما أثر على طرق التواصل الفعال، وأن الحاجات النفسية والوجدانية هي حجر الأساس لتحقيق التواصل المتبادل الإيجابي بين الزوجين، وقد تكون أساس الخلافات الزوجية، ولا يمكن إدراكها بوضوح إلا بعد أن تتفاقم وتأخذ مظاهر أخرى من دلائل وأشكال توتر العلاقة الزوجية بالظهور.

hoalmasoad @pnu.edu.sa (*)

naser_hp@yahoo.com (**)

ويستهدف الكتاب تنمية الوعي الفكري بالأمن الأسري والحيلولة دون وقوع عوامل تفكك الأسرة ودعمها بالأساليب الصحيحة في مواجهة ضغوط الحياة اليومية، من خلال إكساب الفتيات والشباب الثقافة الأسرية وزيادة معلوماتهم وتنمية مهاراتهم ورفع قدراتهم في مجالات التواصل الأسري والتعامل مع المشكلات الزوجية وأساليب تنشئة الأبناء، ما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي وينعكس إيجاباً على الأمن بمفهومه الشامل. وتكمن أهمية الكتاب في ظل تصاعد العديد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة لا سيما ظاهرة الطلاق التي صارت من أعظم المشكلات الأمنية المعاصرة، والتي تعكس حاجة الأسرة إلى مؤهلات معرفية وخبرات علمية من خلال مؤسسات وهيئات متخصصة تقدم لها برامج التدريب على أسس علمية. كما تتجلى أهميته من خلال النموذج التدريبي الذي يطرحه، حيث يعد الكتاب مرجعاً غنياً للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في ميادين خدمة الفرد والرعاية الاجتماعية والنفسية وكذلك الجامعات ومراكز التدريب التي تقدم برامج علمية ذات صلة.

في الفصل الأول من الكتاب ناقشت الباحثة أهمية إعداد الفتاة ما قبل الزواج: حيث تتبعت الدراسات العلمية السابقة لتؤكد القلق المتزايد لدى الآباء والأمهات وواضعي السياسة الاجتماعية والاختصاصيين الاجتماعيين، حول الأوضاع المضطربة التي تتعرض لها الأسرة المعاصرة نتيجة التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها وسائل الإعلام الجديد. وأشارت الباحثة إلى أن الأسرة السعودية كنموذج للأسرة العربية المحافظة لم تكن بمنأى عن تلك التغيرات التي أثرت سلباً في صورة اضطرابات ومشاكل في المحيط العائلي، مؤكدة ذلك من خلال الوصف والتحليل لإحصاءات الطلاق خاصة في الأسر حديثة الزواج، وجنوح الأحداث وغيرها، لتخلص إلى الحاجة الماسة للتدخل من خلال مراكز متخصصة وكوادر مؤهلة.

وأجرت الباحثة في الفصل الثاني توصيفاً للاحتياجات الأساسية والمهارات الحياتية للفتيات المقبلات على الزواج: فتناولت في المحور الأول مفهوم الاحتياجات الأساسية للفتيات المقبلات على الزواج، ثم قامت في المحور الثاني بتصنيف الاحتياجات الأساسية للفتيات المقبلات على الزواج تحت صنفين رئيسيين؛ الحاجات الفسيولوجية والحاجات السيكلوجية، وتناولت من خلالها ستة احتياجات هي: الحب والحنان والانتفاء، والشعور بتحقيق الذات والتقدير الاجتماعي، والمعرفة والفهم، والإشباع الجنسي، والاستقلالية والسلطة، والتفاعل الاجتماعي، وختمت هذا المبحث بمقارنة توضيحية في الوضع النفسي والاجتماعي بين الفتيات قبل الزواج وبعده في ضوء تلك الاحتياجات. وعرضت في المحور الثالث المهارات الحياتية للفتيات المقبلات على الزواج، فبينت مفهومها وأبعادها ومكوناتها المعرفية والسلوكية، وصنفتها إلى نوعين: أحدهما يتصل بذات الفتاة، والثاني يغطي الجوانب الاجتماعية للفتاة، وشرحت أساليب التدريب على تلك المهارات ومن بينها النمذجة وتوكيد الذات ولعب الدور، ثم فصلت أنواع المهارات الحياتية إلى: مهارات التواصل ومهارات التعامل مع المشاعر ومهارات صنع القرار وحل المشكلات وما تتضمنه كل منها وطرق إكسابها للفتيات.

وناقشت الباحثة في الفصل الثالث المنظور العلاجي للتدخل المهني من خلال نموذج الحياة في تأهيل الفتيات المقبلات على الزواج وذلك في ستة محاور: تضمن المحور الأول مفهوم نموذج الحياة حيث يركز على ما يحدث أثناء التبادلات التي تكون بين الفرد والبيئة والتي غالباً ما يحدث فيها اضطرابات تنتج من خلال ثلاث مناطق لنطاق الحياة وهي: تحولات الحياة والضغط البيئي وعمليات سوء التكيف. وخصص المحور الثاني لأهداف نموذج الحياة ويهدف نموذج الحياة إلى تدعيم وزيادة كفاءة العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة الاجتماعية المحيطة به، ويؤكد على قدرات حل المشكلة من خلال أدوار الاختصاصي الاجتماعي المختلفة، ويختلف الدور باختلاف الهدف الذي

يسعى لتحقيقه حيث يتضمن تدخل الاختصاصي الاجتماعي. وعرضت الباحثة في المحور الثالث مميزات نموذج الحياة، ويمتاز هذا النموذج: بالمرونة، والواقعية، واستخدامه مع مختلف المراحل العمرية، وتكاملية في إطار المفاهيم النظرية والأساليب العلاجية المختلفة واهتمامه بالجوانب الذاتية والبيئية معا وتدعيم قوة الشخصية وتدعيم الكفاءة وتقدير الذات والتوجيه الذاتي. وكشفت الباحثة في المحور الرابع مهارات نموذج الحياة وهي: مهارات الاتصال بأنواعه، والاستماع وإدارة الذات والمشاركة والابتكار والملاحظة والحساسية ومعرفة الذات والتحليل والتفسير لترجمة صعوبات الحياة، وتوجيه المقابلات المهنية وإدارتها، ومهارات الإنهاء التي تساعد الاختصاصي على الإنهاء التدريجي لعملية المساعدة. ثم تناولت في المحور الخامس أدوار الاختصاصي الاجتماعي باستخدام نموذج الحياة فهو: الميسر والممكن والمعلم والوسيط والمدافع والمنظم والمنسق. وعالجت في المحور السادس مراحل وخطوات التدخل المهني لنموذج الحياة حيث يتم التدخل المهني وفقا لنموذج الحياة من خلال ثلاثة مراحل أساسية هي: مرحلة البداية ومرحلة التقدم ومرحلة الإنهاء، ولكل من هذه المراحل مجموعة من الأنشطة، وكل نشاط يتطلب مهارات خاصة به. وبينت الباحثة في المحور السابع اعتبارات تطبيق نموذج الحياة في العمل مع الأفراد والأسر، حيث تعد الفتاة المقبلة على الزواج بؤرة اهتمام النموذج، لأنها قد تواجه صعوبات في المرحلة الحياتية الجديدة، ويرى النموذج أن الفتاة المقبلة على الزواج يجب أن تكتسب المهارات الحياتية حتى تتمكن من الاستفادة من إمكانياتها وقدراتها الذاتية والخارجية لمواجهة تلك التغيرات التي قد تؤثر على نظرتها لذاتها، كما تؤثر على أنشطتها وعلاقاتها الاجتماعية.

وطرحت الباحثة في الفصل الرابع معالم البرنامج التدريبي المقترح في ثمانية محاور تناولت مفهوم البرنامج ومكوناته وبياناته وتخطيطه وأهدافه وأهميته ومصادره واستراتيجياته وأسس.

وتبدو أهمية البرنامج التدريبي في مساعدة الفتيات بالكشف والتعرف على نقاط الضعف التي تؤثر في علاقاتهن وتفاعلاتهن كنسق اجتماعي يتكون من عناصر متفاعلة، وتحقيق التوازن وتقوية القيم الإيجابية لديهن، ومساعدتهن في بناء شخصيتهن. ويساعد المختصين على توجيه الاهتمام إلى البرامج اللازمة لتحقيق التوافق والتكيف الاجتماعي والنفسي لدى الفتيات المقبلات على الزواج. بالتخفيف من الضغوط النفسية التي تواجهن نتيجة انتقالهن لحياة جديدة، وتمكينهن من اكتساب بعض المهارات الحياتية، ومنحهن الثقة بالنفس واحترام الذات والمحافظة على حقوقهن.

ويستهدف البرنامج التدريبي اكساب الزوجين مهارات حياتية لتكوين أسرة محافظة على الاستقرار الفكري والنفسي والجسدي والعاطفي، كما يقدم المؤهلات المعرفية والخبرات العلمية والمقدمات الأساسية لظهور المشكلات الزوجية التي تؤدي إلى التفكك الأسري وتوضيح الأساس في تواصل الزوجين المتبادل وهو الحاجات النفسية والوجدانية، والحد من حالات الطلاق، وتعريف الزوجين بأساليب تنشئة الأبناء. ومساعدة الفتيات على اكتشاف احتياجاتهن، والتعرف على المهارات المساعدة لهن على إشباع هذه الاحتياجات. ويتميز البرنامج بأسلوب تطبيقه الجماعي وذلك عن طريق تفاعل اجتماعي ومشاركة إيجابية في المواقف المختلفة، وإشعار كل عضوة في المجموعة بأنها تتفق مع باقي العضوات بما تشعر به من احتياجات نفسية واجتماعية وما يخالجها من مخاوف وأفكار نتيجة إقبالها على المرحلة الانتقالية الجديدة.

ويتكون البرنامج من مراحل ثلاث على النحو التالي:

- ١- مرحلة تقدير الموقف: تتضمن الاستعداد واكتشاف المهارات الحياتية والتعاقد، وفيها يتم الحصول على المعلومات الضرورية عن طريق: تطبيق مقياس خاص بالمهارات الحياتية للمقبلات على الزواج، واختيار عدد من الفتيات كحالات

من اللاتي حصلن على درجات مرتفعة في المقياس، وإجراء المقابلات الفردية مع كل حالة ودراستها بهدف التحديد الدقيق للمشكلة، وتسجيل محتوى المقابلات الفردية، والمناقشات الجماعية.

٢- مرحلة التدخل المهني: تتضمن تحديد كافة الأساليب الفنية والتقنيات العلاجية المستمدة من نموذج الحياة، واستخدامها بكفاءة مع الفتيات لإكسابهن المهارات المطلوبة من خلال البرنامج التدريبي، ويتم ذلك من خلال التركيز على ثلاث مناطق لنطاق الحياة تتمثل في: تحولات الحياة، والضغط البيئي، وعمليات سوء التكيف.

٣- مرحلة إنهاء التدخل المهني والتقويم: يتم تقييم عائد التدخل بتطبيق نموذج الحياة عن طريق: التمهيد لإنهاء العلاقة المهنية مع الفتيات، وإعادة القياس للحالات للتعرف على نتائج عائد التدخل المهني بهدف معرفة الفروق بين القياس القبلي والبعدي ومن ثم حساب مدى التغيير، ثم تحليل المحتوى للجلسات الفردية للتعرف على مظاهر التغيير.

واحتوى الفصل الخامس على الحقبة التدريبية، ودليل الأنشطة: وتتكون الحقبة من عشرين جلسة تدريبية تعتمد على تكنيكات عديدة كالمناقشات الجماعية والمقابلات الفردية ولعب الدور وتطبيقات فردية وجماعية وجلسات إرشادية وورش عمل ومحاضرات، وتستخدم فيها مجموعة من الوسائل التدريبية.

ومن مخرجات البرنامج المتوقعة أن تكون الفتاة المقبلة على الزواج مع نهاية الدورة قادرة على: مواجهة مشاعر القلق والخوف وتهيئتها نفسياً واجتماعياً للحياة الزوجية، ومدركة لماهية وأهداف وأهمية الزواج، وتجنب التفكير في الانفصال عند مواجهة المشاكل في بداية الحياة الزوجية، والتوجه لممارسة بعض المهام السلوكية في الحياة الزوجية لتنمية

قدراتها ما يزيد من تكييفها وتوافقها الشخصي والاجتماعي ويحقق التماسك الأسري، واكتساب مهارة إقامة العلاقات الاجتماعية مع أهل الزوج، والتعبير عن مشاعرها في العلاقة الزوجية، وتفهم ومراعاة تأثير نقص وعي الزوج بالمهارات الحياتية، وتحسن شعورها تجاه موقف الزوج والحد من التشكك بعدم تقبل الزوج له ما يساعد على وجود تفاعل واتصال جيد بينهما، وتحسن ملحوظ في قدرتها على تقبل الأدوار الجديدة وممارسة المسؤوليات المستجدة في حياتها الزوجية، وتحسن طريقة تفكيرها وتعاملها مع الزوج من خلال محاولاتها بالتقرب منه بالحديث ما يزيد من إحساسها بالأمان والشعور بتقبل الزوج لها، وإقامة الحوار السليم مع الزوج، واكتسابها العديد من المهارات الحياتية وخاصة مهارة التعامل مع الأحداث والقدرة على إدارة الأزمات.

وختتمت الباحثة كتابها بالتوصية بإجراء دراسات علمية حول: فاعلية البرامج التأهيلية على المقبلين على الزواج (الشباب)، وجهل الزوجين بالفروق المختلفة بين الزوجين وأثرها على التوافق الزوجي، وفاعلية التدخل المهني لطريقة خدمة الفرد ببرنامج تأهيلي للمهارات الحياتية باستخدام نموذج الحياة وإكساب الفتيات المهارات الحياتية الخاصة بتربية الأبناء، وعلاقة التوافق الزوجي وسمات الشخصية لدى المقبلين على الزواج بمدى الاستفادة من البرامج التدريبية.

وبناءً على ما تقدم، يشكل الكتاب إضافة علمية مهمة في ميدان العلوم الأمنية والعلوم المتصلة بها سواء على النظري أو التطبيقي. وعلى الرغم من الإبداع الذي سجلته الباحث من خلال البرنامج التدريبي المطروح، وجرأتها في تناول هذه القضية الحساسة التي يعزف كثير من الباحثين عن تناولها، فيبقى عملها بشرياً مشوباً ببعض القصور حيث كثرة الاقتباسات في الإطار النظري وغياب الإبداع على النحو الذي تجلّى في الإطار التطبيقي.

تقرير عن ندوة: العلاقات التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية في الوطن العربي

DOI: 10.12816/0007969

أ. د. عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر^(*)

وكيل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الملخص

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ممثلة في مركز الدراسات والبحوث
عقدت بالتعاون مع شرطة منطقة القصيم في الفترة من ١٨ - ٢٠ / ١ / ١٤٣٦ هـ،
ندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية في الوطن العربي
وشرف افتتاح الندوة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر أمير منطقة القصيم
ولفيف من كبار المنطقة ورجالات الأمن فيها.

انطلقت فكرة هذه الندوة من خلال تلمس الظواهر الأمنية في الوطن العربي وأهمية
الفكر الأمني في منظومة التكامل بين رجل الأمن والمواطن الذي يُعد رجل أمن كذلك
عندما يضطلع بدوره ويمتلك الحس الأمني. كما روعي بذلك اندماج رجل الأمن
بالمواطنين وإزالة الحاجز النفسي بين رجال الأمن والمواطنين خاصة الشباب ومن هم
في سن التعليم. والمعلمين والموجهين الموكّل إليهم تنشئة الشباب تعليمياً وتربوياً.

ووفقاً لهذا المنطلق الذي تبنته الندوة تم صياغة محاور الندوة التي تناول واقع
وتطلعات العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية والتعليمية.

كما عرضت خلال الندوة بعض التجارب الدولية في مجال التكامل الأمني
والتربوي، ومن أهم تلك التجارب التجربة الكندية الممنهجة تحت عنوان الثقافة الأمنية
التي تقوم على شكل فعاليات تعليمية تربوية.

(*) al-shaer-1@hotmail.com

وإن السعي لإيجاد مساحة في المنهج التعليمي للعمل الأمني بحاجة إلى خطة إستراتيجية توضح الرؤية والرسالة والأهداف والمشاريع ولم تغفل الندوة هذا الجانب حيث تم عرض بعض الأفكار الخاصة باستراتيجية التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية، وظهر ذلك خلال المداخلات التي أثرت الندوة وتوصياتها.

وحضر الندوة ما يقارب ثلاثمائة شخص من رجال الأمن ورجال التربية والتعليم وطلاب المرحلة الثانوية في مدارس بريدة وعدد من المرشحين من قبل الدول العربية مشاركين وحضور. وما ميز هذا الحضور التفاعل مع موضوعات الندوة وطرح الأفكار التي تعزز التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية. وجاءت توصيات الندوة مستمدة من أوراق العمل والمداخلات من قبل الحضور لتكون أكثر واقعية وموضوعية. **توصيات الندوة** توصلت الندوة خلال فترة انعقادها إلى التوصيات التالية:

التوصية (١) إعداد مادة خاصة بالتربية الأمنية تضاف إلى مقررات التعليم العام.

مبرر التوصية

١- تعزيز الثقافة الأمنية في المؤسسات التربوية فكرياً وممارسة.

٢- إعداد جيل واعٍ ومحصن فكرياً ويحمل وجداناً وطنياً.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ وزارات التربية والتعليم

آليات التنفيذ

١- لجان مختصة مشتركة بين الأجهزة الأمنية والتربوية تقوم بإعداد المادة التربوية.

٢- الاستفادة من الدراسات المتخصصة في هذا المجال.

٣- الاستعانة بالخبراء وذوي الاختصاص.

التوصية (٢)

توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لتوصيل رسالة التوعية الأمنية.

مبرر التوصية

الاهتمام الكبير والاستخدام الواسع الذي تحظى به مواقع التواصل في الأوساط الشبابية في الوقت الراهن، فهي السبيل الأمثل لتوصيل الرسالة الأمنية.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- المؤسسات الإعلامية.

٢- الأجهزة الأمنية.

٣- المؤسسات التربوية.

آليات التنفيذ

١- التطوير المستمر لمواقع الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية على شبكة الإنترنت.

٢- توسيع نطاق الاعتماد على الخدمة الإلكترونية في مختلف الأجهزة الأمنية والتربوية.

٣- تدريب منسوبي الأجهزة الأمنية والتربوية على الطرق الحديثة لنشر الرسالة الأمنية.

التوصية (٣)

التنسيق بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية بشأن الأخبار والبرامج التي تثير موضوعات ذات انعكاسات أمنية خطيرة على المجتمع.

مبرر التوصية

١- تأثير وسائل الإعلام المختلفة على أفكار الأفراد، وإسهامها في تشكيل اتجاهاتهم نحو القضايا المجتمعية والعالمية.

٢- الدور الوقائي والتوعوي الذي يمكن أن يؤديه الإعلام في تحقيق سلامة واستقرار المجتمع.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- وزارات الإعلام.

٢- وزارات الثقافة.

٣- وزارات الداخلية.

آليات التنفيذ

١- إعداد وتأهيل المحررين الإعلاميين الأمنيين المتخصصين في مختلف المؤسسات

الإعلامية وفي إدارات العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية.

٢- تنظيم وثيقة شرف إعلامية تحقيقاً لمسؤولية الإعلام واحترام المصالح العامة.

٣- إعداد برامج حوارية يُدعى إليها خبراء إستراتيجيون وأمنيون لتبصير أفراد

المجتمع بحقائق الأحداث الأمنية بعيداً عن الشائعات والتضليل.

التوصية (٤)

العمل على تأسيس وتفعيل الشرطة المجتمعية في الوطن العربي.

مبرر التوصية

١- متابعة مختلف الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الأمنية.

٢- التعرف على المشكلات الاجتماعية الخطيرة بشكل أكثر واقعية وطريقة أسهل.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

وزارات الداخلية.

مؤسسات المجتمع المدني.

آليات التنفيذ

التشاور والتعاون مع قطاعات المجتمع عامة والمؤسسات التربوية خاصة.

التوصية (٥)

إنشاء جمعيات أهلية متخصصة بنشر الثقافة الأمنية وتنمية الحس الأمني والوقاية من الجريمة.

مبرر التوصية

رسم السياسة العامة للوقاية من الجريمة.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- الأجهزة الأمنية.

٢- مؤسسات المجتمع المدني.

آليات التنفيذ

١- إعداد الدراسات الميدانية.

٢- تنظيم حملات سنوية للوقاية من الجريمة.

٣- إصدار وتوزيع النشرات والمطويات التوعوية.

التوصية (٦)

إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز التكامل الأمني والتربوي بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية، يتم تبنيها من قيادات المجتمع، ودعمها مادياً ومعنوياً.

مبرر التوصية

تأطير العلاقة بين الأجهزة الأمنية والارتقاء بمستوياتها التنظيمية والموضوعية.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ.

١- الأجهزة الأمنية.

٢- المؤسسات التربوية.

٣- المؤسسات الإعلامية.

٤- مراكز الدراسات والبحوث.

آليات التنفيذ

١- دعم القيادات الأمنية والتربوية لهذه الإستراتيجية وإيلاؤها الدعم المادي والمعنوي الكافي.

٢- اختيار شخصيات علمية وإدارية متخصصة في الفكر الإستراتيجي لوضع الأسس اللازمة للتنفيذ.

التوصية (٧)

تفعيل أدوار كل من الأسرة والمدرسة والأجهزة الأمنية «كمنظومة تربوية متكاملة» في بيئة اجتماعية وثقافية موحدة لها أهدافها المشتركة.

مبرر التوصية

رفع مستوى الأمن الاجتماعي والتربوي تعزيزاً لمفهوم الأمن الشامل.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- الأسرة.

٢- المؤسسات التعليمية.

٣- الأجهزة التربوية.

٤- منظمات المجتمع المدني.

آليات التنفيذ

١- عقد لقاءات مشتركة بين الأسرة والمؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية.

٢- التنوع في أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع.

٣- توظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة والأجهزة الأمنية عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية.

٤- تدعيم صلاحية مجالس الآباء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات.

التوصية (٨)

رفع مستوى الثقافة الأمنية لدى المديرين والإداريين والمرشدين والمعلمين.

مبرر التوصية

١- إسهام منسوبي المؤسسات التربوية في تحقيق الأمن المجتمعي.

٢- الكشف عن التغيرات السلوكية والعلامات الأولية للتوجه للجريمة لدى الطلبة.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- المؤسسات التربوية.

٢- الأجهزة الأمنية.

٣- مؤسسات المجتمع المدني.

آليات التنفيذ

- ١- تنظيم دورات إرشادية وتثقيفية خاصة للمديرين والإداريين والمرشدين والمعلمين من قبل مختصين في العلوم الأمنية.
- ٢- تنفيذ برامج علمية تعنى بالقضايا الأمنية يدعى إليها منسوبو المؤسسات التعليمية.

التوصية (٩)

إقامة المعارض والمتاحف التي تُعنى بالتوعية الأمنية من مخاطر الجرائم المستحدثة والمخدرات والفكر الضال.

مبرر التوصية

رفع مستوى الوعي الأمني لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الناشئة.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

- ١- وزارات الثقافة.
- ٢- وزارات الداخلية.
- ٣- وزارات الإعلام.
- ٤- وزارات السياحة.

آليات التنفيذ

- ١- تقديم الدعم للجهات التي تقيم هذا النوع من الفعاليات.
- ٢- تأهيل وتدريب الموظفين القائمين على هذه المعارض والمتاحف.
- ٣- وضع برامج سنوية لتفعيل المعارض والمتاحف التي تُعنى بالتوعية الأمنية.

التوصية (١٠)

الاهتمام ببرامج الأنشطة اللاصفية وجعل مساحة للعمل الأمني خلالها تتولاها الأجهزة الأمنية.

مبرر التوصية

رفع مستوى الوعي الأمني لدى الطلاب.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- المؤسسات التربوية.

٢- الأجهزة الأمنية

آليات التنفيذ

- ١- وضع برامج أسبوعية تولي الاهتمام بالأنشطة اللاصفية.
- ٢- التنسيق ما بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية لتنفيذ هذا النوع من الأنشطة.
- ٣- إعداد معلمين ومرشدين ومدرسين متخصصين بالأنشطة.

التوصية (١١)

تفعيل مجالس الآباء، بحيث تكون حدثاً تربوياً وأمنياً يسهم به الجميع.

مبرر التوصية

جعل العملية التربوية منظومة تشاركية تسهم المؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية والأسرة في وضع خطواتها وأهدافها.

الجهة/ الجهات المنوط بها التنفيذ

١- المؤسسات التربوية.

٢- الأجهزة الأمنية.

٣- الأسرة.

آليات التنفيذ

١- توعية الأسر بأهمية دورها في وضع السياسة التربوية.

٢- وضع برامج زمنية واضحة لتفعيل هذه المجالس.

٣- التعاون الدائم والمستمر ما بين الأسرة والمؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية.

- The researcher will be informed about the result of assessment verdict in no more than three months period.
- In case the research is approved for publication, the publishing rights will be reserved for the University. Therefore, the research will have no permission for publication in any other publishing house, both as a hard or soft copy.
- In case the research receives no permission for publication, the JOURNAL is not obliged to return it to its author. It will be sufficient for the researcher to receive information for its non-acceptance.
- The researcher will be provided with two copies of the volume in which the research is published. This will be in addition to twenty extracts of his research. Financial reward will be granted after publication.

publisher; and city of publication.

- If the reference source is a journal research, details given should follow this sequence — family name of the researcher; his first name; year of publication; research title; journal name; issue number; paginations; and place of issuance.
- If the reference source is a conference or a symposium, the citation should include — family name of the contributor; his first name; year of its conduct; title of the paper presented; title of the conference or symposium; and date and venue.
- If the reference source is taken from a website, pertinent details should observe this order — family name of the writer; his first name; title of research or article; internet website; and date accessed.
- If alien terms occur in the texts of the research, these terms should be written in Arabic and Latin words between two brackets. The term, *per se*, should be recorded as a whole at its occurrence.

Fifth: Receipt of Research:

- The researcher should upload a soft copy of his research written on Windows Microsoft Word to “Baheth” system on the website: <http://baheth.nauss.edu.sa/>
- The researcher will be informed on the receipt of his research. Also, he will be informed on the assessment results. This will assist him for making necessary changes. Later, he will be informed on either the approval or refusal for printing through the “Baheth”. Similar message will be transmitted through mobile phone of the researcher.
- The researcher should enclose a letter addressed to the Editor-in-Chief. The letter should solicit his permission for the printing of his research. It should include a word on the date the research was finalized.
- The researcher should present a written confession that his research was never published before nor was it sent to any other periodical for possible publication.
- The researcher should submit his one page Curriculum Vitae (C.V.). It should incorporate his full address — P.O. Box; Fax; Telephone and e-mail.

Sixth: Assessment and Publishing Requirements:

- Editorial board will make a preliminary assessment for researches and studies. It should examine its suitability for publication.
- Researches and studies meeting the basic conditions should be sent to two assessors. Each one will write a report about its worth for publication.
- In the event of any disagreement between two assessors on the worth of the research for publication, a third assessor will be appointed. His verdict will be considered final.
- Editorial board maintains the right to refuse any assessment if it feels that it reflects lack of careful attention.

2. Question and objectives / or hypotheses.
3. The importance of the study and its determinants.
4. Study procedures: include (research method, population and sampling, data collection method and its validity and reliability, operational definitions of terms, method of data analysis.
5. Results: Description of the results.
6. Discussion: include interpretation and discussion of the results in the light of literature review.
7. References.
9. Appendixes: data collection instruments.

- If research is a theoretical study: The draft should include the following parts:

1. An introduction of the subject including the research problem.
2. Literature review on the subject to give the reader a picture of what has been done on the topic.
3. Review of the elements contained in the subject, including the properties, relationships, contradictions, gaps and aspects of consistency.
4. Proposed outline or steps to resolve the problem.
5. Conclusion: include a summary of the basic ideas with comments and appropriate conclusions and recommendations.
6. A list of references.

Fourth: Documentations:

The JOURNAL observes the documentation format of the American Psychological Association (APA). A summary detail is in order:

- Ample consideration should be assigned on inserting the number of *Quranic* verse (*Aya*) and its *Sura* name. Equal attention should be given while recording a *Hadith* text. Its authenticity should be supported with relative source and other details.
- Reference citation inside the text should be pointed out with the family name of the author. This should be followed with the year of publication between two brackets. This is in the event of a direct reference citation. An example may be given: Ahmad pointed out (2013).
Conversely, indirect reference citation should be inserted together. Illustrative example is: (Ahmad, 2003). In case of a quote, the number or numbers of pages should be inserted within two brackets. Example is in sight (Ahmad,2013:26).
- Bibliographic sources should be incorporated at the end of the research in alphabetical order. Other relative details are as follow:
- If the reference source is a book, the information should be given in this order — family name of the author; his first name; year of publication; book title; edition;

Publication Rules

First: The Journal publishes authentic researches and studies.

That cover the following areas:

- Security areas and other specializations — social, psychological, educational, administrative, economic, strategic and legislative — related to security in its comprehensive concept;
- Critical reviews of Arabic and foreign books related to security in its comprehensive concept; and
- Academic reports on meetings, training courses and reports related to security in its comprehensive concept.

Second: Publication Terms:

- The academic material should bear no repugnancy with the spirit of Islamic *Sharia*;
- Correct and sound writing style should be maintained;
- The accuracy of punctuation marks should be observed;
- The research subject should be in coordination with its contents;
- The research should be authentic and never published before or sent for publication to any other publisher. Also, it should be taken from no other source, book, thesis or dissertation;
- Number of pages should not exceed thirty (8000 words) including references and appendices. Reviews of books and reports should not exceed five pages;
- The research abstract should not exceed 200 words and keywords should be within 6 words;
- Researches should be written in Arabic language using the Simplified Arabic font size 14, margins should be 2 cm up and down and left, 3 cm right and a space and a half should be left between lines;
- Researches written in English language should use Times New Roman font size 12, margins should be 2.54 cm in each side and double space between lines.
- The research tools — if any — should be enclosed with the research.
- The researcher should mention his/her name and address directly after the research title in both Arabic and English. His/her e-mail address should follow;

Third: Contents:

- The research should include two abstracts one in Arabic and the other in a foreign medium--- English or French;
- If the search is an empirical study, the research draft should include the following parts:
 1. Introduction: Introducing the subject, including the problem with the theoretical background and literature review integrated.

Opinions published in the JOURNAL reflect the opinions of authors and not necessarily the standpoint of Naif Arab University for Security Sciences.

ARAB JOURNAL FOR SECURITY STUDIES & TRAINING

This is a periodic, academic and a refereed JOURNAL. It is published thrice a year by the Naif Arab University for Security Sciences. It seeks to publish researches in the criminal, social, psychological, administrative, strategic and legislative sciences related to security in its comprehensive concept.

General Supervisor

Dr. Jamaan Rashid Ben Ragosh

President, Naif Arab University for Security Sciences

Editor-in-Chief

Prof. Abdelhafid Said Mokadem

Dean, Studies and Research Center

Editing Editor

Dr. Muhammad Fadul Al-Murad

Editing Secretary

Muhammad Shukri Hashim Muhanni

Volume 30 . No. 61 . Decmber 2014